



سلسلة العلوم الاجتماعية

الأحزاب المصرية عبر مائة عام

دكتور يونان لبيب رزق





mohamed khatab

الأحزاب المصرية عبر مائه عام



برعاية السيدة
سوزان مبارك

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ

المهنية المصرية العامة للمكتبات

المشرف العام

د. ناصر الأنصاري

محمم الغلاف

د. مدحت متولي

الإشراف الطباعي

محمود عبد المجيد

الإشراف الفني

على أبو الخير

ماجدة عبد العليم

صبري عبد الواحد

الأحزاب المصرية عبر مائة عام

دكتور يونان لبيب رزق



لوحة الحلاف للشهيدة فاطمة محروس عبد المطلب

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمت على حلاف كل
كتاب لوحة تشكيلية الفنان المصري معاصر من مختلف
المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تميز بالضرورة عن
موضوع الكتاب.
ويلاحظ معظم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون
التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصري الحديث
على هذا التعاون.

د. بولان توب

الأحزاب المصرية غير مائة عام/ بولان توب
د. - القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
٢٠٠٩.

٢٦١ ص. ٢٤٠ ص. -

شمارك ٢٠٧٥-١١٩-٩٢٢.

١ - الأحزاب السياسية

٢ - مصر - الأحزاب السياسية

٣ - العنوان

رقم الإيداع: ٩٧٧٢٩ / ٢٠٠٩

I.S.B.N 977-419-307-5

نور ٩٩٢، ٢٢٩

توطئة

انطلاقاً من شعار مكتبة الأسرة هذا العام: الثقافة لغة السلام، والذي طرحته السيدة الفاضلة سوزان مبارك، انتقلت مكتبة الأسرة حوالى ٣٠٠ عنوان، حاولت أن تقترب من الأجواء الفكرية والثقافية والإبداعية لمفهوم قيمة ثقافة السلام ودعم التسامح، وتعميق قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسؤولية المدنية، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجديد الثقافى، والتفكير النقدي، والحوار، والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وأخيراً إبراز تواصل الإبداع المصرى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن مكتبة الأسرة من خلال سلاسلها المتنوعة تحاول استيعاب المشهد الثقافى والفكرى والإبداعى فى مصر عاماً بعد عام، وفى هذا العام تطرح أعمالاً جديدة، ولقد تم أسماء لم تشر من قبل فى

هذا المشروع التراثي. وتفتح مجالات فكرية وثقافية وأصوات
إبداعية جديدة.

وسوف تدور عناوين مكتبة الأسرة ٢٠٠٦ في تلك سلاسل
الأدب، والفكر، والعلوم الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون،
والعروض التي تحتفي هذا العام مع العالم كله بمرور ستمائة عام
على رحيل المفكر العربي الكبير عبدالرحمن بن خلدون، الذي يعد
واحدًا من بُناة الحضارة العربية الإسلامية في أوج عظمتها
وازدهارها. ولأن هذه الحضارة كانت الأساس الذي قامت عليه
الحضارة الأوروبية الحديثة، فإن خلدون يعتبر نموذجًا واضحًا
لأهمية حوار الحضارات وطريقة تواصلها.

سيظل هدف مكتبة الأسرة فتح نوافذ جديدة للقارئ المصري
للاطلاع على منابع الثقافة العربية والعالمية وتكوين ثقافته
ومعرفته بأبصر السيل، والوقوف أمام ما أنتجته عبقريّة الأمم
مميّزة في تراثها الأدبي والثقافي والعلمي والفكري المستدير، حتى
يستطيع القارئ مواجهة العنف والأصولية، والفخر بإسهامات
أسلافه العرب في تشكيل مسيرة الحضارة الإنسانية.

مكتبة الأسرة

تقديم

بهذا الكتاب يستكمل المؤرخ المصري الأستاذ الدكتور يونان ليبيب رزق جانباً من رحلة بحثه الحدائلي الذي بدأ أولها عام ١٩٧٠ بصنوبر كتاب «الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤». وصدر ثانيها عام ١٩٧٥ تحت عنوان «الأحزاب المصرية قبل الثورة ١٩٥٢». وأما ثالثها فصدر عن مكتبة الأسرة عام ١٩٩٧ بعنوان «تاريخ الأحزاب المصرية». هذا المشروع البحثي حول نظام الحياة النيابية المصرية في إحدى تجلياتها وهي مسألة الأحزاب من مشروعات هذا المؤرخ الوطني أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة عين شمس، والعضو المؤرخ الذي شارك في الهيئة المصرية العليا للدفاع عن قضية طابا، وصاحب أكثر من خمسة وعشرين مؤلفاً في تاريخ مصر الحديث والتاريخ العربي منها: مشروع «الأهرام ديوان الحياة المعاصرة» سلسلة بحوث أسبوعية في جريدة الأهرام، «مصر المدينة فصول في النشأة»، «اليهود في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٨»، «الأسول التاريخية لمسألة طابا» دراسة وثائقية.

وهذا الكتاب «الأحزاب المصرية عبر مائة عام ١٩٠٧ - ٢٠٠٧» يؤكد فيما يؤكد على خصوصية التجربة الحزبية المصرية من حيث النشأة التي انعكست بدورها على المفهوم مما أكسبها خصوصيتها فهي قد نشأت لمواجهة التدخل الأوروبي الذي تحول إلى الاحتلال العسكري البريطاني للبلاد عام ١٨٨٢. وقد بدأت أولاً على صورة تيار يضم جماعة الوطنيين الذين عارضوا الاحتلال البريطاني فاضطفوا على أنفسهم أو أطلق عليهم اسم الحزب الوطني. أما في أوروبا انبثقت الأحزاب داخل النظام البرلماني ممثلة للقوى الاجتماعية تمييزاً عن مصالح كل قوة منها، ولم تثبت مجموعة أن توصلت إلى أيديولوجية تتفق مع هذه المصالح التي تسعى لتحقيقها. واختلف ظهور الحزبية في مصر عن نشأتها في أوروبا في جانب آخر إذ يلاحظ أن الأحزاب التي نشأت في مصر قبل الحرب العالمية الأولى نشأت أساساً حول المنصب الكبيرة التي كانت تصدر في

تلك الحقبة، وكان أهمها صحيفة «المؤيد» التي صدرت منذ عام ١٨٨٩ وشعبتها «اللواء» التي صدرت عام ١٩٠٠ العكس من ذلك حدث مع نشأة الأحزاب في العالم الغربي حيث كانت تصدر الصحيفة ناطقة بلسان الحزب لا أن يتكون الحزب انبثاقاً عن صحيفته. جانب ثالث وأخير من جوانب التمايز بين ظهور الأحزاب في مصر ونشأتها في أوروبا، وهو أنه بينما ظهرت في مصر بمعزل عن البرلمان فإنها قد نشأت في أوروبا في أحضان برلمانها.

وهذا الكتاب يؤكد فيما يؤكد على مسألة «التواصل» والتي هي ظاهرة معقدة في مجمل انساق الثقافة المصرية؛ فالتجربة الحزبية الأولى ١٩٠٧، ١٩١١ تمتد في التجربة الثانية ١٩١٩، ١٩٥٣ في استمرار «الحزب الوطني» خلال التجربة الثانية أو استمرار حزب آخر وهو حزب الأحرار الدستوريين أصوله من حزب الأمة، وأهم من ذلك أن الماضي قد خلف ممارسات استرشد بها حزبوا، التجربة الثانية، سواء كانت هذه الممارسات متصلة بالتنظيم أو متعلقة بالأداء، بالإضافة إلى الحياة الحزبية مستكملة التسميات متدفقة الحيوية والتي أنجبها ثورة ١٩١٩ الشعبية، والتجربة الثالثة ١٩٧٦ والمعتمدة منذ ثلاثين عاماً جاءت بعد حرب أكتوبر العظيمة وعلى الرغم من الانقطاع الزمني بين التجريبتين، الأولى والثانية، والثالثة إلا أنهما يتواصلان في إبراز دور التاريخ المهم في صناعة أحزاب التجربة الثالثة ومعنى كل منهما إلى رد نفسه لأصل تاريخي حزبي حتى وصل الأمر إلي بحث من لا أصل له في مثل هذا الأصل.

وهذا الكتاب يؤكد ثالثاً فيما يؤكد على أهمية التأسيس للظواهر التاريخية فيسعى إلى تأسيس مرحلة مهمة من حيث التغيرات السياسية المصرية، مرحلة التجربة الثالثة، فيعرض بالدراسة التتابعية للتجارب الثلاث التي عرفها تاريخ مصر الحديث ودراسة الظروف التي صنعتها مع ربط الأسباب بالنتائج واستعراض لتأثير أحزابها ورصد حركتها وتحديد أهميتها بمنهجية بنائية تحليلية ونقدية تعتمد على الوثائق وبخاصة وثائق وزارة الخارجية البريطانية وأوراق الأحزاب وبرامجها والمذكرات الشخصية لرؤسائها وقائمة طويلة من الدوريات وأخيرًا الكتابات العلمية والرسائل الجامعية.

ويسر مكتبة الأسرة أن تقدم هذا الكتاب في طبعة جديدة متضافاً إليها فصل تمهيدي والفصل السابع عشر بعنوان «تقوب في التجربة الحزبية الثالثة» والذي يتناول أسداء إعلان الرئيس مبارك يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عن النية على تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة تولي رئيس الجمهورية لمهامه ليصبح بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء، وما أحدثه هذا الإعلان من أسداء وما كشف من حقائق في الحياة الحزبية المصرية.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

الفهرس

١١ فصل تمهيدى
١٩ التجربة الأولى ١٩٠٧ - ١٩١٤
	• الفصل الأول:
٢١ الميلاد
	• الفصل الثانى:
٣٥ الحزب الوطنى - الحقيقة والأسطورة
	• الفصل الثالث:
٤٧ حزب الأمة - بناء الوطنية المصرية
	• الفصل الرابع:
٥٩ رفض التبعية والطائفية
	• الفصل الخامس:
٧١ فى اتجاه الجمهورية والاشتراكية
٨٣ التجربة الثانية ١٩١٩ - ١٩٥٣
	• الفصل السادس:
٨٥ رصد المتغيرات
	• الفصل السابع:
٩٩ الوفد من الثورة إلى الثروة

.....	١١١	الوفد والتشقون	• الفصل الثامن:
.....	١٢٧	الحزب الوطني - أمير التاريخ	• الفصل التاسع:
.....	١٤٤	وللملوك أحزابهم	• الفصل العاشر:
.....	١٥٧	الأيدولوجيات تدخل عالم الأحزاب	• الفصل الحادي عشر:
.....	١٧٥	التجربة الثانية ١٩٧٦	• الفصل الثاني عشر:
.....	١٧٧	من الشمولية إلى التعدد الحزبي	• الفصل الثالث عشر:
.....	١٩٣	الوطني الديمقراطي - حزب السلطة أم حزب الثورة	• الفصل الرابع عشر:
.....	٢٠٧	الوفد الجديد - ردة تاريخية أم اتجاه لثانية	• الفصل الخامس عشر:
.....	٢١٩	الأحزاب الصغيرة - بين الأصالة والتوعية	• الفصل السادس عشر:
.....	٢٢٥	الأحزاب الهيكلية	• الفصل السابع عشر:
.....	٢٤٥	ثوب في التجربة الحزبية الثالثة	

فصل تمهیدی

مع تيار التحديث الذي عرفته البلاد خاصة على عهد السيد إسماعيل، هذا من ناحية، ومع انتشار الحياة المدنية التي خلقت من الانتماءات التقليدية القمية من ناحية أخرى، ثم ما شيع ذلك من زيادة التدخل الأجنبي ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطاني بعد فترة قصيرة، من ناحية ثالثة.. نتج عن ذلك أن أخذت فكرة الحزبية تتمثل إلى البلاد، وإن تم ذلك على استحياء في أول الأمر، مما بدأ في وجود جماعات سرية مثل مصر الفتاة والحزب الوطني القديم.

بعد صدور جريدة اللواء عام ١٩٠٠ وضع محمد نجم مصطفى كامل بدأ ظهور الأحزاب، وإن لم يحدث التنظيم الحزبي إلا بعد سبع سنوات، حين أسست مجموعة من أعيان البلاد «حزب الأمة» فعجل الزعيم المشهور بتحويل جماعته إلى حزب منظم، وسارع الخديو عباس الثاني إلى تأسيس حزب موال هو «الإصلاح على المبادئ الدستورية»، بمعنى آخر أن مصر عرفت النظام الحزبي قبل نحو مائة عام. وإن كانت قد عرفت بقسمات خاصة، يمكن أن نستعرضها فيما يلي:

١ - على الرغم مما يقال إن أحد هذه الأحزاب - الأمة، كان يمثل الأرستقراطية الزراعية، فمن الصعب التمييز بينها على أساس اجتماعي.

ههي قد نشأت جميعاً لتحقيق الهدف الوطني بالجملاء ووحدة وادي النيل، وهي قد ضمت جميعاً أخلاطاً من كبار ومستوسطى ملاك الأراضي الزراعية، فضلاً عن «الأفندية» الذين يمكن أن نضعهم في الطبقة الوسطى الصغيرة، الأمر الذي صعب من مهمة الباحثين في العثور على هروق كبيرة بين برامجها.

٢ - أن تلك التجربة قد عرفت الظاهرة التي ظلت تعرفها الشجريتين الحزبيتين التاليتين: تجربة ١٩١٩ - ١٩٤٢، وتجربة ما بعد عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، والثالثة حتى لحظتها هذه... وتعنى بها قيام حزب عملاق ومجموعة من الأحزاب لا لدانيه في القامة من قريب أو بعيد،

٣ - أن التجربة الحزبية الأولى افتقرت إلى أهم أركان العمل الحزبي، خوض الانتخابات، وتشكيل الحكومات في حالة الحصول على ثقة أغلبية الناخبين، وحدث عندما حاول بعض أعضاء مجلس شوري القوانين من أعضاء حزب الأمة أن يبرزوا هويتهم الحزبية، أن راجعهم رئيس المجلس في ذلك معاً دعاهم إلى النكوس عن المحاولة، الأمر الذي دعا بعض المؤرخين إلى توصيف هذه الأحزاب الثلاثة، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي ظهرت خلال تلك الفترة «بالأحزاب الصحفية» بحكم أن وجودها على الساحة قد اعتمد قبل كل شيء على الصحف التي تصدرها.

٤ - أن تلك الأحزاب لم تنشأ بعيداً عن السلطات الحاكمة في ذلك الوقت، الحزب الوطني الذي بدأ بعلاقة وثيقة مع قصر عابدين، وانتهى بعلاقة حميمة مع قصر بلد حيث مقر المطان العثماني، وحزب الأمة الذي تبني المنهج الإصلاحى للشوخ محمد عيده، والذي كان يعينه قصر الدوبارة، مقر المعتد البريطاتى، وأخيراً الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي نشأ في كنف ورعاية الخديو.

وهي تقديراً أن بعض هذه التسميات التي ولدت بها التجربة الحزبية الأولى في مصر، قد أصبح مع الوقت بمثابة الجينات الوراثية التي انتقلت

منها إلى التجريبيين اللاحقين. والتي نمانى منها حتى هذه اللحظة، مما يجعل من تغييرها مطلباً أساسياً من مطالب الإصلاح السياسى.



الاختلاف الأساسى الذى دخل على التجربة الحزبية الثانية نشأ عن قيام ثورة ١٩١٩، وما ترتب عليها من الحصول على الاستقلال بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، ثم ما تبعه من صدور دستور ١٩٢٣، والذى رتب نظاماً جديداً للحكم كان للأحزاب نصيب منه، الأمر الذى نجم عنه خريطة حزبية، وإن بدت جديدة، إلا أنها ورثت عن سابقتها بعض قسماتها.

الجديد كان لتقنين العلاقة بين أحزاب هذه التجربة والبرلمان بمجلسيه الجديدين: النواب والشيوخ، وبدأت المعارك الانتخابية تكتسب مذاقاً جديداً، فمن كان يفوز بها وتصبح له الأغلبية فى البرلمان يقوم بتأليف الوزارة.

الجديد أيضاً: ترتب على هذا التقنين، فقد اكتسب الصراع بين القوى السياسية: قصر عابدين وقصر الدويارة والحركة الوطنية، مذاقاً مختلفاً، خاصة على ضوء الصلاحيات التى أعطاهها الدستور للملك بحل البرلمان وإقالة الوزارة، والتى حولها تصريح ٢٨ فبراير للسلطات البريطانية بالتدخل إذا ما رأت فى تصرف أية حكومة نائية خروجاً عن شروط هذا التصريح، وهو التدخل الذى بدأ بالضغط على ملك تلك الحكومات، وكثيراً ما كان يصل إلى حد توجيه الإنذارات وتحريك القوات والأساطيل.

الجديد (ثالثاً): ما عرفته البلاد من محاولات قصر عابدين التدخل فى الانتخابات بهدف منع الوفد من الحصول على الأغلبية فى البرلمان، مما يتيح له تأليف الوزارة، وقد بدأ هذا التدخل فى ظل حكومة زيور باشا عام ١٩٢٥، عندما استنظم وزير الداخلية إسماعيل صدقى كافة (الضغط الإدارى) لتحقيق الهدف الملقى. وهى الضغوط التى تطورت

تنتحول إلى (التزوير) المكشوف على أيدي محمد محمود باشا عام ١٩٣٨م.

الجديد (رابعاً): بدأ في تعطيل دستور ١٩٢٣ أو تغييره في حالة إذا ما دعت المصلحة الملكية لذلك. التعطيل حدث مرتين على الأقل، الأولى في عهد زيور (١٩٢١ - ١٩٢٦)، والثانية في أيام الهد الحديدي التي استلمها محمد محمود باشا (١٩٢٨ - ١٩٢٩)، والتغيير جرى في عهد صديقي باشا، الذي اصطنع دستوراً جديداً على المقاس الملكي (١٩٣٠ - ١٩٣٥).

الجديد أخيراً: تمثل في ظاهرة الانشقاقات الحزبية، خاصة من أكبرها، الوفد، وكانت في الغالب بفعل فاعل، الأمر الذي نتج عنه قيام مجموعة من الأحزاب استخدمها الملك، خاصة على عهد فاروق، في شن الحرب على الوفد، وكان أهمها «الهيئة السعوية» التي تكونت عام ١٩٢٨ برئاسة القطبين الوفديين السابقين الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، والكتلة الوفدية التي تأسست عام ١٩٤٣ بقيادة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد العتيق وصديق النحاس المحم.

أما القديم فقد تجسد في استمرار ظاهرة الحزب الكبير، وكان الوفد هذه المرة، وإلى جانبه أحزاب أصغر، في مقدمتها الأحرار والديمقراطيون، والذي تولى قيادته جماعة كبار الملوك، ويلحق بهما بقايا الحزب الوطني، الذي دخل الحياة الحزبية بحكم التاريخ، قبل أن يكون تعبيراً عن قوة سياسية حقيقية.

صحيح أن ثنائياً جمع بين الحزبين الكبيرين، الوطني والوفد، قبل ثورة ١٩١٩ وبمدها، من حيث غلبة الحجم، غير أن ثائيهما، خاصة على عهد قيادة سعد زغلول، كان يجسد هذه الثورة، وكان يعتمد على التأييد الشعبي قبل أن يدخل في تحالفات مع عابدين أحياناً ومع بلدي أحياناً أخرى، كما سبقنا الإشارة.

وعلى امتداد ما يشرب من ثلاثة عقود (١٩٢٣ - ١٩٥٢) عاش الوفد معارك لا تنتهي، سواء مع الملك فؤاد أو هاروق من بعده، أو مع المتدوين السامعين على رأسهم اللورد لويد، والسير مايلز لامبسون، والذي تسعى بكيلرن بعد حصوله على لقب التورنية. وبعد أن أصبح سفيراً لا مندوباً سامياً، مما تقرر بمقتضى معاهدة ١٩٢٦.

التصاق الحزب عبر عن نفسه في وجود أحزاب اقلية، فضلاً عن الأحزاب التي اصطنعها القصر - خاصة على عهد الملك فؤاد، والتي أفلح منها ابنة بعد أن ثبت فشلها. وأهمها حزب الاتحاد منتصف العشرينيات، والذي كان وراءه رجل الملك، حسن باشا نجات، وحزب الشعب الذي ارتبط بمهد صدقي باشا خلال النصف الأول من الثلاثينيات.

وفي محاولة للخلوص إلى نتيجة بشأن التجريبتين الحزبيتين الأوليين، نلاحظ أنهما اختلفتا عن التجارب الحزبية في بلاد المنشأ في غرب أوروبا، بأن أحزابها كانت بالأساس أحزاب حركة وطنية. ويشد الانتباه أنه حتى عندما ظهرت إبان التجربة الثانية جماعات عقيدية، ماركسية أو دينية أو فاشية، فقد دعت الهدف الوطني عما عداه. وإن كنا نلاحظ هنا أن تلك الأحزاب لم يكن لها نصيب في البرلمان عندما جرت وخاضت المعارك الانتخابية، باستثناء واحد هو الأستاذ إبراهيم شكرى، من المنتمين لمصر الفتاة الذي تنسب بالحزب الاشتراكي وهاز عن دائرة دسوق عام ١٩٥٠.

ويبقى بعد ذلك قراءة في خريطة التجربة الحزبية الثالثة التي تعيشها مصر، والتي نرى أنها بحاجة إلى إعادة نظر، بل وإلى تغيير جذري، مما يشكل جانباً من أهم جوانب الإصلاح السياسي المرجو.



أول ما نلاحظه على هذه التجربة أنه على عكس الحال مع التجريبتين الأوليين اللتين تعاقبتا، بل وتداخلتا، من الناحية الزمنية، فهي قد جاءت بعد نحو ربع قرن من إلغاء النظام الحزبي (١٩٥٣ - ١٩٧٦) جرى فيها ما جرى -

● وكان أول ما جرى الأخذ بنظام الحزب الواحد، مهما كان مسماء الحاد قومن أو الحاد عرسي اشتراكي، وقد ساعد على ذلك أن التجربة الحزبية الثانية كانت قد أفلست بعد عجزها عن حل القضية الوطنية التي كانت السبب الأساسي في ظهورها.

استثمر نظام بوليو هذه الحقيقة وأجهز على أحزاب القضية الوطنية، خاصة بعد نجاحه في حل هذه القضية في جانبها، السودان بإعطائه حق تقرير المصير بمقتضى اتفاقية ١٩٤٢ مع الجانب البريطاني (نجيب، ستيفنسون) والجلاء بمقتضى اتفاقية أكتوبر من العام التالي، والتي تقرر بمقتضاها جلاء آخر جندي بريطاني عن منطقة القناة خلال عشرين شهراً.

صحيح أن هذه الاتفاقيات قد أثبتت نجاحاً شديداً من رجال الأحزاب القديمة، الذين رأوا فيها تسريعاً في مبدأ وحدة وادي النيل، هذا من ناحية، ولم يروا في شروط الجلاء جديداً، فقد رفضوا مثلها من قبل، من ناحية أخرى، غير أن النظام الجديد لم يلق بالاً لمثل هذه الآراء، ولم يكن في أيدي أصحابها ما يمكنهم أن يرفعوا به أصواتهم، فأحزابهم من الناحية الواقعية زالت قد انتقلت إلى ذمة الله عشية قيام الثورة.

غير أنه على الجانب الآخر كانت هناك الأحزاب العقيدية، الدينية والماركسية، وقد نجح عبدالناصر في تحجيمها، مرات بالقمع والمحاكمات، ومرات أخرى بالكاريزما التي اكتسبها نتيجة لمواقفه الوطنية (تأميم القناة، التصدي للعدوان الثلاثي، الدعاية لفكرة العربية، القوانين الاشتراكية)، وهي الكاريزما التي تضاد معها تأثير هذه الأحزاب، حتى أن بعض جماعات اليسار قررت حل نفسها والانتماع في الاتحاد الاشتراكي.

وهي مثل هذا المناخ وفي ظل تقديس دور الفرد، كان الأخذ بنظام الحزب الواحد مقبولاً، خاصة وقد سمح به المناخ العالمي، إذ عرف عالم

ما بعد الحرب العالمية الثانية استقلال أغلب المستعمرات السابقة التي أخذت بنظام الحزب الواحد، وكان في العادة الحزب الذي قاد الحركة الوطنية ضد المستعمر.

استمر هذا القبول بدرجة أو بأخرى حتى عام ١٩٦٧، فقد أدت الهزيمة التي نزلت بمصر، إلى تجريد النظام الحاكم من أغلب أسباب شرعيته، ولعل مظاهرات الطلاب التي جرت في العام التالي قد عبرت عن هذه الحقيقة. وقد المهيمون على الاتحاد الاشتراكي من رجال النظام بالتالي كثيراً من أسباب هيمنتهم، ولعل المقالات التي كتبها الأستاذ محمد حسنين هيكل في الأهرام هجومًا على هؤلاء، والتي عرضت لمحاولة اغتيال، إنما كانت تعبر عن ذلك الرفض، هذا فضلاً عما ذكره الرجل من أن الرئيس عبد الناصر كان قد توصل خلال تلك الفترة إلى قناعة بالعودة إلى التعددية الحزبية، ولم يكن ينتظر إلا إزالة آثار العدوان.

بعد تولي الرئيس السادات الرئاسة، والصدام المدوي الذي تم بينه وبين دهاقنة الاتحاد الاشتراكي، على صبرى وزملائه، في مايو عام ١٩٧١م والذي انتهى بالإطاحة بهم، فيما أسماه أنصار الرئيس بالثورة، جدت ظروف سياسية واجتماعية قادت في النهاية إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد.

الظروف السياسية نجمت عن النجاح المصنوع في إزالة آثار العدوان خلال حرب أكتوبر، وبالتالي زوال الذريعة التي كان يتحجج بها النظام للإبقاء على نظام الحزب الواحد، كما نتجت أيضاً عن عودة الانفتاح السياسي على الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، التي لم يكن ليرضيها الإبقاء على مثل هذا النظام.

أما الظروف الاقتصادية - الاجتماعية فقد ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي وما صاحبها من تغيرات اجتماعية أدت إلى هوة الحيوية لبعض القوى الاجتماعية والتطبيقات المهنية، التي وقف نظام الحزب

الواحد دون إطلاق حرياتها، هذا من جانب، وإلى سعيها للمشاركة في السلطة من جانب آخر.

وعلى مفضي استجاب الرئيس السادات للظروف المستجدة، مما بدا في أن تلك الاستجابة قد حدثت على مهل وبندرج شديد، هذا من ناحية، والاحتفاظ بكثير من مقومات نظام الحزب الواحد من ناحية أخرى.. ويمكن ملاحظة ذلك من أن عملية الانتقال قد تمت على ثلاث مراحل، بالسماح أولاً بقيام منابر متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي (أكتوبر ١٩٧٤) ثم تحويل تلك المنابر إلى أحزاب (مارس ١٩٧٦)، ثم جاءت الخطوة الثالثة بظهور حزب الوفد الجديد من خارج الاتحاد الاشتراكي. وبحكم قضائي (١٩٧٨). ومع قيام مجلس الشورى بعد عامين تشكلت لجنة الأحزاب في داخله والتي حوّلت حق إصدار النصوص بقيام أي حزب جديد على ضوء عديد من القيود التي تقررت.

وللأعوام الخمسة والعشرين التالية عاشتها التجربة الجديدة، وعلى ضوء ما اكتسبها من سلبيات، تعالت مؤخراً الأصوات المطالبة بضرورة إصلاحها، خاصة بعد صدور التعديل الأخير الذي جرى في المادة ٧٦ من الدستور، فقد وضع هذا التعديل شروطاً على حق الأحزاب في ترشيح زعمائها لانتخابات الرئاسة. تبدو شروطاً تعجيزية إذا بقي الحال على ما هو عليه، الأمر الذي أثار مخاوف سائر الأحزاب الفاعلة على الساحة، والذي رفع أصواتها بالاحتجاج على هذه الشروط.

بمعنى آخر أن تاريخاً طويلاً قد مر بين نشأة أول حزب رسمي في مصر (٢٠ سبتمبر ١٩٠٧) وبين يومنا هذا ما كاد يكمل القرن. جرت خلاله تحت الجسور مياه كثيرة، ولكنها في أحيان عديدة كانت تجري في الاتجاه المعاكس.

التجربة الأولى

١٩٠٧-١٩١٤

• الميلاد.

• الحزب الوطنى . الحقيقة والأسطورة .

• حزب الأمة . بناء الوطنية المصرية .

• رفض التبعية والطائفية .

• فى اتجاه الجمهورية والاشتراكية .

الفصل الأول

الميلاد

في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧، وبالصالة الكبرى لدار الجريدة اجتمع ١٦ رجلاً من أعيان مصر، ليعلن أحدهم وهو حسن باشا عبد الرزاق، قيام حزب الأمة، وكان هذا الإعلان بمثابة تحرير شهادة الميلاد للحياة الحزبية في مصر.

وقد يقصد هذا التحديد مقولة شائعة مفادها أن مصطفى كامل ومجموعة الوطنيين التي التفت حوله قد سميت نفسها «بالحزب الوطني» منذ أن قامت بإصدار صحيفة اللواء في يناير عام ١٩٠٠م، أكثر من ذلك أن الصحافة الأوروبية، والفرنسية على وجه الخصوص، تحدثت عن حزب وطني في مصر، وعن مصطفى كامل باعتباره زعيماً لهذا الحزب، وكان ذلك في أعقاب خطبة ألقاها الأخير في باريس في ٣١ أغسطس عام ١٨٩٥ شن فيها هجمة عنيفة على الاحتلال البريطاني للبلاد، بل الأكثر من هذا وذلك أنه قبل عام ١٩٠٧ بأكثر من ربع قرن، وفي يوم ٢٧ مايو عام ١٨٨٢ على وجه التحديد، كتب الزعيم المصري أحمد عرابي لبعض أنصاره خطاباً بعد استقالة وزارة البارودي جاء فيه: «هاخبركم بأن هيئة النظارة استعفت لأمر سياسي فلا تهتموا من هذا الأمر مطلقاً لأنني وإن كنت استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم استعف من رئاسة الحزب الوطني».

بالرغم من كل ذلك فإننا نتمسك بتاريخ إعلان قيام حزب الأمة باعتباره يوم ميلاد الحياة الحزبية في مصر، ويصدر هذا التمسك من اعتبارات عديدة، أولها: أن ما عرف بالحزب الوطني القديم (عرايى)، أو الحزب الوطني المصري (مصطفى كامل) لم يكن في الحقيقة سوى تيار سياسى يضم جموع الوطنيين المناوئين للتدخل الأجنبى فى الحالة الأولى والمعادين للوجود البريطانى فى الحالة الثانية، وثانيها، أنه لم تتوفر لهذين الحزبين ما توفر للحزب الأمة منذ قيامه من حيث كونه هيئة سياسية لها هيكلها المحدد (جمعية عمومية - مجلس إدارة - رئيس - وكلاء - سكرتير)، ومقرها المعروف (دار الجريدة)، ونظام مفتى للمعضوية بالإضافة إلى البرنامج المعلن. ومجموع هذه الأمور التى تشكل قوام أى حزب سياسى لم تتوفر بالنسبة للحزب الأول، أو بالنسبة لحزب مصطفى كامل حتى ذلك الوقت على الأقل.

وإذا استبعدنا تجربة الحزب الوطني القديم الذى رأسه عرايى بحكم اختلاف الظروف، وبحكم الموقف الناتج عن الأعمال العسكرية التى تقالعت وانتهت بالاحتلال البريطانى للبلاد، فإننا لا نستطيع استبعاد الحزب الوطني الذى ترعاه مصطفى كامل من صنع الميلاد الحزبى، فبالنظر إلى حقائق الموقف يتضح أن الحركة الوطنية التى قادها هذا الزعيم هى فى النهاية التى أنجبت الحياة الحزبية. كما يتضح أن تأخر مصطفى كامل ورجاله عن تحويل التيار الذى قابله إلى هيئة سياسية محددة لم ينش عن عجز أو عدم فهم بقدر ما نتج عن اعتبارات اقتنعوا بوجاهتها، منها خشيتهم من تقعت الحركة الوطنية التى ترعموها، ومنها إدراكهم أن تحويل هذه الحركة إلى هيئة سياسية سوف يعرضها لتلقى الضربات من قوى السلطة ممثلة فى دار المعتمد البريطانى أو فى قصر عابدين، وثبتت الأيام صحة هذه المخاوف.

والتمسك بأن الحركة الوطنية التى عرفتها مصر خلال العقد السابق على ميلاد الحياة الحزبية فيها هى التى أنجبت «الحياة الحزبية» يترتب

عليه مقولة تطرحها هنا بخصوصية «هذه الحياة»، واختلافها عن النظام الحزبي الذي سبقها إليه العالم، وتتميز هنا بالذات العالم الغربي حيث نشأت الحزبية واكتسبت قسماها المعروفة.

الخصوصية المصرية

وقع الكثيرون ممن كتبوا عن الأحزاب المصرية في وهم بأن مصر في صناعتها لحياتها الحزبية قد نقلت النموذج الأوروبي، وقد غذى هذا الوهم مجموعة من الحقائق، منها أن الفكرة الحزبية قد ظهرت أساساً في أوروبا، وقبل قرن من الزمان من ظهورها في مصر، ومنها أن المصريين قد عاينوا الحياة الحزبية في أوروبا منذ وقت مبكر، وكتب عنها «مهاجرة الطهطاوى» في «تخليص الإبريز» عند حديثه عن ثورة فرنسا عام ١٨٣٠ التي عايشها بنفسه، ومنها أن أول من تحدث عن وجود أحزاب في مصر كانوا من الأوروبيين، فقد كان منييه السويسري وديلتز الإنجليزي المصدرين الأساسيين للكتابة عن الحزب الوطني القديم (العراشي)، كما يعترف على قهقهة كامل - شقيق مصطفى كامل - في مقال له باللواء في ١٦ سبتمبر عام ١٩٠٧ أن الأوروبيين كانوا أول من سموا جماعة مصطفى كامل «الحزب الوطني».

رغم كل ذلك تؤكد المقارنة تمايز الحياة الحزبية في مصر عن سابقتها الأوروبية مما يضيء عليها خصوصيتها.

يبدأ هذا التمايز من النشأة، فمن المعلوم أنه في الدول الأوروبية الكبرى انبثقت الأحزاب من البرلمان، فمن داخل النظام البرلماني ظهرت المجموعات البرلمانية التي تكونت من ممثلي القوى الاجتماعية تعبيراً عن مصالح كل قوة منها. ولم تلبث كل مجموعة أن توسلت إلى أيديولوجية تتفق مع المصالح التي تسعى إلى تحقيقها.

تبع ذلك خطوة ثالثة بتشكيل «اللجان الانتهازية» التي تكونت بقصد تعريف الناخبين بمرشحي كل مجموعة وأيديولوجيتها، ولم تلبث تلك

اللجان أن تحولت إلى هيئات دائمة لا يقتصر وجودها على فترة الانتخابات، وهي الهيئات التي شكلت قوام الأحزاب السياسية التي برزت بشكلها المعروف خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ومن النشأة إلى المفهوم حيث تعددت مستويات تعريف الحزب في أوروبا، بدءًا بالمستوى التنظيمي بحيث يرى ماكس ويبير أن «استطلاح» (الحزب) يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، وعمرًا بالمستوى الأيديولوجي الذي قدمه بيرك وعرف فيه الأحزاب على أنها مجموعة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتقونها ووصولًا إلى التعريف الوظيفي بأن الحزب تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معًا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها.

واختلفت الحياة الحزبية في مصر من حيث النشأة التي انعكست بدورها على المفهوم مما أكسبها خصوصيتها، فهي قد نشأت لمواجهة التدخل الأوروبي الذي تحول إلى الاحتلال العسكري البريطاني للبلاد منذ عام ١٨٨٢، وقد بدأت أولاً على صورة تيار يضم جماعة من الوطنيين الذين عارضوا الاحتلال البريطاني فأطلقوا على أنفسهم أو أطلق عليهم اسم الحزب الوطني. وبهذا المفهوم كان ظهور تسمية الحزب دون شكله أو مضمونه مبكرًا للغاية.

وتبدو غلبة تأثير هذا العامل على ما عداه من عوامل من أن الحزب الوطني السري الذي نشأ في منتصف تسعينيات القرن الماضي قد تكون من مجموعة لا رابط بينها سوى العداء للإنجليز، بدءًا بالخديو عباس الثاني المؤمن بالسلطة الشخصية إلى مجموعة من المثقفين المطالبين بسيادة الأمة أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وأحمد لطفي السيد، ثم إنه جمع بين المؤمنين بالجامعة الإسلامية مثل كامل وفريد وبين المؤمنين

بالوطنية المصرية وقتذاك ويمثلهم لعل السيد، وأخيرًا فهو قد جمع بين المتطرفين ممن تلقوا جرعات التمارف- الزماني في صالون لطيف باشا سليم وبين المعتدلين من أصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده.

وقد استمرت غلبة هذا التأثير حتى ميلاد الحياة الحزبية عام ١٩٠٧، وهو ما عبرت عنه صحيفة المقطم في ٢٢ سبتمبر من ذلك العام بقولها: «تعددت الأحزاب المصرية في هذا العام والقصد واحد فكلها ترمى إلى غرض واحد وهو الاستقلال».

اختلف ظهور الحزبية في مصر عن نشأتها في أوروبا في جانب آخر، إذ يلاحظ أن الأحزاب التي نشأت في مصر قبل الحرب العالمية الأولى نشأت أساسًا حول الصحف الكبيرة التي كانت تصدر في تلك الحقبة وكان أهمها المؤيد التي صدرت منذ عام ١٨٨٩ وتبعها اللواء التي صدرت عام ١٩٠٠.

فمن المؤيد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية المؤيد للهدوء، ومن اللواء ظهر الحزب الوطني أكبر أحزاب تلك المرحلة وأكثرها شعبية، ومن الجريدة تكون حزب الأمة الذي مثل كبار الملاك أو من سموا أنفسهم «أصحاب المصالح الحقيقية».

العكس من ذلك حدث مع نشأة الأحزاب في العالم الغربي حيث كانت تصدر الصحيفة ناطقة بلسان الحزب لا أن يتكون الحزب انبثاقًا عن صحيفته.

علل الشيخ علي يوسف ظهور الأحزاب عن الصحف بما جاء في خطبته بإعلان قيام حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية إذ قال:

«لقد كانوا يقولون كلما انتقدت الصحف الوطنية عملاً أو أبعد رأياً أو أباينت عن حاجة للأمة إنها صحف أفراد لا صحف جماعات، وأراء أشخاص لا أراء أحزاب...».

وهي تقديرن أن هذا الاختلاف يعزى إلى أسباب عديدة، منها عدم تبلور الشعور الطبقي إلى الحد الذي تتكون معه أيديولوجيات تعبر عن مصالح طبقية كما حدث في أوروبا، ومنها أيضاً ضعف الرأي العام سواء بسبب تفشس الأمية أو لنقص الوعي السياسي مما كان يتطلب أولاً صدور صحيفة تقوم ب مهمة تربية الرأي العام لجانب من المصريين لتستطيع بعد ذلك استقطابهم.

وإذا كان بعض الأوروبيين الموجودين في مصر أطلقوا على الأحزاب التي نشأت بها خلال عام ١٩٠٨ تسمية الأحزاب الصحفية، من قبيل المسخرية، فهم قد تجاهلوا في ذلك اختلاف الظروف الموضوعية لنشأة الأحزاب في بلادهم عنها في مصر.

جانب ثالث وأخير من جوانب التمايز بين ظهور الأحزاب في مصر ونشأتها في أوروبا، وهو أنه بينما ظهرت في مصر بمعزل عن البرلمان فإنها قد نشأت في أوروبا في أحضان برلمانها.

ولا نظن أننا بحاجة إلى جهد كبير للتأكيد على اختلاف النظام شبه النهائي الذي كان قائماً في مصر في ظل الاحتلال وبين البرلمانات الأوروبية العريقة.

فهذا النظام الذي تعمل في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى عام ١٩١٢ حين نشأت الجمعية التشريعية كان يتكون أساساً في مجموعة من الأعيان الموالين للسلطة بالإضافة إلى صلاحياته التي غلب عليها الطابع الاستشاري مما لا يمكن القول معه إنه كان يشكل نظاماً نيابياً حقيقياً، بل إن العلاقة بينه وبين الأحزاب المصرية بعد نشأتها ظلت محدودة للغاية، صحيح أن أحد هذه الأحزاب، هو حزب الأمة قد ادعى أن له الأغلبية في مجلس شورى القوانين غير أن هؤلاء الأعضاء لم يدخلوا ذلك المجلس أو يتحركوا فيه في أي وقت بصفتهم الحزبية.

الأعيان والأفندية:

ارتبط ظهور الحزبية في مصر في العقد الأول من القرن العشرين بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والفكرية والسياسية ينبغي تسجيلها هنا.

أما عن «المتغيرات الاجتماعية» فقد كان أظهرها ما جرى بالنسبة لطبقة كبار ومتوسلي الملاك أو من أطلق عليهم بلغة العصر تسميات الأعيان أو الذوات. كنا ما جرى بالنسبة لمجموعات المثقفين أو من عرفوا بلغة العصر بجماعة «الأفندية».

بالنسبة للذوات، فيلاحظ أولاً الزيادة التي أصابتهم خلال فترة الاحتلال سواء كانت تلك الزيادة ناتجة عن بيع أملاك الحكومة والخديو التي كانت مرهونة لمصالح الدائنين الأجانب، أو عن اضطرار سفار الملاك من الفلاحين إلى بيع أراضيهم لمواجهة الأزمات الدورية التي كانت تعيشها بسبب الاعتماد على محصول القطن والاضطرار إلى الاستدانة من القرايين لتمويل زراعته.

وكان متوسطو الملاك وكبارهم واقفين بالمرصاد لأعمال البيع تلك يستثمرونها لزيادة أملاكهم، ويلاحظ ثانياً أن تلك الطبقة كانت قد تمصرت إلى حد كبير خلال نفس الحقبة،، معاً نتج بالأساس عن توقف تيار الهجرة التركية إلى مصر بعد أن تقلص إلى حد بالغ الاشتراك التركي في الإدارة المصرية.

ومثل هذه المتغيرات انعكست على رغبة الأعيان في المشاركة بدور أكبر في الحكم، ومن هنا جاء تأسيسهم للأحزاب وانضمامهم إليها وتمويلهم إياها.

أما الطبقة الثانية ممثلة في «الأفندية» فيلاحظ ما دخل عليها من تغيير في الحجم، وهو تغيير ناتج عن تضاعف عدد المتعلمين حيث زاد

عند تلاميذ المدارس الحكومية من ١٩٢١ عام إلى ١٨٩٠ عام إلى ١٨٢٧ عام
١٩٠٥ - كما زادت في نفس تلك الفترة المدارس الحديثة التي يديرها
الأهالي والإرساليات التبشيرية.

وهذه الزيادة في الحجم لم تنعكس بنفس القدر على نسبة اشتراك
الأندية المصرية في وظائف الحكومة. فبينما زاد عدد الموظفين
المصريين في الفترة من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٧ بنسبة ٢٩٧٪ زاد عدد
للموظفين الأوروبيين بنسبة ١٦٦٪.

ويلاحظ على نفس الطريقة أيضاً ما دخل عليها من تغييرات نوعية،
فأغلب الطلاب الذين أرسلوا في بعوث إلى أوروبا بين عامي ١٨٨٢، ١٩١٩
كانوا من طلاب الدراسات الإنسانية (٢١٥ من ٢٨٩) على عكس الحال في
الفترة السابقة (٩ من ٢٧٩) ولا شك أن طلاب هذا النوع من الدراسات
أكثر استعداداً وقدرة على العمل الحزبي من غيرهم من الطلاب.

ويرتبط بنمو طبقة الأندية وتغير نوعيتها كمؤثر اجتماعي في قيام
الحزبية في مصر أن الغالبية من أبناء هذه الطبقة كانوا ممن تأثروا أشد
التأثر بالفكر الأوروبي.

ساعد على مزيد من هذا التأثير انتشار الصحافة حيث زادت أعداد
المجلات والجرائد من ١٦٩ عام ١٨٩٨ إلى ٢٨٢ عام ١٩١٢، واتسع نطاق
حركة الترجمة الفرنسية والإنجليزية والتي نهت المصريين إلى نوع جديد
من الفكر السياسي، يضاف إلى كل ذلك اشتداد حركة السياحة إلى
أوروبا خاصة من جانب طبقة الأعيان، وكان بمثابة معبر آخر للفكر
الأوروبي إلى مصر علون على إنعاش الفكر السياسي المصري بكل
مردوداته على نشوء الحزبية في البلاد.

أحداث مؤثرة:

تبلى الظروف السياسية وقد شهد العقد الأول من القرن العشرين
حدثين كبيرين أدبا إلى التعجيل بظهور الأحزاب المصرية.

الحدث الأول:

تمثل في الاتفاق الإنجليزي - الفرنسي في إبريل عام ١٩٠٤ والمعروف باتفاق الودي. فقد ترتب على إعلان هذا الاتفاق شعور عام بين المشتغلين بالحركة الوطنية المصرية بعدم جدوى الاستمرار في سياستهم القديمة القائمة على قناعة مؤداها أن (تحويل المسألة المصرية) هو الطريق إلى إجبار البريطانيين على إنهاء احتلالهم العسكري للبلاد بعد أن تهاوت الآمال على تدخل الدول الكبرى. وهذا التهاوى لم يحدث فقط نتيجة لتعهد فرنسي بعدم السعي إلى تغيير الأوضاع في مصر، بل لما استنتج ذلك من تعهد بقية الدول الأوروبية المعنية بالمسألة المصرية بذلك.

ولا تشيخ جديدًا لما هو معلوم من أنه قد نتج عن تصريح إبريل عام ١٩٠٤ أن زاد اهتمام الزعامة الوطنية التي كان يمثلها وقتذاك مصطفى كامل بالأساس بما يجري داخل الوطن في محاولة تجميع المصريين حول ما أسعى منذ ذلك الوقت بالحزب الوطني بمعنى جماعة الوطنيين فزادت حملة الدعاية بين صفوف الوطنيين. وقد قدمت (حادثة دنشواي) فرصة مثالية لتكثيف هذه الحملة. مما كان بعد ذلك من عوامل التمهيد لتحويل التيار الوطني إلى حزب وطني فعلا لا اسما.

الحدث الثاني:

جرى خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ فيما هو معروف بأزمة العقبة أو حادثة طاية، وهي الأزمة التي نشجرت على حدود مصر الشرقية بين كل من الدولة العثمانية وبين بريطانيا والتي كادت تصل إلى السدود العسكرية. وقد وقعت زعامة الحركة الوطنية في مأزق نتيجة لهذه الحادثة. فمن ناحية كان من المستحيل عليها تأييد بريطانيا برغم أنها كانت في موقف المعارضة للعدى القوات العثمانية على التراب الوطني المصري. ومن ناحية أخرى كان من الصعب عليها تأييد الدولة العثمانية التي أرسلت بقواتها إلى مناطق مصرية.. ومع ذلك فقد وقع خيار مصطفى كامل على الحل الثاني بحكم تأييده للجامعة الإسلامية التي

كانت تمثلها دولة الخلافة، وقد نتج عن هذا الموقف انشقاق في التيار الوطني حيث ظهرت مجموعة جديدة مثلها بالأساس فكر الأستاذ أحمد لطفي السيد والتي ظلت الانتماء المصري على الهوية العثمانية بحكم ما سببته هذه الهوية من دفع لئلا ينتمين إليها بالتضحية بالنصالح المصرية.

الميلاد :

يمكن القول إنه في أوائل عام ١٩٠٧ كانت هناك ثلاثة تيارات في العمل الوطني المصري... أولها مثل مصطلح كامل وصحيفة اللواء والذي تسعى بالحزب الوطني وقد شكل غالبية العاملين في حقل الحركة. وقد بنى هذا التيار الغالب سياساته ومواقفه على العداء للمحتلين الإنجليز والسعى بكل الوسائل للتخلص منهم وقد تضمنت تلك الوسائل الاتفاق مع الخديو معمل السلطة الأوتوقراطية والارتباط بالدولة العثمانية صاحبة السلطة القانونية في البلاد.

التيار الثاني تكون من مجموعة صغيرة ممن وقفوا موقف النقيض من التيار الأول وسعوا أنفسهم (بالحزب الوطني الحر) واتخذوا من جريدة المقطم الموالية للإنجليز منبراً لهم، ويتضح موقفهم من تلك الرسالة التي وجهوها إلى الخديو وجاء فيها «... سلامة الوطن والأمة في مسألة المحتلين المصلحين وأن المصلحة العمومية تقضي علينا أن نعتمد على الدولة المحتلة العادلة في جميع شؤوننا الأدبية والمادية».

أما التيار الثالث فهو الذي رفض سياسة التيار الأول وندمها بالتطرف كما رفض سياسة التيار الثاني ورأها استسلاماً واختلط منهجاً وسطاً بين الاثنين سماعاً بالمنهج المعتدل.

وقد مثل هذا التيار صحيفة «الجريدة» التي بدأت في الصدور في مارس ١٩٠٧، وإن كان قد بدأ الإصدار لها منذ صيف العام السابق في أعقاب انتهاء أزمة طابا التي كان موقف الحزب الوطني المعالي للدولة العثمانية خلالها من أسباب استياء أولئك الذين شكلوا هذا التيار.

على ضوء كل ذلك أصبح الجو مهيئاً لظهور الأحزاب في مصر، فقد كان المطلوب أن تتحول تلك التيارات إلى تنظيمات سياسية ذات هياكل محددة وبرامج معلنة.

كان التيار الثاني أول من سعى إلى إنشاء حزب منظم فأعلن محمد بك وحيد ومحمد بك نشأت في منتصف يونيو عام ١٩٠٧ قيام «الحزب الوطني الحر». وأعلن برنامجهم المكون من ست نقاط، ونصب أولهما نفسه رئيساً للحزب كما نصب الثاني وكيلاً له.

ويلاحظ أن هذا الحزب يحكم مسألته للاحتلال ظل يمثل مجموعة قليلة جداً ومبنونة في الوقت نفسه، غير أن هذه المجموعة كانت على أي الأحوال صاحبة أول مبادرة بإنشاء حزب وإعلان برنامج رغم ضآلته. وإن كنا لا نستطيع بسبب هذه الضآلة اعتباره حزباً حقيقياً أو اعتبار قيامه ميلاداً للحياة الحزبية.

يشيع ذلك النهار الثالث الذي حول نفسه إلى حزب منظم هو حزب الأمة الذي أعلن قيامه في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ في اجتماع للجمعية العمومية لشركة الجريدة حين أعلن نائب رئيس الشركة حسن باشا عبدالرازق أنه وزملاءه من يوم اجتماعهم الأول يمثلون «حزباً متشابه الأعضاء في المقاصد، متحد الأجزاء في المراكز الاجتماعية، متحد في الدم والجنسية لا ينقصه إلا التسمية اللطيفة التي تدل عليه»، وأعلن بالتالي قيام حزب الأمة واستتبع ذلك تكوين جمعياته العمومية وإصدار برنامجهم الذي تكون من ستة مبادئ،

ويمكن القول إن حزب الأمة كان أول حزب له أعضاء بلغ مجموعهم بعد أقل من ثلاثة شهور ٦٤٥ عضواً. بالإضافة إلى هيكل ومقر ونظام عضوية مما يمكن اعتباره العلامة على الميلاد الحزبي في البلاد.

وإذا كانت زعامة الحزب الوطني لم تهتم كثيراً بقيام الحزب الوطني الحر بحكم ضآلته فإن ظهور حزب الأمة، ثم الحملة التي شنتها صحيفته

على أصحاب مصطفى كامل وتوصيفها إياهم بأصحاب المذاهب الكتابية، سخيرة من ترددهم في إقامة حزبهم... كل ذلك أدى أخيراً إلى أن يقوم مصطفى كامل في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧، في خطبة له بمسرح ريزينيا بالإسكندرية بإعلان ميلاد الحزب الجديد الذي انعقدت أول جمعية له في ٢٧ ديسمبر من السنة نفسها، تبعها قيام الحزب حيث انبثقت اللجنة الإدارية من الجمعية العمومية التي انبثقت منها اللجنة التنفيذية المسؤولة عن إدارة شئون الحزب وهي ٩ ديسمبر يادر الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ورجل الخديو إلى تأسيس الحزب الرابع وسماه «الإصلاح على المبادئ الدستورية».

وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز العام من إعلان قيام حزب الأمة برزت أحزاب عديدة أخرى، الحزب الدستوري وحزب النبلاء والحزب المصري تعبيراً عن مصالح وأفكار معينة، والحزب الجمهوري والحزب الاشتراكي المبارك معتلين لأهدافات يسارية. مما حق معه لصحيفة المقطم أن تغلق على عام ١٩٠٧ «عام الأحزاب» ومما حق معه لنا أن نعيّنه عاماً للميلاد.



الفصل الثانى

الحزب الوطنى الحقيقة والأسطورة

أمر مألوف أن تحوط الأسطورة بزعيم سياسى فى مصر، خاصة إذا ما كان حاكمًا، أما أن تكتنف الأسطورة جماعة سياسية بأكملها فهو أمر غير معتاد يتطلب تفسيرًا علميًا من جانب، كما يتطلب بالدرجة نفسها إطرًا للأسطورة وطرحًا للحقيقة التاريخية.

والجماعة السياسية التى نعليها هى «الحزب الوطنى» فى مرحلته الأولى، مرحلة زعامة مصطفى كامل ومحمد فريد التى استمرت لنحو ربع قرن (١٨٩٥ - ١٩١٩).

ويبدو حجم الأسطورة من مؤشرات عديدة، فحتى يومنا هذا وبعد نحو قرن من الزمان، لا تستخدم قولات أطلقها زعيم سياسى بقدر ما تستخدم كلمات مصطفى كامل. رغم تغير الظروف والمناسبات، ثم إن الزعيم المصرى الوحيد الذى حظيت حياته بالتسجيل فى فيلم سينمائى كان كامل نفسه. وأخيرًا ونحن فى منتصف العقد التاسع من هذا القرن يستمر استخدام اسم الحزب الوطنى وزعامات العقد الأول كرموز سياسية من جانب عديد من الشخصيات رغم تباين مواقفها الحزبية.

صناعة الأسطورة :

يتوعدنا القبول بفكرة الأسطورة إلى محاولة متابعة الخيوط التي نسجتها، وهي هي رأينا عديدة...

نبدأ بأولها والتي نسجها بمهارة وطول أناة المؤرخ المصري المعروف (الأستاذ عبدالرحمن الراجحي)، ولا يختلف اثنان في أن المجموعة التي وضعها الراجحي عن تاريخ الحركة القومية هي مصر كانت، ولا تزال أهم المصادر التي يرجع إليها ويتأثر بها المعنيون بتاريخ مصر الحديث والمعاصر، كما لا يجادل كثيرون في أن انتماء الأستاذ الراجحي للحزب الوطني قد أملى عليه موقفاً خاصاً في وضع هذه المجموعة، وهو الموقف الذي يتبدى من أن الجزئين الوحيديين من المجموعة اللذين عالج فيهما تاريخ مصر من منطلق الزعامة السياسية كانا الجزئين اللذين تناولوا الفترة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩١٩ تحت عنوان «مصطفى كامل - باعث الحركة الوطنية، ومحمد فريد - رمز التضحية والإخلاص».

وتحيز الأستاذ الراجحي هذا لا يتضح فقط من الخروج على النهج الذي اتخذته لجموعته، بل يتضح أيضاً من أنه اتخذ موقفاً مسبقاً انعكس على عناوين هذين الجزئين، وكان بذلك أول من صنع للحزب الوطني جانباً من موقفه الأسطوري.

نسجت ظروف زعامة الحزب في تلك الفترة الخيط الثاني، مصطفى كامل الشاب ابن الطبقة المتوسطة الصغيرة، أو من كانت تسمى طبقة «الأفندية» الذي انطلق كالشهاب، وأثار ضجة مابعدما ضجة، ثم مات وهو في شرف الشباب ولم يكن قد تجاوز الأربعة والثلاثين عاماً (١٩٠٨)، ليعقبه «محمد فريد» سليل طبقة الأعيان الذي هجر منصة القضاء ليدخل السجن ويخرج إلى المنفى ليعود في برلين وحيداً بعيداً عن الوطن (١٩١٩). وليس أهمل من ظروف مثل تلك تستفز المشاعر وتلهب الخيالات وتخلق جو الأسطورة.

وتأتى بلاغة مؤسس الحزب، مصطفى كامل، لتسمح الخيط الثالث، وقد تحولت خطب الزعيم المصري إلى لون من الأناشيد الوطنية كان أشهرها «بلادي، بلادي! لك حبي وفؤادي، لك حياتي ووجودي، لك دمي ونفسي، لك عقلي وامسائي، لك لبي وجنائي! هانت أنت الحياة، ولا حياة إلا بك يا مصر».

ويبدو تأثير مثل هذه العبارات في ضوء المناخ العام، فهي قد أطلقت بين جماهير غلبت الدوافع الوجدانية على الاعتبارات الموضوعية، وفي ظروف مواجهة قوة استعمارية طاغية، وفي عصر يمكن أن نطلق عليه عصر الرومانسية المصرية.. عصر غيرات المنقوطين وتأوهات لغاة الكاميليا (١)، وكان من الطبيعي أن يستتبع كل ذلك اكتساب قائلها مكانة خاصة وصلت إلى درجة من التقديس.

وامتد الخيط الرابع عبر علاقة الحزب الوطني بالسلطة السياسية، الاحتلال أو الخسوف أو الوزارة، فبينما ارتبطت سائر أحزاب المرحلة بعلاقة من درجة ما بطرف من أطراف تلك السلطة، فإن الصورة الشائعة عن زعامة كامل وفريد أنها دخلت في صدامات مباشرة معها، وأصبحت مواقع هذا الصدام قصصاً تروى، بدءاً بموقعة مصطفى كامل مع كرومر في دنشواي، ومروراً بموقعة كتاب «وطنيتي» بين محمد فريد والخديو والتي كلفت الأول حريته لستة شهور، ووصولاً إلى قصة «أحمد حلمي» أول صحفي مصري يسجن بتهمة العيب في الذات الخديوية، وكان من رجال الحزب.

ونصل إلى الخيط الأخير ممثلاً فيما عرف عن الحزب من «مواقف مبدئية» لا يعيد عنها، لعل أشهر هذه المواقف تمسك زعامته طوال الوقت بمبدأ «ألا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وهو مبدأ استمر بعد ذلك حتى أصبحت المفاوضات الصليقة المعتمدة في التعامل بين الجانبين المصري والبريطاني بامتداد الفترة بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٤، إلى حد بدأ الحزب

الوطني معه «دون كيشوت» السياسة المصرية، ومع ذلك فإن هذا الموقف وإن حسبه خصوم الحزب عليه فهو قد أظهره في موقع الصلابة الوطنية مما كان حرياً به أن يصنع جائباً مهماً من جوانب الأسطورة.

والقول بالأسطورة في دراسة تاريخية عن الحزب الوطني ليس مقصوداً بها يقيناً الغش من أهمية الدور الذي قام به، وإنما المستهدف من وزائها عدم وقوع الدراسة تحت تأثير مسلمات شائعة صنعتها، والبحث عن الحقائق بروح متجردة.

الحقيقة (١) حزب الأغلبية :

مثل الحزب الوطني ظاهرة حزبية عرفتها دول العالم الثالث إبان فترة كفاح شعوبها ضد الوجود الإمبريالي وهي ظاهرة وجود «حزب أغلبية» وتختلف هذه الظاهرة عن مثيلاتها في الدول الغربية التي مارست الحياة الحزبية قبل وقت طويل، فبينما تعقد الأغلبية لتلك الأحزاب من خلال صناديق الانتخاب، وهي بالتالي موقوفة بمرحلة المجلس النيابي الذي فازت بأغلب مقاعده، فإنها في بلاد العالم الثالث أغلبية دائمة طالما كان الحزب في طليعة القوى المناهضة للنفوذ الاستعماري.

وقد استتبع هذه الظاهرة معلمان عرفتهما الحياة الحزبية في مصر، أولهما أنه كان هناك حزب أغلبية دائم وأحزاب أقلية دائمة، وثانيهما : أن حزب الأغلبية لم يكن حزب صفوة أو حزب طبقة، بل كان حزب جبهة يجمع مختلف فصائل العمل الوطني التي وحدها هدف وطني أسمى.

ويستطيع الباحث بسهولة رصد مظاهر الأغلبية في حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، وهو رصد يبدأ من عملية الدعوة إلى تأسيس الحزب ويمتد إلى طبيعة بنائه ويصل إلى صحافته.

بالنسبة للدعوة لتأسيس الحزب فيلاحظ أنها تأخرت كثيراً ولم ينبعث هذا التأخر عن عجز وإنما صدر عن إحساسه بأن التيار الذي يتزعمه

«مصطفى كامل» يشكل القوة الأساسية للحركة الوطنية وأن مجازاة الجماعات الأخرى في تأسيس حزب خاص قد يؤدي إلى تشتت التيار وتحوله إلى قوى متناحرة. ولما هنا وقفة نشير فيها إلى الخلط الذي يحدث كثيرًا لدى المهتمين بالشؤون السياسية بين الحزبية والتحزب، وهو خلط كثيرًا ما يؤدي إلى اختلاف الرؤى وتشوش المفاهيم.

على أي الأحوال عندما قرر مصطفى كامل تأسيس الحزب جرى هذا التأسيس بشكل يؤكد أغليته. فقد شهدت الأسابيع الأولى من شهر أكتوبر عام ١٩٠٧، وبمقاييس تلك الأيام حملة سياسية كبيرة خطط لها ونفذها الزعيم الوطني تخطيطًا وتنفيذًا دقيقًا.

وقد تعددت مبادئ هذه الحملة..

في الداخل امتلأت صفحات اللواء ومطبعتاه الإفرنجيتان «انتداراجيسيان» ذي إجبشيان استندرد) بالحديث عن الحزب الجديد والدعوة للانضمام إليه.. وقد طبعت إدارة اللواء في الوقت نفسه أئوفاً من طلبات العضوية تدفع بها لمن يشاء تسجيل اسمه.

في الوقت ذاته كتب مصطفى كامل لأصدقائه في الخارج. وبالفات «مدام جوليت آدم» يدعوها إلى تدعيم حملته. ووصلت الحملة إلى ذروتها لدى وصول مصطفى كامل إلى الإسكندرية وإلقائه لخطبته الشهيرة في «مسرح زيزينيا» في ٢٢ أكتوبر والتي أعلن فيها تكوين الحزب ومبادئه.

وقد قدرت صحف الأحزاب المنافسة عدد الحضور لسماع الخطبة بخمسة آلاف. إلا أن مصادر الحزب الوطني كذا المصادر المحايدة قدرت هؤلاء بما لا يقل عن سبعة آلاف. وهو في هذا الوقت عدد كبير جداً من الناس يقصدون اجتماعاً سياسياً، خاصة إذا كان هذا الاجتماع معادياً للسلطة.

بعد ذلك انعكس كون الحزب الوطني حزب أغلبية على بنائه الذي بدأ في أعقاب «خطبة زيزينيا» بتشكيل «لجنة مؤقتة» برئاسة مصطفى كامل

مهمتها التحضير لاجتماع «جمعية عمومية» للحزب لقرار انعقادها في ٢٧ ديسمبر ووضع لائحة للحزب تقرها هذه الجمعية.

وقد أقيمت أعداد كبيرة من المصيرين، يعقايين هذا العصر، على الانتحاق، أو بالأحرى على الانتظام في سلك الحزب الجديد من حيث التنظيم، والقديم من حيث الوجود الفعلي.

بلغ مجموع الحضور من الأعضاء في اجتماع الجمعية العمومية ١٠١٩، وبلغ عدد المعتذرين ٨٤٦ عضوا. معنى ذلك أن الذين سارعوا بالانضمام للحزب نحو ألفين من الأعضاء العاملين في فترة شهرين فحسب. هذا بالإضافة إلى غيرهم من الأعضاء غير العاملين ممن تمنعهم طبيعة أعمالهم أو وظائفهم من المشاركة في أعمال الحزب على نحو فعال.

تبع ذلك طرح «لائحة الحزب» التي تضمنت هيكله التنظيمي والتي أكدت بدورها على طابعه الشعبي من خلال ما نصت عليه من أن يكون تركيب الحزب على النحو الهرمي المعروف في الأحزاب الديمقراطية، والذي يبدأ من القاعدة ليتدرج للقمّة.

القاعدة تمثلت في الجمعية العمومية التي تتكون من مجموع أعضائه العاملين، وتقرر أن تجتمع مرة في شهر ديسمبر من كل عام تحت اسم «المؤتمر الوطني» لانتخاب اللجنة الإدارية والمواظقة على ميزانية الحزب وأعماله وتقديم المقترحات وطرح المشروعات.

ينبثق من الجمعية العمومية اللجنة الإدارية التي تتشكل من ثلاثين عضواً بخلاف الرئيس وتلحق مرة كل شهر للنظر في أمور الحزب وتراجع ميزانيته وتقبل أو ترفض طلبات العضوية الجديدة.

ويصل التشكيل الهرمي إلى قمته «باللجنة التنفيذية» للحزب التي تتكون من ثمانية أعضاء لتتخيرهم اللجنة الإدارية بخلاف الرئيس، يكون منهم نائبان للرئيس وسكرتير وأمين صندوق، وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل أسبوع لتصريف أمور الحزب.

وقد اكتسب هذا البناء مزيداً من أسباب تعذيل الأغلبية بعد وفاة مصطفى كامل. فقد قررت اللجنة الإدارية للحزب في إبريل عام ١٩٠٨ أن تتدب لجناً فرعياً تمثلها في المدن الكبرى للرجوع إليها في أعمال الحزب. ولحق فإن هذه اللجان الفرعية كانت ميداناً واسعاً لنشاط أولئك الوطنيين الذين لم تمكنهم ظروفهم المادية من الاشتراك اشتراكاً إيجابياً في القيادات الحزبية العليا مما يمكن القول معه إن الحزب الوطني قد تجنب بإنشاء هذه اللجان استئثار الطبقة القادرة بالعمل الفعال بين صفوفه.

ونصل إلى «صحافة الحزب الوطني» التي عبرت بدورها عن موقعه كحزب أقلبية، وعن بشائه كحزب جيهوى. أما الموقع فيبدو من تلك الظاهرة التي تصدر بها الحزب وهي تعدد الصحف الناطقة بلسانه أو الصادرة «على مبادئه» أو التي يعملها أعضاؤه. ويكفي في هذا الصدد أن نسجل أن الحزب كانت تصدر له في وقت من الأوقات ثمان صحف يومية وأسبوعية بدءاً باللواء والعلم اللتين صدرتا ناطقتين باسمه، ومروراً بضياء الشرق والدستور ومصر الفتاة والقطر المصري والبلاغ المصري التي كانت تصدر في القاهرة، ووادي النيل التي كانت تصدر بالإسكندرية.

يبدو الموقع أيضاً من أن الصحيفة الناطقة بلسان الحزب كانت أكثر الصحف انتشاراً، وتشير الوثائق في هذا الصدد إلى أن متوسط توزيع اللواء خلال النصف الثاني من أكتوبر عام ١٩٠٨ كان ١٤ ألف نسخة وكان متوسط الصحيفة التالية لها، وهي السويد سبعة آلاف نسخة فقط.

أما تأثير البناء في أن صحف الحزب قد عبرت عن أجندته المختلفة، فالمتطرفة مثلها القطر المصري والبلاغ المصري، والمعتدلة مثلها وادي النيل، وصاحبة الاتجاه الديني مثلها الدستور وهكذا...

الحقيقة (٢) بين تكريس الزعامة وظاهرة الاستخلاف :

تضمنت لائحة الحزب الوطني مادتين عالجتا قضية «الزعامة» نصت أولاها على التمسك بانتخاب مصطفى كامل رئيساً للحزب مدى الحياة وتضمنت الثانية طريقة اختيار الرئيس الجديد في حالة وفاة رئيس الحزب.

وبالرغم من التمسك بأن اللائحة قد التزمت على وجه العموم بنهج ديمقراطي، فمن الصعب القول إنه من قبيل الديمقراطية اختيار شخص ما رئيساً للحزب مدى الحياة.

ويبدو أن «أحزاب الأغلبية» المصرية، الحزب الوطني قبل الحرب وحزب الوفد بعد ذلك قد اقتنعت دائماً بضرورة استمرارية الزعامة. ولعل هذه القناعة قد تبعت من مصدرين :

أولهما : صعوبة قبول المبادئ السياسية المجردة بعكس الحال لو تجسدت هذه المبادئ في شخصية معينها .. بمعنى آخر فقد كان من الصعب على العقلية السياسية للجماهير الفصل بين الزعيم وبين مبادئه، ومن هنا جاء التمسك باستمرارية زعماء الأحزاب الجماهيرية على اعتبار أن هذه الاستمرارية إنما هي استمرارية لمبادئهم.

ثانيهما : إن زعامات أحزاب الأغلبية وهي تحارب في ميادين شتى، ضد الاحتلال والفساد وأحزاب الأقلية، قد رغبت في تأمين نفسها من محاولات ضربها، أو ما يمكن أن نسميه بالامتياز على الحزب من الداخل، وهي محاولات عرفها الحزب الوطني على امتداد تاريخه.

وما انطبق على مصطفى كامل انطبق بالدرجة نفسها على محمد فريد فقد استمر الرجلان يحتلان موقع الرئاسة إلى اليرق الأخير.

الظاهرة الثانية التي ميزت زعامة الحزب الوطني، كما ميزت أحزاب الأغلبية المصرية من بعد، هي ظاهرة استخلاف... ذلك أنه بعد وفاة

مؤسس الحزب في فبراير عام ١٩٠٨ اختارت لجنته الإدارية لرتاسته محمد فريد. وبالرغم من أن هذا الاختيار تم بالانتخاب إلا أنه قد تأثر بمعاملين أولهما : أن محمد فريد كان وكيل الحزب، وثانيهما : ما قيل إن مصطفى كامل كان قد أوصى قبل وفاته بأن يعزل فريد محله.

وقد ظل انتخاب رؤساء أحزاب الأغلبية المصرية محكومًا بهذه الاعتبارات الاستخلافية، ويتأكد ذلك من أنه عندما واجه هؤلاء الخلفاء مناقشات على رئاسة أحزابهم فقد واجهوها من أقارب الزعماء الراحلين، على فهمي كامل في حالة الحزب الوطني وبركات باشا في حالة الوفد ولاشك أنه قد حكم هؤلاء القناعة بأنهم الأولى بخلافة أقرابهم.

الحقيقة (٣) : اعتدال أم تطرف؟

الوثائق السرية البريطانية نهجت طوال الوقت على توصيف أبناء الحزب الوطني «بالتطرفين» وهو ما سارت عليه الصحف الموالية للاحتلال، خاصة المظم، التي دأبت على تسمية أتباع مصطفى كامل «بالتهمجين».

بالمقابل حرصت نواتج الحزب الوطني طوال الوقت على رفض هذا التوصيف، وهو ما ركز عليه مصطفى كامل في خطبة زيارتها حين أعرب عن رأيه بأن حزبه يطالب الأمة بالعمل والحفاظ على السكينة وبأخذ أوفر قسط من العلم وعدم التعصب ورفض استعباد الشعوب واستعمار بلاد الغير «فكيف بجماعة تطالب بهذه المطالب توصف بالتطرف».

وكان وراء تصميم مصطفى كامل على نفى تهمة التطرف قناعته بأن إلقاء هذه التهمة على عرابي هو الذي مهد لحكومة لندن احتلال البلاد، وكان وراء نفس التصميم فهم الزعيم الوطني أن المقصود بالتهمة تشويه وجه الحركة الوطنية التي يقودها أمام الرأي العام الأوروبي الذي كان يعول كثيرًا على مساندته في مقاومة الوجود الاحتلالى..

غير أن إلقاء التهم أو نفيها شيء ومحاولة التثبت من طبيعة العمل الحزبي شيء آخر، وفي هذا الصدد يمكن القول إنه بينما جتح الحزب الوطني إلى الاعتدال تحت زعامة مصطفى كامل، فقد جتح إلى التطرف في عهد فريد.

ومعيار الاعتدال بالنسبة للأول يتأكد من مجموعة من الحقائق، منها أن حركة مصطفى كامل كانت تتم دائماً في داخل أكبر نطاق من الشرعية، فهو يتحالف مع الخديو، كما يتحالف مع السلطان العثماني، ويمثل الأتقان السلطة الشرعية في البلاد، بينما يعارب بشراسة الوجود البريطاني، وهو وجود استمر حتى عام ١٩٣٦ دون أي سند من الشرعية.

حقيقة أخرى وهي أن مصطفى كامل لم يلجأ في أي وقت إلى إدخال أساليب العنف في العمل الوطني، سواء تمثلت تلك الأساليب في مظاهرات تصطدم بشوات الأمن أو جمعيات سرية تخطط لاغتيال بعض رجال السلطة.

اختلف الأمر بالنسبة لمحمد فريد، وكان لهذا الاختلاف أسبابه، فلا شك أن الوفاة المفاجئة لكامل كانت بمثابة سحب رصيد مهم من شعبية الحزب، وكان اللجوء للتطرف محاولة لتعويض بعض هذا الرصيد، من ناحية أخرى فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى اتباع سياسة باطشة على عهد زعامة فريد لم تكن تستخدمها في عهد سلفه، وهي السياسة التي تمثلت في قانون المطبوعات، وقانون تحويل الجرائم الصحفية إلى جنایات بعد أن كانت جنحاً وقانون النفي الإداري وقوانين حسن السير والسلوك، ولم يكن من سبيل للرد على البطش إلا التطرف.

وقد بدأ تطرف الحزب الوطني في عهد محمد فريد في أكثر من جانب، فلأول مرة يواجه الحزب كل أطراف السلطة في البلاد، الإنجليز جرياً على خطته التوسعية، الخديو بعد أن تحالف مع الإنجليز، الوزارة التي سارت خطتها على مواجهة الحزب تنفيذاً لسياسات الإنجليز والخديو.

من جانب آخر عرفت شوارع القاهرة وعدد من المدن المصرية الكبرى،
ولأول مرة في تاريخ العمل الحزبي المظاهرات الشعبية التي تهتف ضد
الاحتلال وضد أجنبيينا .

على الجانب الثالث عرفت الحياة الحزبية لأول مرة ظاهرة العمل
السري، وتشير وثيقة سرية بريطانية مؤرخة في ٢٠ يونيو عام ١٩١١ أن
دوائر الأمن قد تعككت من ضبط ٢٨ جمعية سرية ينتمى عشرون منها
بصورة أو بأخرى للحزب الوطني، ومعلوم أن هذه الظاهرة هي التي
أفترخت عمليات الاغتيال السياسي خلال تلك الحقبة، وكان أشهرها
اغتيال رئيس الوزراء المصري بطرس غالي في فبراير عام ١٩١٠ على
أيدى أعضاء تلك الجمعيات.

وقد أدى البطش من جانب السلطات والتطرف من جانب الحزب
الوطني إلى ذلك الصدام الشروع بين الجانبين والذي وجهت خلاله السلطة
الضربات العنيفة للحزب فأغلقت صحفه ووضعت قيادته في السجون أو
اضطرتها إلى الخروج من البلاد مما كان إيذاناً بقرب الانفجار، وهو ما
حدث عام ١٩١٩ بنشوب الثورة وانتواء العهد وتآكل دور الحزب الوطني.



الفصل الثالث

حزب الأمة بناة الوطنية المصرية

• الإطار الذي نشأ وتحرك فيه الحزب الوطني كان أكثر السلف مع الواقع المصري مما جعله حزب جموع. أما الإطار الذي اقتسمته الجماعة التي شكلت ما عرف باسم «حزب الأمة» فكان أكثر استشرافاً للمستقبل المصري مما جعله حزب صفوة.

وأحزاب الصفوة في العادة تكون محدودة التأثير في ظل الواقع الذي تنشأ به، يحكم أنها قامت لتحدي هذا الواقع لا للتعبير عنه. غير أنها تكون معشدة التأثير على المستقبل، خاصة إذا كان ما تطرحه من رؤى متلفاً مع حركة التاريخ.

وتؤكد «المليحة النخبوية» الحزب الأمة من حيث التركيب، ثم باتجاه الفكر وانتهاء بشكل الحركة التي نبعث من هذا الفكر.

تركيب الحزب:

الأعيان والمثقفون:

في يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ أعلن حسن باشا عبد الرزاق في الجمعية العمومية لشركة المصاهمين في الجريدة قيام حزب الأمة من أعضاء هذه الجمعية التي كانت قد تأسست في يوليو من العام السابق.

وترك للمستر فندلي القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة توصيف هؤلاء الأعضاء الذين تحولوا إلى جماعة المؤسسين للحزب الجديد، فقد جاء في تقرير سرى أرسله الموظف البريطاني الكبير إلى حكومة لندن مؤرخ في ٥ أغسطس عام ١٩١٦ ما نصه:

«يبلغ عدد المساهمين في الجريدة ستين، وقد تم اختيارهم بعناية كبيرة، وجميعهم من الرجال أصحاب الثروة والمكانة العالية، ويتمتع عدد كبير من الأعضاء بعضوية الجمعية العمومية، وقد شارك اثنان من كبار الشخصيات القبطية في المشروع.. كما حاول القائمون على المشروع ضمان تأييد شخصيتين كبيرتين من كل مديرية. والرئيس ونائب الرئيس وكذا أمين الصندوق من ذوي المكانة السامية، أما رئيس التحرير فسيكون لطفى بك السيد وهو محام شاب ذو مقدرة ملحوظة تولى أخيراً مهمة الدفاع عن المتهمين في قضية نشواى أثبت خلالها سوابقه وعمله للاعتدال».

ومع تحول شركة الجريدة إلى حزب الأمة كان الشعور كاملاً بالانسجام الاجتماعي من جانب وبالتميز الطبقي من جانب آخر، بدأ تلك هي كلمة حسن عبد الرازق بإعلان قيام الحزب والتي جاء فيها أنه «من يوم اجتماعنا الأول ونحن حزب متشابه الأعضاء في المقاصد متحد الأجزاء في المراكز الاجتماعية» كما بدأ في تعليق أحمد لطفى السيد عن الحزب الجديد في اليوم التالي لقيامه، والذي نشرته الجريدة وجاء فيه بأنه «ليس حزب جمهور العامة».

ولم يقتصر طابع الصفوة على المجموعة المؤسسة للحزب بل امتد هذا الطابع للمنتسبين إليه بعد تأسيسه، فقد انضم إليه في الشهر التالي لقيامه ٣٦ شخصية كان منهم ٢٢ محامياً، يحمل أغلبهم لقب البكوية، و١٤ من الأعيان جميعهم من الباشوات واليكواتا، ويبلغ عدد المنتسبين حتى نهاية العام ٦٤٥ عضواً وصفهم حسن بلشا عبد الرازق وكيل الحزب بأنهم «من وجهاء المصريين».

ومن خلال محاولة تصنيفية قام بها بعض من أركان الحزب ثبت أنه ضم مجموعتين رئيسيتين..

المجموعة الأولى تركزت في «الأعيان» أو من كانت تصطبغهم الجريدة «بأصحاب المصالح الحقيقية». فمن المعلوم أنه مع نشوء الملكية الكبيرة في مصر خلال القرن التاسع عشر كان أكبر ملاك الأراضي من كبار موظفي الدولة ومن القادة العسكريين، وكانوا أتراباً في الغالب.

بيد أنه خلال النصف الثاني من القرن ومطلع القرن العشرين ضعفت هذه الطبقة أو ضعفت تركيبها وأصبحت مصرية على الأعم. وقد نتج هذا التغير في جانب منه عن استعانة الولاة، خاصة على عهد سعيد، بالمصريين في الوظائف الكبيرة وشاركوا بالتالي في الحصول على الملكيات الكبيرة، كما نتج في جانب آخر على انقطاع الورد التركي إلى البلاد وانصهار العناصر التركية في المجتمع المصري. ومثل هذا التغير نحو المصرية كان لا بد وأن يخلق بصماته على دور هذه الطبقة في الحياة السياسية.

من ناحية أخرى فقد زاد حجم هذه الطبقة خلال ربع القرن الممتد بين الاحتلال البريطاني وقيام الأحزاب ١٨٨٢ - ١٩٠٧، سواء نتيجة لشراء أراضي صغار الملاك أو الأراضي الحكومية، خاصة الدائرة السنية. وقد استتبع هذا تعدد مصالح الأعيان ورغبتهم في حمايتها، وهي الرغبة التي كان بالإمكان تحقيقها من خلال العمل السياسي، وهو ما عبر عنه سعد زغلول في مذكراته من تلك الحقبة والتي جاء فيها أن «دوى الوجاهة والتفوذ يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والتفوذ في العامة».

المجموعة الثانية ضمت المثقفين، ولتبيان مدى أهمية حجم هؤلاء في حزب الأمة يكفي أن نذكر أنه كان من بين أعضائه مجموعة من أهم مثقفي العصر أمثال أحمد لطفي السيد، وأحمد فتحي زغلول وهاسم أمين ومطلعت حرب، وللتأكيد على دور الجريدة في استقطاب هؤلاء تكفي

الإشارة إلى أنه كان من كتابها على حسين ومحمد حسين هيكل وسلامة موسى وعبد الحميد عمدي.

والقول بوجود مجموعتين في حزب الأمة لا يعنى انفصالهما طبقياً وذلك بحكم اختلاف معيار التوصيف الاجتماعي، فبينما حكمت الثروة اختيار المجموعة الأولى حكمت الثقافة اختيار المجموعة الثانية، وليس ثمة سبب يجعل أصحاب الثروة من غير المتعلمين أو يجعل المثقفين من الفقراء، فالعكس هو الصحيح.

ذلك أنه، وبمعا لأول مرة في تاريخ التعليم الحديث في مصر، قد أصبح على الطالب دفع مصروفات أخذت تزداد مع سنوات الاحتلال، فقد وصلت عام ١٨٩٠ ما يقرب من ١٧ ألف جنيه وبلغت عام ١٩٠٤ إلى ٢٦ ألف جنيه، في الوقت نفسه أخذت نسبة المتمتعين بالإنجليزية في المدارس فكانت في المدارس العليا ٧١٨ عام ١٩٠٢ تضاعلت لتصبح ٧١ عام ١٩٠٤ واختفت تماماً في العام التالي.

وكان من السبب أن يشرب على كل ذلك علاقة عضوية بين المجموعتين اللتين كونتا حزب الأمة، بل يمكن أكثر من ذلك القول بأن الفصل بين المجموعتين نظري أكثر منه حقيقة واقعة، فقد كان المثقفون ثقافة عالية من رجال الحزب يتحدرون في نهاية الأمر من أصول اجتماعية تنصل في أغلبها بطبقة الأعيان.

غير أن تلك العلاقة الحميمة لا تمنع من تسجيل ملاحظة مؤداها أن المثقفين من رجال حزب الأمة كانوا أكثر شهرة من الأعيان، ويكفى للتدليل على ذلك أن مهمل المثقفين في الحزب وكان يشغل الموقع الرابع فيه، وهو أحمد لطفي السيد سكرتير الحزب كان أعلى سبيئاً من رئيسه محمود باشا سليمان.

بقى القول إن تركيب حزب الأمة على هذا النحو النخبوي هو الذي أدى في نهاية الأمر إلى استئثار لثأيره عبر التاريخ المصري إلى درجة

جاوزت كثيراً حجمه الحقيقي. ويبدو هذا التأثير من خلال متابعة مسالك
فكر النخبة .

فكرة النخبة ١٩١٠

بناء الوطنية المصرية

القول بأن مشاعر الانتماء للوطن المصري كانت غالبة حتى قيام حزب
الأمة فيه مغالطة والأصح القول بأن مشغلي حزب الأمة طرحوا رؤية
جديدة في هذا الشأن.

جانب من هذه الرؤية في أحشائهم مع المنظور المطروح الذي لبناه
الحزب الوطني والذي قام على أن لا تعارض بين الانتماء الوطني
والانتماء الإسلامي. فقد كان من الصعب على أصحاب هذا المنظور أن
يخرجوا من ثوب أرثنته مصر طوال عصورها الحديثة تاهيك عن
عصورها الإسلامية. وقد ازداد هؤلاء تمسكاً بذلك الثوب اقتناعاً منهم
بأنه يقيهم غائلة الهجمة الإمبريالية، فكان انتمائهم الدعوة للجامعة
الإسلامية بين صفوفهم.

في الوقت نفسه لم يكن هؤلاء على استعداد للتخلي عن حقيقة الوطن
المصري، وهي الحقيقة التي ترسخت في ميادين المعارك مع الدولة
العثمانية خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ومن خلال وضعية إدارية
متميزة تمسك بهم محمد علي وخطاؤه، ثم إنها الحقيقة التي عبر عنها
مفكرو القرن في طلبتهم رفاعة الطهطاوي، وجسدها ثوار المرحلة حين
رفع العراقيون شعارهم المعروف «مصر للمصريين».

ومن ثم جاء التيار الغالب في الفكر السياسي المصري خلال العقد
الأول من القرن والذي منهك الحزب الوطني.. جاء داعياً بالمزاوجة بين
الانتماء الوطني والانتماء الإسلامي، وهو ما رفضه مفكرو حزب الأمة.

على الجانب الآخر طرح مفكرو الحزب المنظور المتخلف بتجزيد
الانتماء الوطني من أي روافد دينية. وهم قد تأثروا في هذا بدوافع

عثمانية قوية وقرها لديهم تألهمهم بمسيرة التاريخ الأوروبي. فقد رأوا في الخلافة العثمانية صورة من باروية روما. ورأوا أن ثمة تناقضاً قاتماً بين الشمولية العثمانية وبين الوطنية المصرية، وهم قد عبروا عن هذه التناقضات بالقول وبالفعل.

أما القول فقد جاء في مقال نشرته الجريدة في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ تحت عنوان «اللفظ حول الجامعة الإسلامية»، وفيه تجسرات صحيفة حزب الأمة على ما لم يتجرأ عليه غيرها وذلك بتجريد مفهوم الجامعة الإسلامية من أي محتوى سياسي وقصره على المحتوى الديني حتى أنها قالت إن المسلمين «لم يتفقوا اتفاقاً سياسياً بعد عهد عمر، بل ولم يتفقوا اتفاقاً دينياً بعد عهد علي».

جاء القول أيضاً في مجموعة المقالات التي تصدرت الأعداد الأولى من الجريدة تحت عنوان «الوطنية في مصر» والتي يرجع الباحثون أنها من وضع لطفي السيد والذي كان واضحاً شاية الوضوح في شرح الوطنية المصرية أو ما سماه «بالجامعة الوطنية» في مقابل الجامعة الإسلامية أو ما سماه بالانسلامزم.

وأما العمل فقد بدأ في مجموعة من المواقف لتخيل أشهرها:

١ - ما تضمنته الوثيقة البريطانية الخاصة بإنشاء شركة الجريدة من حرص المساهمين في الشركة على ضم اثنين من كبار الأقباط، ومن تصميمهم، في الوقت نفسه، على رفض ضم اثنين من كبار الموريين المتبعين في مصر، مما يعبر عن تشيئهم بأن شركتهم مصرية الهوية لا عثمانية الطابع.

٢ - ما جرى في صيف عام ١٩٠٧ حين أحالت الحكومة إحدى حالات التجسس إلى حكومة إستنبول فشنت الجريدة حملة تطالب بجنسية خاصة لمصر وأكدت أن كل الدول تعتبر مصر حكومة مستقلة، وأنها تعاملها كما تعامل الحكومات المستقلة.

٢ - وكان أظهر هذه المواقف مجموعة الأعمال التي قام بها مفكرو الحزب خلال الحرب، الطرابلسية التي نشبت بين إيطاليا والدولة العثمانية (١٩١٠ - ١٩١٢)، فبينما كان الرأي العام المصري مستقراً لتقدير العون لدولة الخلافة طلعت الجريدة، وبكل جرأة، بمجموعة من المقالات وضعها فيلسوف الحزب أحمد لطفي السيد تحت عنوان «سياسة النافع لا سياسة العواطف»، هاجم فيها أي تدخل مصري في الحرب سواء عن طريق المعونة المالية «الاكتتاب» أو الإنسانية «الهلال الأحمر» أو العسكرية «بالنطوع أو تجنيد البدو».

قاموا أيضاً بعمل آخر في المناسبة نفسها عندما تصدرت سفينة حربية إيطالية لمقينة مصرية بحكم رفع الأحيحة العلم العثماني، وجاء مطلبهم باغتنام الفرصة ليكون لمصر علم مميز عن العلم العثماني.

ومع ما تشي به كل هذه الأقوال والأفعال من موقف حزبي الأمة أو مفكريه باعتبارهم بناء الوطنية المصرية إلا أنه ينبغي التنبه أنهم قد تعرضوا لهجمات شديدة من جراء هذا الموقف، وأنهم في أكثر من مناسبة كانوا يتراجعون عنه أو يجازون التيارات العلم، شير أن المؤرخ يستطيع أن يتابع بسهولة الموقف كخط معتد منذ صدور الأعداد الأولى للجريدة إلى أن وضع زعماء الحزب عام ١٩١٢ خطة تقضي «بإعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية» وإن لم توضع موضع التنفيذ بسبب لقاعس الخديو ومخاوف السلطات الاحتلالية.

فكرة التخبية (٢) :

جيروند السياسة المصرية:

توصيف أبناء مدرسة الشيخ محمد عبده في السياسة المصرية والذين أسسوا حزب الأمة بالجيروند ليس من عندياتنا وإنما هو توصيف أطلقه اللورد كرومر المعتمد البريطاني العنيد في القاهرة والذي استمر صانع القرار الأساسي في العاصمة المصرية نحو ربع قرن (١٨٨٢ - ١٩٠٧).

والتسمية الكروميرية هنا كتابة عن خط الاعتدال الذي التزم به حزب الأمة، وهو الخط الذي عرف عن الجيروندي إبان الثورة الفرنسية.

ومنذ البداية كان معروفاً أن مجموعة الرجال الذين أسسوا الجريدة كان من أهم أهدافهم إشاعة روح الاعتدال في الصحافة الثورية ومن خلال المقالات التي تغلظ العقل والتي يمكن أن نشرها الجريدة، على حد ما جاء في تقرير المستر فتدلي عن الجريدة.

وتسود فكرة مؤداها أن تيار الاعتدال الذي جسده حزب الأمة قدم بدلاً لتيار المتطرف الذي مثله الحزب الوطني، إلا أن زعماء الحزب الأول قدموا تفسيراً مختلفاً وهو أن حزبيهم كان عنصر توازن بين الحزب الوطني المتطرف في مهاجمة الاحتلال والذي - كما رآه هؤلاء الزعماء - يريد أن يجبر قبل أن يكون قادراً على المشي وبين حزب الأحرار الذي يناصر الوجود الاحتلالي ويطالب بالإبقاء على الحالة القائمة إبقاء دائماً. وقد انعكست روح الاعتدال على برنامج الحزب، فبالرغم من اعتراف هذا البرنامج بأهمية قضية الاستقلال التام إلا أنه وافق على إرجاء البت فيها، وبالرغم من اعترافه بضرورة الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشاريع العامة، إلا أنه لم يطالب بالدستور.

وتؤكد رغبة الاعتدال في أن البرنامج كله لم يتضمن هدفاً يسعى إليه الحزب بقدر ما تضمن وسائل لبلوغ الأهداف، بمعنى آخر أن تية رجال الحزب مع قيامه قد اقتصر على الوسائل دون الغايات، وحتى اختيار هذه الوسائل قد غلبت عليه النزعة التعليمية لا النزعة السياسية، ولما كانت هذه النزعة تستلزم عملاً بناء هادئاً فلا ريب أنها تمثل قمة الاعتدال.

وإذا كان تيار الاعتدال الذي مثله حزب الأمة قد أرضى الإنجليز فإنه أثار سخط أغلب فصائل العمل الوطني التي اتهمت أسعاب الجريدة وزعماء الحزب بأنهم قاموا بأعمالهم نتيجة لإبعادات كروميرية مستبدلين

على هذه التهمة بأن مساهمي شركة الجريدة كانوا إما من الأعيان المعروفين بصلاتهم الحسنة بالشبح محمد عبده وإيمانهم بأسلوبه المعتدل في السياسة وعلاقته الطيبة بالمحتلين، وإما من كبار الموظفين الذين احتلوا مراكزهم بتعزيد إنجليزي، كما استدلووا عليه بقبول شركة الجريدة لأقرب المقربين للوكالة البريطانية مساهمًا فيها وهو طلبة باشا سعودي الذي كان يسمى في مجلس شوري القوانين «نخس الوكالة البريطانية».

وقد رفض مفكرو حزب الأمة هذا الاتهام، بالعكس كان رأى ثلثي السيد أنه قد تم إنشاء شركة الجريدة، ثم حزب الأمة، «من أعيان البلاد ورؤسائها لواد الحجة التي كان يتذرع بها كرومر باستمراره بأن الحركة المعارضة للاحتلال يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية في البلاد».

كما حرص فيلسوف الحزب في أكثر من موقع على تحديد طبيعة الاعتدال الذي يمثلته حزيه، في أحد هذه المواقع قال لطفى السيد إن الاعتدال هو «شكر المحسن ونصح المسيء» - لا انتقاد - بالتي هي أحسن، سواء في ذلك الحكومة أو الأمة، وقال في موقع آخر مبررًا للاعتدال تجاه القضية الوطنية أن «استقلال الأمم ليس بضاعة حاضرة»، ولكن نتيجة ضرورية لعمل متعب طويل - وما أطمش الأحلام التي نطن هينا علينا أن نلم شعثًا ونُدعم جامعتنا ونَتحد في وضع سيفة أطماعنا ثم نأخذ قواعد المدنية الحديثة ثم نشهر استقلالنا، كل ذلك في جيل واحد...».

وكان من التديهي أن يمثل هذا النمط الاستعماري في الحركة الوطنية اتجاهًا جبرونيديًا حقيقياً لدى كرومر أو لدى من خلفوه من كبار رجال الاحتلال.

فكر النخبة (٣)

طلاب الماجناكارتا:

كانت مصر تعرف مع قيام الأحزاب نظامًا شبه نيابتي خلقه الاحتلال معتلًا في مجالين المديرية ومجلس شوري القوانين والجمعية العمومية وكانت جميعها ذات صلاحيات استشارية لا قرارات وجوبية.

وقد تأثر موقف حزب الأمة من هذا النظام باعتبارات عدة، فهو جرياً على خطة الاعتدال رأى تطوير المجالس القائمة بالتدريج من خلال توسيع صلاحياتها حتى تصل إلى نظام نيابي كامل، وقد دفعه إلى التمسك بهذا النهج أن غالبية أعضاء تلك المجالس القائمة من رجال الحزب، ومن ثم كان من الصعب التضحية بهذا النظام مرة واحدة بكل الاحتمالات التي قد يجرى بها النظام الجديد من فقدان للوجود الذي يتمتع به رجاله داخل المؤسسات القائمة أو على الأقل شعوبه.

اعتبار آخر وهو أن الحزب وقد التزم جانب الاعتدال تجاه قضية الوجود الاحتلالي فقد كان مطالباً بالاهتمام بقضية سياسية أخرى يمكن أن توفر له قدرًا من الجاذبية في الشارع السياسي، وكان تبنى تطوير النظام النيابي يقدم النموذج المطلوب لهذه القضية.

الاعتبار الثالث أن هذا المزيج من الأعيان والمثقفين رأوا أنفسهم المؤهلين لرفض الحكومة الشخصية، أي الاستبدادية، التي يمثلها الخديو، مدفوعين في ذلك بالسوابق التاريخية، فإذا كان لوردات الإنجليز قد تمكنوا من النزاع لتاجنا كارتنا من ملكهم قبل ثمانية قرون فإن أعيان المصريين قادرين على أن يكرروا العمل نفسه مع اقتدينا.

وبالتأثير بهذه الاعتبارات سارت خطة حزب الأمة حيال القضية الدستورية في اتجاهين..

أولهما: اعتنام كل فرصة للمطعن في الحكومة الشخصية ولمز الخديو كان من أشهرها مقال لطفى السيد الذي نشرته الجريدة في ٢٩ إبريل عام ١٩٠٩ تحت عنوان «عظة الملوك» بمناسبة خلع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وفي مقال آخر نشر في ١٢ أكتوبر من العام التالي تحت عنوان «درس وعبرة» يحذر فيه كاتبه بعدما جرى ملك البرتغال وقيام الثورة ضده لأنه «كان معتمداً على الإنجليز يهدد خصومه بمدخلتهم».

ثانيهما: تطوير مطلبهم بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة خاصة بعد أن اتضح مدى التباين بين مفهوم الحكومة والاحتلال حول هذا المطلب وبين مفهوم رجال الحزب. وبعد نجاح الحركة الدستورية في تركيا في انقلابها ضد السلطان عبد الحميد الثاني في يوليو عام ١٩٠٨.

فبعد أقل من شهر يسفر رجال الحزب عن تحولهم إلى المطالبة بحكومة دستورية كاملة ورأى لطفي السيد ألا مهرب للوزارة القائمة إلا بقبولها بعيداً المسئولية الوزارية أمام المجالس التي تمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً.

وتبنى أعضاء الحزب في مجلس شورى الضوائن المطلب الجديد وتجهوا في جلسة أول ديسمبر عام ١٩٠٨ في اتخاذ قرار بإلحاد الآراء بمطالبة الحكومة بإعداد مشروع قانون جديد للمجالس النيابية. وهو المطلب الذي تكرر بعد ذلك في مناسبات عديدة.

دفع ذلك سلطات الاحتلال إلى وضع مشروعها بقيام الجمعية التشريعية، مستهدفة امتصاص المطلب الدستوري من جانب واستبعاد الأغلبية التي تمنع بها الأعيان في المجالس السابقة من جانب آخر. وهو ما قشلت فيه. فقد استمر هؤلاء عماد المطالبة بالدستور. مما كان موضع ملاحظة المراقبين أنه حتى بعد قيام ثورة ١٩١٩ واختفاء حزب الأمة شكل عدد غير قليل من أعضائه النسبة الغالبة من اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٢. أشهر الدساتير في التاريخ المصري المعاصر.

الفصل الرابع

رفض التبعية والطائفية

الإصلاح على المبادئ الدستورية، الوطنى الحر، الدستورى، النبلاء المصرى، أسماء أحزاب مصرية من أحزاب التجربة الأولى أسقطتها حركة التاريخ وإن احتفظت بها مراجع التاريخ.

وكيديهية تؤسس عليها هذه الدراسة فإن بقاء أية جماعة سياسية وازدهارها مرهون بانسجامها مع حركة التاريخ، وبنفس القدر فإن تاكل أية جماعة ثم اندثارها ناتج عن تناقضها مع هذه الحركة.

واحتكاماً لهذه البديهيية فإن التناقض بين هذه الأحزاب الخمسة والتاريخ كان تناقضاً ظاهراً، وهو تناقض يبدو في أن أربعة من تلك الأحزاب الخمسة ظهرت واختفت في نفس عام ظهورها ١٩١٤ وأن حزباً واحداً فقط منها تأجل اختفاؤه لعام ١٩١٣ نتيجة للدعم الذى كان يلقاه من سرراى عابدين، وإن كان هذا الدعم لم يمنع من نهائيه مع وفاة مؤسسه.

الأهم من ذلك أن تلك الأحزاب الخمسة لم تخلف أية بصمات على مستقبل العمل السياسى فى مصر، لا بالوجود الفعلى مثل الحزب الوطنى، ولا بالتأثير الفكرى مثل حزب الأمة.

ويمكن تصنيف الأحزاب الخمسة، تبعاً لتناقضها مع حركة التاريخ، في ثلاث مجموعات.

تضم المجموعة الأولى ثلاثة أحزاب «الإصلاح على المبادئ الدستورية، الوطني الحر، الدستوري». وقد تصورت زعامات هذه الأحزاب أن الولاء للمسلطة أو لطرف منها يصنع حزباً فجاء ولاء أولها للخديو «قصر عابدين»، وكان ولاء ثانيها لدار المعتمد البريطاني «قصر الدويارة» ووجه ثالثها ولاء لكل القصور.

ونتوقف هنا لنسجل ملاحظتين:

أولاهما، ضرورة التمييز بين «أحزاب التبعية» في علاقتها مع قوى السلطة وبين الحزبين الكبيرين، الوطني والأمة، فالمعروف أنه كان للحزب الوطني علاقته الوثيقة مع الخديو عباس الثاني. غير أن هذه العلاقة لم تتحول أبداً إلى تبعية، ففي وقت من الأوقات (١٩٠٤ - ١٩٠٦) حدثت قطيعة بين مصطفى كامل وقصر عابدين، ورغم ذلك لم يختلف التيار الذي يمثل الزعيم المصري، وفي وقت آخر تحول الأمر إلى حرب سياسية بين محمد فريد وعباس الثاني (١٩٠٨ - ١٩١٢)، ورغم ذلك لم ينته الحزب الكبير.

والمعروف أيضاً أن رجال حزب الأمة كانوا على صلة وثيقة مع اللورد كرومر، غير أن ذلك لم يمنع «الجريدة» من انتقاد الرجل بمرارة بسبب خطبته التي ألهاها قبل مغادرته مصر، والمعروفة بخطبة الوداع، ثم إنه لم يمنع زعامة هذا الحزب «خاصة لطفى السيد» ورجال الجريدة، من الدخول في مواجهة مع قصر الدويارة على عهد «السير الدون جورست» خلف كرومر.

ثانيتهما، إن قوى السلطنة بحكم تركيبها كانت في تلك الحقبة التاريخية قوى معادية لمصالح الجماهير، «قصر عابدين» بحكم هويته السياسية ممثلاً للأوتوقراطية، وبحكم تركيبه الاجتماعي ممثلاً لرأس

الأرستقراطية الزراعية، وإن كنا لا نعلم كثيرًا على الأصول التركية تسليعًا يعقولة أن سكان هذا القصر من أبناء أسرة محمد علي كانوا قد تعصبوا وقتذاك.

أما قصر الدويارة، فالتناقض بين من يعمل مصالحهم من القوى الإمبريالية وبين مصالح جموع المصريين تناقض واضح لا يحتاج إلى دليل. من ثم كان منطقيًا أن تؤدي التبعية لأي من القولين السابقين إلى نتيجة للقائية وهي انحياز تلك الأحزاب التابعة للحركة المضادة للتاريخ، وهو انحياز كان الشعب المصري قادرًا بحسه التاريخي على تمييزه، وبالتالي على نيل أصحابه، وهو ما يمكن بسهولة تأكيد من خلال متابعة موجزة لأحزاب تلك المجموعات الثلاث...

١ - حزب قصر عابدين:

لنحو سبعة عقود من القرن التاسع عشر تمتع الحكام من أبناء أسرة محمد علي بسلطات لا حدود لها. وذلك منذ أن تولى محمد علي مؤسس هذه الأسرة، السيد عمر مكرم، إلى ديسمبر عام ١٨٠٨. وحتى زيارة جمال الدين الأفغاني لمصر خلال النصف الثاني من السبعينيات والتي أتاحت الفرصة لجموع الساخطين على استبداد الخديو إسماعيل للتجمع حول الرجل والتعبير عن سخطهم. وكان هذا التعبير خطوة أولى في طريق طويل أدى إلى اشتعال الثورة العربية التي تفجرت بالأساس رفضًا للممارسات الأوتوقراطية للخديو توفيق.

من جانب آخر، ونتيجة للعلاقات الموضوعية التي فرضتها التدخل الأجنبي ثم الاحتلال البريطاني للبلاد عام ١٨٨٢، ظهرت قوة أخرى في قصر الدويارة تشارك قصر عابدين ممارساته السلطوية، وتكون في هذه الممارسة الشريك الأرجح.

ويامتداد العقد الذي أعقب الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٨٩٢) قبل الخديو توفيق، سيد قصر عابدين، القيام بدور «الشريك الأصغر» في

السلطة، مختلفاً في ذلك عن كل أسلافه، بل عن ممارساته خلال السنوات الثلاث التي حكم فيها البلاد قبيل الاحتلال.

واستسلام توفيق مشهور على ضوء ما تعرض له خلال الثورة وما صاحبها من تطورات كانت تشقه عرشه بل حياته، وبالتالي فإنه قد استعان بالوجود العسكري البريطاني في مواجهة المعارضة الوطنية.

اختلف الأمر مع تولى الشاب الصغير عباس الثاني، الذي لم يكن تجاوز السابعة وقت أحداث الثورة العراقية بينما واجه مع توليه يد كرومر الطفلة التي حجمت من دور قصر عابدين في الحكم المطلق للبلاد، ومن ثم جاء عداؤه لسلطات الاحتلال، وانعكست الآية، فبعد أن استعان توفيق بالاحتلال لضرب الحركة الوطنية فكر عباس في الاستعانة بالحركة الوطنية أو ببعض فصائلها في مقاومته للاحتلال.

وقد مرت عملية وضع هذا التفكير موضع التنفيذ في أكثر من مرحلة حتى انتهت بتأسيس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية».

المرحلة الأولى بتأسيس «الحزب الوطني السري» عام ١٨٩٥، تلتها مرحلة التعاون الوثيق بين قصر عابدين وجماعة مصطفى كامل حتى عام ١٩٠٤، فقد نشب في تلك السنة خلاف بين الطرفين تأكد بعده اختلاف فهم عباس للعلاقة مع الزعيم الوطني عن فهم الأخير لها، فبينما أرادها الأول تبعية «لولى التمتع» أرادها الثاني مشاركة في العمل الوطني.

المهم أن هذا الخلاف دار حول الشيخ علي يوسف، أو ما عرف «بقضية الزوجية»، حين تزوج الرجل ابنة الشيخ السادات دون موافقة أبيها مما دفع الأخير إلى رفع دعوى لإبطال الزواج لعدم التكافؤ، وبينما ظاهر مصطفى كامل الشيخ السادات أيد الخديو علي يوسف، وجرت بين الرجلين مشادة في لقاء خاص انتهت بأن قاطع الزعيم الوطني قصر عابدين لعامرين مشاكسين. وكان الدرس الذي خرج به عباس من ذلك استعجال احتواء الزعيم الوطني وتحويله إلى مجرد تابع للقصر.

زاد من انزعاج الخديو تأسيس حزب الأمة في سبتمبر عام ١٩٠٧ من مجموع الرجال من أبناء مدرسة محمد عبده السياسية والمعروفة بعدائها لأوتوقراطية القصر. وعندما حاول عباس أن يدرس رجله «الشيخ على يوسف» في صفوف مؤسسي الحزب الجديد رفض هؤلاء مما زاد من شكوك الخديو.

نأثراً بهذه الاعتبارات أوعزت دوائر عابدين لصاحب جريدة المؤيد بتأسيس حزب جديد موالٍ للقصر، فتأسس «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية».

وتتضح طبيعة العلاقة العضوية بين «قصر عابدين» وبين الحزب الجديد في أكثر من جانب.

أولاً: في برنامج الحزب، فقد كان نص المادة الأولى في هذا البرنامج «تأييد السلطة الخديوية فيما منحها القوانين لاستقلال مصر الإداري» وكان «الإصلاح على المبادئ الدستورية» بذلك الحزب الوحيد الذي لم يضمن برنامجاً مثل هذا المبدأ، بل جعل له الأسبقية على ما عداه من المبادئ.

وعندما تبدى «الجريدة» دهشتها من أن يتخذ حزب لنفسه مبدأ الدفاع عن «شخص» بعينه برد الشيخ على يوسف في مقال طويل يتتبع فيه تاريخ محاولات انتهاك سلطات الاحتلال لحقوق الخديو. ويخرج منه بأن لا فرق بين حقوق الخديوية وحقوق الأمة المصرية.

ثانياً: إنه لم يحظ سياسى مصرى في مذكرات الخديو عباس الثانى بما حظى به الشيخ على يوسف من اهتمام وتقدير.

ثالثاً: إن رجال حزب الإصلاح نالوا من عطف الخديو ما لم ينله أى من السياسيين الآخرين المنتمين لساير الأحزاب. تدليلاً على ذلك أن وكيل هذا الحزب، أحمد حشمت باشا، كان الوحيد من رجال الأحزاب الذى عين وزيراً في وزارة بطرس غالى التى تأسست عام ١٩٠٨، والثى وافق المبر الدونى جورست على إطلاق يد الخديو في تأليفها.

وابتداءً، إن زعامات الحزب قد التزمت بخط القصر المهيمن، حتى لو ظهر من تصرفاتها تناقض في موقفها، بدأ ذلك بوضوح من موقف «زعيم الحزب» من المطالبة بالدستور، ففي عام ١٩٠٤، وبينما كان الاختلاف على أشده بين عباس وكرومر، كانت مثل هذه المطالبة من جانب أنصار الأول تستهدف إحراج مركز الاحتلال، ومن ثم جاءت أولى تلك المطالبات من جانب الشيخ على يوسف في الجمعية العمومية.

يتقلب الأمر بعد التحالف بين عابدين والوفاة على عهد الدون جورست، ورغم أن «الدستور» كان قد أصبح مطلباً وطنياً عاماً خلال عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ فلا يسمع لرئيس الحزب، الشيخ على يوسف، صوت في هذا الشأن سواء في الجمعية العمومية أو مجلس شورى القوانين الذي نال عضويته وقتذاك. بالإضافة إلى إهمال ملحوظ من جانب جريدة «المؤيد» لنفس المطلب وهي أمور لم تكن لتغيب عن جموع المصريين.

انعكس ذلك على تكوين الحزب الذي تشكل بالأساس من مجموعة من الموظفين الطامعين في ارتقاء سلم المناصب، أو من عملاء الأسر، أمثال تيمور والبكري وخشية والياجوري ذات العلاقات التقليدية بالقصر، وهو تكوين لم يكن ليهبط الحيوية في أوصال الحزب، حتى أنه لم يعض وقت طويل إلا وبدأ وكان «حزب الإصلاح» ليس إلا الشيخ على يوسف، وصحيفة المؤيد، والدليل أنه مع رحيل الشيخ عن عالمنا عام ١٩١٢ ومع توقف صحيفة المؤيد في أعقاب ذلك يختفي حزب الإصلاح في ركاب الاثنين، الرجل والصحيفة.

٢ - حزب قصر الوفاة:

يشير دهشة الباحثين أن يتطلع عدد من الناس، مهما قل عددهم، لتكوين حزب للدفاع عن الوجود الاحتلالي، وإن كان يبدد من تلك الدهشة أن هذا الحزب كان مثل «البشرة» التي طُفحت في لحظة معينة على وجه الحياة الحزبية المصرية ثم اختفت بعد وقت قصير.

ويقتض النظر عن دواعي الدهشة أو أسباب ثيدها فقد كانت البداية موقفًا دفاعيًا ثناء رجلان هما «وحيد بك» و «نشأت بك» في مواجهة هجوم صحيفة اللواء على تقرير اللورد كرومر من عام ١٩٠٧ حينما رأى الأول جماعة مصطفى كامل «جرومة التعصب والفتن» اعتبرهم الثاني «جماعة من الهجاسين».

استتبع ذلك أن أعلن الرجلان في منتصف يونيو عام ١٩٠٧ تأسيس ما سميها «الحزب الوطني الحر» الذي اتخذ من «المقطع» صحيفة الاحتلال منبرًا لدعايته وأصدر برنامجًا اشتمل على ست نقاط تدعو جميعًا إلى المسألة الكاملة للمحتلين بهدف الاستعادة منهم.

ولم يكن هذا الحزب ليقنع أحدًا رغم أن مؤسسيه أصدروا صحيفة أسبوعية تحت اسم «الأحرار» ظلت تصدر بشكل غير منتظم خلال عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩.

ويبدو عدم الاقتناع في أن أكبر عدد تمكن وحيد بك من تجميعه كان عشرين عضوًا، وهو عدد بالغ الضآلة.

أكثر من ذلك أن الرجلين كفا بعد قليل من محاولات تجميع الأعضاء وكتب وحيد في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٨ معبرًا عن ذلك في قوله «إن كل من يريد أن ينضم لحزب الأحرار ما عليه إلا أن ينضم إلى الحزب بقلبه ووطنيته الصحيحة الرشيدة ويسعى في نشر مبادئ الحزب خدمة لوطنه».

الأهم من هذا وذلك أن السيد الذي سعى اليكوات وحيد ونشأت إلى تقديم خدمات ما سميها «الحزب الوطني الحر» له لم يكن بحاجة إلى تلك الخدمات.

يتضح ذلك من أن الوثائق البريطانية لم تتضمن أية إشارة عن الحزب، ويبدو أن رجال قصر الدويارة كانوا أكثر فهمًا من اليكوات وحيد ونشأت لحركة التاريخ، وأكثر إدراكًا أن مثل هذه الجماعة السياسية ولدت بدون مستقبل وكان محتمًا عليها أن تموت بعد قليل، وهو ما حدث بالفعل.

٣ . حزب كل القصور

لم يكتف إدريس بك راغب مؤسس ما سماه «الحزب الدستوري» بتوجيه ولائه لطرف من السلطة دون الطرف الآخر مما بدأ في برنامج الحزب.

جاء في هذا البرنامج بالنسبة لقصر عابدين «تحترم ونجل حقوق الحضرة القخيمة الخديوية وأمتيازاتها، وكذلك امتيازات العلالة الكريمة الخديوية بأكملها».

أما بالنسبة للقصر الدويارة فقد جاء في البرنامج نفسه «تلقى أفكارنا من أفكار جمهور من ساسة الإنجليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر».

يشير الدهشة أكثر أن الحزب الدستوري الذي أعلن قيامه في فبراير عام ١٩١٠، وبينما سائر فصائل الحركة الوطنية تطلق مشاعرها مطالبة بالدستور، أن يحدد في برنامجه عشرين سنة كاملة يستطيع الشعب المصري بمعدنا نوال هذا المطلب. ومصدر الدهشة هنا ليس فقط في تناقض هذا الموقف مع التيار الوطني العام وإنما في أن الذي يتخذ حزب اسمه «الحزب الدستوري».

يبد أن لهذا الموقف مبرراته فحزب يسمى إلى خدمة كل أطراف السلطة من المنطلق أن يفعل دائماً ما يرضيها.

والنلاحظ أن «الحزب الدستوري» كان أقصر أحزاب التبعية عمراً وأقلها أهمية، وتفسير ذلك واضح.

فإن حزباً يسمى لخدمة كل الأطراف لن يرضى أيها من الأطراف، بالإضافة إلى ذلك فقد كان لقصر عابدين حزب قائم، وكان قصر الدويارة عاجزاً عن اصطناع جماعات سياسية من المصريين، وبالتالي لم نسمع بعد فبراير عام ١٩١٠ شهر تأسيس الحزب الدستوري عنه مرة أخرى.

المجموعة الثانية وتضم حزباً واحداً تتنافس منطلقه تماماً مع مجموع المعطيات التاريخية التي عرفتها مصر خلال القرن السابق على تاسيسه مما يمكن تسميته.. حزب إحياء الماضي.

فقد أسس كل من حسن حلمي زادة، ابن على حلمي باشا العضو الوطني لـمسلحة الدومين والذي كان من رجال الحكومة التركية ومحمود طاهر حتى في أكتوبر عام ١٩٠٨ ما سمي «حزب التبلد» والذي طوته حركة التاريخ في نفس شهر مولده.

ذلك أن الحزب الجديد عبر عن رغبة «الأرستقراطية التركية» في أن يكون لها وجود في الشارع السياسي المصري من خلال ذلك الحزب، وكان أمراً مستحيلاً.

على أي الأحوال تستوجب فعلة زادة وحلي، التثبث من هويتها ثم التعرف على أسباب استحالة استمرارها.

أما «الهوية التركية» فقد انضخت من أكثر من دليل، فربتم الحزب وسكرتيره كاتا ينتميان لأصول تركية قريبة، ثم إن العمل السياسي الوحيد الذي قام به الحزب كان إرساله بريقة للسير إدوارد جرای وزير الخارجية البريطانية يطلب منه أن تعمل حكومته على الحفاظ على الدولة العثمانية وذلك أثناء الأزمة المعروفة «بأزمة البوسنة والهرسك» أخيراً فقد هاجم الحزب الجديد بعنف الحزب الوطني ومحمد فريد والسبب أنه قد سلب قلمه أخيراً على الشركس والترک وكل من قال غير قوله.

وأما أسباب استحالة الاستمرار فتابعة من أن الرجلين، وكل من تعا توهمهما، من أمثال محمد خورشيد الذي كتب مؤيداً لهما في المؤيد في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨، قد عاشا في أحلام الماضي أكثر مما تعاملتا مع معطيات الواقع..

فمن ناحية الواقع السياسي ظلت أسباب التبعية القديمة التي كانت تربط القاهرة بإستنبول تتقطع عاماً بعد آخر طوال القرن السابق حتى أصبحت رمزية تماماً وقت محاولة بعثها مجددة في «حزب التبلد».

ومن ناحية الفكر السياسي فإن أكثر الأحزاب تأييداً للجامعة الإسلامية وتسميهاً على استمرار جسور العلاقة مع الدولة العلية لم يكن يفهم هذا أبداً على أنه عودة لحكم الأرستقراطية التركية التي ثار العربيون على بقاياها قبل ذلك بنحو ثلاثين عاماً، وإنما كان يفهمه على أنه إحدى أدوات الحركة الوطنية للتخلص من الاحتلال البريطاني.

يبقى الوجود الاجتماعي التركي والذي كان قد تآكل إلى حد بعيد يشكل لا يسمح له بالتعبير السياسي.

فهو قد تآكل نتيجة لضعف تيار الورود التركي بعد أن دخل محمد علي في مواجهته المشهورة مع الدولة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ثم تضائله بعد أن عمد حكام مصر منذ عهد سعيد بالاستعانة بالمصريين في وظائف الدولة، ثم توقفه تقريباً بعد الاحتلال البريطاني.

من ناحية أخرى فإن الاستقرار الطويل لبعض العائلات التركية في مصر قد أدى إلى تمصرها بدرجة أو بأخرى، وبالتالي أصبح الإجماع يميزها العرقى أقل كثيراً مما كان عليه الحال في أوائل القرن التاسع عشر.

والأهم من كل ذلك ما شهدته العقود الأخيرة من القرن نفسه من نمو طبقة من كبار ومتوسطى ملاك الأراضي الزراعية كان أبناؤها من أصول مصرية، وقد زاحمت الطبقة الجديدة الأرستقراطية التركية في مكانتها واحتلت جانباً مهماً من تلك المكانة.

ولما كان تجاهل كل تلك المعطيات غير ممكن، فقد كان قيام حزب يمثل «الأرستقراطية التركية» ثم استمراره، داخلًا في حيز المستحيلات التاريخية.

ونصل إلى المجموعة الثالثة والأخيرة ممثلة في محاولة بعض العناصر المنتمية للأقلية القبطية في سبتمبر عام ١٩٠٨ تأسيس حزب طائفي، وكانت المحاولة بدورها محكوماً عليها بالفشل لتناقضها مع حركة التاريخ. مما يتطلب متابعتها وتشخيص مظاهر التناقض ودواعي الفشل.

الحزب الطائفي الأول والأخير

باستثناء «جماعة الأمة القبطية» التي ظهرت في خمسينيات هذا القرن، والتي كانت جماعة سرية أكثر منها حزبًا سياسيًا جرت من جانب بعض العناصر القبطية محاولة وحيدة لتأسيس حزب يمثل الطائفة القبطية وتمت هذه المحاولة خلال تلك الحقبة التي شكلت التجربة الأولى.

وقبل متابعة المحاولة ينبغي تسجيل حقيقتين متصلتين بموقع الأقباط في العمل السياسي خلال تلك الفترة، تشبدي أولاهما في حرص الحزبين الكبيرين، الوطني والأمة على ضم عدد من الأقباط إلى صفوفيهما، وتتمثل ثانيتهما في أنه كان للأقباط صحيفتان وإن بدتا ذات لون سياسي إلا أنهما كانتا تشبان بين سطورهما بالطابع الطائفي، وهما الوطن ومصر.

ومن صفحات الجريدة الثانية انطلقت في ٢ سبتمبر عام ١٩٠٨ الدعوة لتأسيس «الحزب المصري» أول وآخر حزب لطائفة الأقباط.

فقد نشر «أختوخ فانوس» المحامي في ذلك اليوم مشروعًا بتأسيس هذا الحزب والذي تم عن مجموعة من المتناقضات الغريبة.

فمن ناحية كان البرنامج مقالبيًا في مصريته وعلمانيته، وهو لم يفعل ذلك من فتاعة فكرية بقدر ما فعله «كرد فعل» للاتجاه الإسلامي الذي غالى فيه الحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد في الوقت نفسه.

من ناحية أخرى ويبدو هنا التناقض، فقد تضمن نفس البرنامج حرصًا ملحوظًا على التمثيل الطائفي فيما اقترحه من نظام نيابي، وقد تضمن هذا الاقتراح تكوين مجلسين، النواب «وهو يتألف من نواب وطنيين ينتخبهم المصريون الوطنيون على كيفية تمثيل كل عنصر» والأودة التشريعية التي تتألف من أعضاء نصفهم من الأجانب ونصفهم من المصريين، «وجميعهم ينتخبون على كيفية تمثيل حقيقة كل عنصر».

ويتأكد أكثر الطابع الطائفي للحزب مما كتبه عنه مؤسسه، ومما كتبه منه الصحافة الإنجليزية..

فقد كتب أخنوخ هانوس في ١٠ سبتمبر ١٩٠٨ يعترف بأن المسلمين يتغلبون منه «ولا يسيئون» ولذلك لا ينضمون لحزب «بينما كتبت «المستدرد» الصحيفة الإنجليزية بعد ذلك بأيام قليلة تعليقاً على تأسيس الحزب المصري: «طال العهد على انزواء الأقباط... وليس بكثير على قوم مثلهم أن يكون لهم حزب خاص بهم ذو مبادئ مستقلة عن بقية الأحزاب».

ورغم كل ذلك، ورغم كل ما قيل وكتب عن «الحزب المصري» خلال الشهور التالية لا يمكن الجزم أنه قد خرج إلى حيز الوجود ناهيك عن الاستمرار. فلم نسمع عنه مقولة ولم نقرأ عن اسم عضو من أعضاء «مأسئله» أخنوخ هانوس وتوهيق حنيناء، كما لم نعثر على أى نشاط سياسي مارسه، وكل هذا الذي «لم يحدث» أمر معقول ويتسق مع منطق التاريخ.

فقد كان بجاهل العقل أن يقبل مجموع الأقباط، وتحت أى ظرف، العودة إلى إرث الطائفية وكانوا قد تحرروا منها كما تحرر منها المجتمع المصري كله بعد ما أنجزته عملية بناء الدولة الحديثة خلال القرن السابق من تقويض الدعائم الطائفية لهذا المجتمع، سواء كانت طائفية دينية أو طائفية عرقية أو طائفية حرفية.

في الوقت نفسه كان يناقض الواقع التاريخي أن تظهر دعوة لتأسيس حزب طائفي بينما تتعاطف كل يوم الدعوة للقومية المصرية، وهي دعوة تقيضة لتفتيت الوطن المصري إلى عناصر ثم إنها الدعوة التي وضعها «الحزب المصري» في برنامجها واستمد منها اسمه..

وفقد شكلت كل هذه التناقضات حاجزاً منهجاً أمام تلك المحاولة الطائفية ربما بدرجة أكبر من الحاجز الذي شكلته أمام محاولات إقامة أحزاب التبعية أو العودة إلى الماضي وهي في مجموعها حواجز منعت قيام بعض تلك الأحزاب أو قصفت أعمار بعضها الآخر..



الفصل الخامس

في اتجاه الجمهورية والاشتراكية

قبل أقل قليلا من نصف قرن من إعلان الجمهورية (١٩٥٣) نشأ في مصر أول حزب جمهوري، وقبل أكثر قليلا من نصف قرن من التطبيقات الاشتراكية (١٩٦١) كان تكوين أول جماعة سياسية تحت اسم «الحزب الاشتراكي الماركسي».

معنى ذلك ببساطة أن التغيرات الوطنية الكبرى لا تأتي من فراغ، وأن ظاهرة «التواصل التاريخي» قائمة مهما أنكرها طرف أو تنكر لها طرف آخر، وأن الحياة لكثب للتغير يتسق مع حركة التاريخ، ويتوقف نبضها عند متغير آخر يحدث بشكل انقلابي.

ومثل هذه الجماعات السياسية التي ترفض قيود الماضي، ثم تتجاوز أبعاد الواقع لتمسك بأفاق المستقبل، وفي مصر بالذات، تتطلب وقفة تأمل، وأهم ما نخرج به من هذه الوقفة أنها رغم تأثيرها المستقبلي، فقد كانت خلال الفترة الوجيزة التي عاشتها محاصرة ومحصورة.

أما «الحصار» فقد فرضته أوضاع سياسية وقوى اجتماعية..

من الأوضاع السياسية ما كان «موروثاً» ومنها ما كان «مخلعاً» ويبدو «الإرث» في ظاهرة من أخطر الظواهر التي عرفتتها مصر خلال القرن

التاسع عشر، فمع إنشاء الدولة الحديثة ابتداء من مطلع هذا القرن، ومن قيام الحكومة المركزية، أخذت هذه الحكومة زمام المبادرة في عمليات التغيير، وهي عمليات امتدت لتشمل جوانب الإدارة والاقتصاد والتعليم، وكان لها بالطبع دورها في تغير البناء الاجتماعي.

اعتاد المصريون نتيجة لذلك أن يأنهم التغيير من أعلى، أما أن يدعو للتغيير أفراد من خارج السلطة، ناهيك عن أن يكون هذا التغيير ضد السلطة، فأمراً لم يكن ليقبله بسهولة العلنيون بالشؤون العامة حتى معن نالوا نصيباً من الثقافة، ولعبوا دوراً في الحياة الحزبية في تلك المرحلة. من الأوضاع السياسية أيضاً أن قوى السلطة، شرعية كانت «الخدوية»، أو فعلية «سلطات الاحتلال»، بكل ما امتلكته من صلاحيات لم تكن لتقبل بوجود تلك الجماعات طبعاً».

الأهم من ذلك أن زعامات الحزبين السياسيين الكبارين لم تكن على استعداد لاحتضان مثل هذه التيارات.

الحزب الوطني في عهد مصطفى كامل كان يدفع عن نفسه دائماً تهمة التطرف، واحتضان مثل هذه التيارات كان بمنطق العصر قمة التطرف، ثم في عهد محمد فريد، رغم ما عرف عن الرجل من نشاطات في تنظيم العمل النقابي لم يكن منتظراً أن يزعج هذه التيارات فارتباطاته العثمانية وتوجهاته الإسلامية كانت بطبيعتها متناقضة معها.

أضف إلى ذلك أن زعامات الحزب الوطني كانت ترى في هذه التيارات تشديداً للجهد الوطني الذي ينبغي تكريسه لتحقيق الجلاء، وكان لديها من المبررات ما يدعو للتشكك في التيارين، منها أن رجال «الحزب الجمهوري» قد اتخذوا من جريدة «الأحرار» التي كان يصدرها «الحزب الوطني الحر» الموائى للإنجليز متبركاً لعرض أفكارهم، وأنه كان يتم الترويج بالأساس للفكر الاشتراكي من جانب عناصر وجرائد سورية، مثل جريدة «الأخبار» التي كان يصدرها «يوسف الخازن» ويحررها سوريون، ولم يكن للحزب الوطني ثقة كبيرة في هؤلاء.

والخذ «حزب الأمة» الموقف نفسه وإن كان لأسباب أخرى، ويشير الدهشة أن «الجريدة» قد كثبتت عن الاشتراكية قبل نشوء «الحزب الاشتراكي الماركسي»، وبشكل أنضج كثيراً من الطرح الاشتراكي الذي قدمه مؤسس هذا الحزب، كما بلغت النظر المحاولات الدبوية من جانب رجال «الحزب الجمهوري» للتقارب مع «حزب الأمة» فقد كتب مؤسس الحزب مرة يعلق على إحدى خطب لطفى السيد بأن «قلوب أعضاء حزب الأمة ترقص طرباً لذكر الجمهورية»، «و» واستطرد في المناسبة نفسها بأن «الأمة هو أقرب الأحزاب الجمهورية وأن الحزب الجمهوري لا يعترف بأى من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى هذا الحزب».

ولم ذلك فإن حزب الأمة بدوره عذف عن احتضان التهازين أو أحدهما، سواء لأن ما كان يديحه كتاب «الجريدة» من مقالات عن الاشتراكية، رغم تأثيره المستقبلي كان من قبيل الترف الفكري للمعتضين، أو بحكم أن الأعيان وأبناء حزب الأمة عموماً لم يكونوا مؤهلين لتبني مثل هذه التيارات التي تتفاض مع موقعهم الاجتماعي.

وأما «الحصرة» فقد امتد إلى مؤسسى الحزبين، كما وكيفاً، من ناحية الكم فالواضح من استقراء ما كتبوه أو كتب عنهم أنهم انحصروا في مجموعة محدودة للغاية، ربما لا تزيد على أصابع اليد الواحدة «ذ»، فلم يعثر الباحثون سوى على اسمين أو ثلاثة من رجال الحزب الجمهوري، بينما لم يعرف سوى اسم واحد في الحزب الاشتراكي هو اسم مؤسس الحزب نفسه.

وبالنسبة للكيف لونها، أن رجال هذه الأحزاب الراديكالية كانوا محصورين في تعلق بعض الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين أتاحت لهم فرصة تلقى لحن من التعليم الحديث، ثم تحمسوا للثقافة الغربية بشكل الضخ في تصرفاتهم وبرامج أحزابهم.

ورغم الحصار والمحاصرة فإنهما اقتصرتا على فترة التجربة الأولى (١٩٠٧ - ١٩١٤)، ذلك أن تلك الأحزاب ذات المضمون المتشعب مع حركة التاريخ لا تذهب إلى فراغ ولا تتشأ دون جنود،

الجذور:

معلوم أن «عالم العثماني» الذي عاشته مصر نحو ثلاثة قرون قبل مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ قد أخذت قوائمه في التدهار مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى..

ولم يمتد وقت طويل حتى هبت رياح التغيير خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحلت أنظمة جديدة، إدارية وعسكرية وتعليمية واقتصادية، محل الأنظمة المتدهية، وأبرزت تلك الأنظمة قوى اجتماعية جديدة متميزة عن تلك القوى التي كانت سائدة من قبل، وواكب كل ذلك احتكاك شديد بالغرب مما ولد أفكاراً جديدة اتسعت في البداية بقدر كبير من الإبهام غير أنها في نهاية الأمر أعلنت عن نفسها بدرجة من الجراءة تدعو إلى الإعجاب وإن كانت لا تظهر الدهشة.

مصدر الإعجاب أن أصحاب تلك الأفكار قد جهروا بها رغم كل أسباب الحصار والمحاصرة، أما سبب «عدم الانتعاش» فهو أن هؤلاء لم يكونوا أبناء الجيل الأول من أصحابها، فقد كانوا في الغالب أبناء جيل ثالث أو رابع.

بالنسبة للفكر الجمهوري فبالإمكان رصد أربعة أجيال: الجيل الذي «اصطدم» به مع قدوم أبناء الجمهورية الأولى إلى مصر، وقد عير عن هذا الجيل المؤرخ المصري الشيخ عبدالرحمن الجبرتي، في كتابه المعروف «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» وذلك في حديثه في أكثر من موقع عن «الجمهور الفرنسي» أي الجمهورية الفرنسية، وقد بدأ «اصطدام» أبناء هذا الجيل بالفكرة بحكم أن المصريين لم يعرفوا بطول تاريخهم المعتد قبل ذلك سوى أنظمة الحكم الوراثية.

أعقب ذلك الجيل الذي «عاش» الفكرة واستوعب مضمونها وكتب عنها بالتحصيل وهو جيل أبناء البعثات المصرية إلى أوروبا منذ عهد محمد علي وحتى عهد إسماعيل، ويمرّز لهذا الجيل «الشيخ رفاعة رافع

المطهطاوي» بما كتبه عن النظام الجمهوري، خاصة في «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» الصادر عام ١٨٢٤، والذي جاء فيه: «... من الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكثلة للرعية ولا حاجة لذلك أصلاً، ولكن لما كانت الرعية لا تصلح حاكمة ومحكومة، وجب أن توكل عليها من تختاره منها للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية».

رمز له أيضاً آخرون أكثر جرأة من رفاة رغم أنهم أقل شهرة مثل على ذلك قصة العليبي المصري الذي التقى به المستعرب الفرنسي «فلجونس فرينسيال» عام ١٨٢٦ ووصفه بأنه جمهوري النزعة «ولم يتحدث إلا عن خلع الباشا وإقامة حكومة ديمقراطية صالحة في أرض الفراغة، وأبدى إعجابه بما تم إحرازه في عصر التنوير».

ونصل إلى الجيل الذي حاول «تنفيذ» الفكرة، وهو جيل السائحين على استياد إسماعيل، والثوار على أوتوقراطية توفيق مثل المجموعة الأولى خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن الشيعين المعروفين: الأفغاني ومحمد عبده، وتحفظ أغلب المراجع التاريخية قصة مسعى الرجلين إلى اغتيال إسماعيل وإعلان الجمهورية.

المجموعة الثانية مثلها عرابي، أو على الأقل عدد من الضباط الشبان المحيطين به، وتتعدد المصادر التي تحدثت عن عزم هؤلاء على خلع توفيق وإعلان الجمهورية تختار منها هذه الوثيقة وهي على هيئة تقرير من «ضبطية مصر» جاء فيه: «الشائعات العمومية مقتضاه أن عزل الخديو متفق عليه وأنه في هذا الأسبوع يصدر قرار نواب الأمة المصرية بذلك... ولقد ذهب بعض الناس إلى أنه بعد عزل الخديو ستطلب الأهالي لتعصيب حكومة جمهورية ويكون رئيسها سعادة أحمد باشا عرابي».

وتم أول احتكاك مصري «بالفكر الاشتراكي» من خلال جماعة «السان سيمونيين» الذين هاجروا بأفكارهم إلى مصر وحاولوا تنفيذها في البلاد خلال العقد الرابع من القرن الماضي، وخلفوا بصمة، ولو شاحبة، على الفكر السياسي المصري.

تزداد البصمة الاشتراكية وضوحاً مع الجيل الثاني عبر عنه أيضاً شيخنا العتيق، رفاعة الطهطاوي، في كتاباته المتأخرة، وعلى وجه التحديد في كتاب «متاهج الأبواب المصرية في مباحج الآداب المصرية» الصادر عام ١٨٦٩، ويرى صديقون أن الرجل قدم في هذا الكتاب ثوباً من الفكر الاشتراكي المعتدل.

وتصبح البصمة «علامة» على طريق الفكر السياسي المصري بها قدمته مجموعة المثقفين من رجال «الجريدة» ممن يشكلون جيلاً ثالثاً، من دراسات حول الاشتراكية بتصنيفاتها المختلفة أو ما سموه السوسيالية في البداية ثم الاشتراكية بعد ذلك، وصولاً إلى المتطرف أو ما سموه «بالكومية» وإن لم يستخدموا لفظة الشيوعية.

مع تماقب الأجيال على هذا النحو لم يكن غريباً أن يظهر في مصر خلال التجربة الحزبية الأولى أحزاب تدعو للجمهورية أو الاشتراكية.

الحزب الجمهوري

في يوم الأربعاء ٤ ديسمبر عام ١٩٠٧ نشرت جريدة «الإجبهشان جازيت» ذات العلاقات الوثيقة بدار الندوب السامي خبراً مفاده «أن جماعة من الوطنيين يبحثون أمر إنشاء الحزب الجمهوري».

بعد ذلك بثلاثة أيام نشرت «الأخبار»... وكان يصدرها ويحررها سوريون، النبا مرة أخرى وأعلنت ترحيبها الشديد بقيام الحزب الجديد «فإن الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادئ العدل والإنصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الإنسان».

شجع هذا الاهتمام من جانب الصحفيين الشاميين اللذين تصديا لتأسيس الحزب الجديد، محمد غانم ومحفوظ... شجعهما على الكتابة والدعوة لتكوين «الحزب الجمهوري».

وفي خلال أقل من شهرين «ديسمبر ١٩٠٧ - فبراير ١٩٠٨» كانت الجماعة الجديدة قد لفتت أنظار العديدين، غالبية من المستكرين وأقلية

من المتماطلين، وكان على رأس هؤلاء المستشكرين بالطبع جريدة «المؤيد»
لسان حال حزب الخديو «الإصلاح على المبادئ الدستورية».

ومن مثابة ما كتب عن الحزب الجديد، قرأة واستقراء، يمكن أولاً
التصرف على هوية المؤسسين، ويمكن ثانياً إدراك أبعاد الرؤية التي
طرحها، ويمكن أخيراً تحديد مواقفه التي نعت من هذه الرؤية.

ونبدأ أولاً «بالمؤسسين» وقد عرفنا منهما اثنين، والواضح أن هاتين
ومحفوظ، وكانا من خريجي الحقوق الفرنسية أو طلابها، لم تربطهما
بالطبقة العليا، أو الأعيان، روابط الانتماء.

يبين ذلك في الهجمات الحادة التي شنوها على هذه الطبقة، فقد كتب
«محمد غانم» في ٢ مايو عام ١٩٠٨ يرثى «قاسم أمين» ما نصه:

«مات ولو قيل لنا افدوه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون
من مال الأمة عالة عليها وخملاً ثقيلاً على أبنائها يأخذون من أبنائها
الملايين من الجنيهات لينفقوها في ملاهى باريز وملاعب موت كارلو
وغيرهما على الخمر والميسر والمريات المتنوعة.

ولو علموا أن ذلك القلاح المسكين الواقف في جوف الصعيد تحت نار
الشمس في الصيف الهجير يتسبب عرفاً من الجهد في العمل، لو علموا
أنه يغني قواء نصيباً وجوعاً ليجتمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم
بالقناطير فيصرفونه في لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله في هذه الأمة
المسكينة التي أساءوا إليها بقدر ما أحسنتم إليهم».

ولا يكتب مثل هذا الكلام رجل له أي انتماء لطبقة الأعيان من كبار
الملاك.

وهي مقابل عدم الانتماء الاجتماعي للأعيان كان الجمهوريون منتمين،
وربما أكثر من اللازم للثقافة الغربية، وبالذات الفرنسية.

يدا ذلك واضحاً من أخذهم بشعار الثورة الفرنسية «حرية - إخاء -
مسابقة» ومن اشتراك الحزب في احتفالات الجالية الفرنسية التي كانت
تعقد في حديقة الأزبكية يوم ١٤ يوليو احتفالاً بالعيد القومي الفرنسي.

تشى بعد ذلك إلى «الرؤية» التى تقدم بها الجمهوريون والتى كانت بمثابة برنامج الحزب، ذلك أن «محمد غانم» لم يديج لحزبه برنامجاً مطولاً شأن سائر الأحزاب.

وقد رأى أعضاء «الحزب الجمهورى» أن تدرج الأمة الطيبى يعبر بثلاث مراحل.

أولها: «تيل الدستور» وهو ما اعتبره الحزب مطلباً ملحقاً وضرورياً.

ثانيها: «الاستقلال التام»، وتوضح طبيعة فهم الحزب للاستقلال التام من خلال موقفه من الحملة التى تعرض لها أحمد لطفى السيد بسبب مناداته بالمطلب نفسه، قبلما شلت سائر الصحف المعبرة عن الأحزاب حملة ضارية ضد مفكرى حزب الأمة لما فى مطلبه من خروج على دولة الخلافة مما دعاه إلى التراجع، فإن الحزب الجمهورى قد خالف سائر الأحزاب وطالب بأن يكون لعبارة «الاستقلال التام» مضمونها بالاستقلال الفعلى عن سائر محاولات التسلط الخارجى، بريطانيًا كان أو عثمانيًا.

ثالثها: أن تبلغ الحركة الوطنية غايتها فتعلن «الجمهورية»، وهذا ما تصور رجال الحزب بأنه «أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية».

وتصل أخيراً إلى التوافق، ولتختار منها موقفين، أحدهما من أسرة محمد على ولثلهما من سلطات الاحتلال.

فقد نهج الحزب الجمهورى خط العداء السريع تجاه أسرة محمد على، ولم يتردد فى شن هجمات صحفية حادة عليها فى وقت كانت الأحزاب الأخرى تحرم، مهما بلغ عدائها للخديو، أن يكون هذا العداء ضمن حدود معينة لا تصل إلى حد الهجوم السريع.

العكس من ذلك فعله الجمهوريون. فترئيس الحزب يكتب فى ٢٧ مايو ١٩٠٨ فى «الأحرار» وتحت عنوان «صحيفة سوداء من فطائع الاستبداد» يهاجم مؤسس الأسرة ويقول إن همه فى جميع أعماله كان طلب المنفعة

لشخصه وحصر الملك والثروة في ذريته فتجع في سعيه وترك عائلة متشعبة السروع ذات ملك واسع وثروة طائلة. ولكنها لم تأخذ الحيطة لسياسة هذا الملك وأصبحت في الحالة التي نراها الآن. «ديهاجو وكيل العرب» محفوظ، الحديو إسماعيل ويؤكد أنه اعتصب مليوناً وربع المليون من الأقدية من مجموع الأراضي التي كانت تزرع في مصر في عهده والبالغ مباحاتها خمسة ملايين من الأقدية.

ونأتي لموقف «الحزب الجمهوري» من سلطات الاحتلال، وقد رحبت أطراف عديدة بالجمهوريين على أساس أن عدائهم قليل في شيء. وبعد أي شيء موجه للعرش الحديوي وفي فترة الخلاف بين قصر الدويارة وقصر عابدين تصور عديدون من أنصار الاحتلال أن الحزب الجديد يحسب لهم بحكم عدائه الخصومهم.

وهذا التصور هو الذي دفع المسعف المؤيدة للاحتلال للتشريح بالحزب الجديد. الإحشيشان حازمت أول من أشار للحزب الجمهوري، والأخبار التي فتحت له صدرها بيت دعوته من خلال أعمدتها، وأخيراً «الأحرار» صحيفة الحرب الوطني الحر بصير الاحتلال، والتي أصبحت تقريباً المنبر الأساسي للجمهوريين.

غير أن هذا التصور تحطم على أرض ميادين الجمهوريين. ففي أول نوفمبر عام ١٩٠٨ أراد رئيس الحرب «محمد غانم» توجيه حملة ضد الثورة كرومر بمناسبة صدور كتاب الأخير تحت عنوان «مصر الحديثة».

وكان رد وحيد بك صاحب الأحرار أن أعاد المقال لرئيس الجمهوريين «مشقوعاً بالرفض والانتقاد».

وإذا كان هذا الموقف قد أكد أن الجمهوريين غلبوا ميادئهم على مصالحهم فإنه في الوقت نفسه جعل باختلافاتهم من الشارع السياسي المصري. ذلك أن هذا النوع من «أحزاب الميادئ» لا يعيش دون لسان بيت من خلاله أفكاره، وكان معنى الحرمان من هذا اللسان أن فرصة التبهيز بميادئهم ونشرها بين أوساط المؤيدين قد ضاعت.

الحزب الاشتراكي الماركسي

كانما كانت هناك خطة شاركت فيها سائر أطراف العمل السياسي في مصر بهدف فرض لون من «التعميم الإعلامي» على ذلك الحزب الذي أسسه في تلك المرحلة من العمل الحزبي الدكتور حسن جمال الدين تحت اسم «الحزب الاشتراكي الماركسي».

يدعونا لهذا القول إنه بينما لقيت أحزاب شديدة الهمامية تأييداً من الصحافة الموالية للخطيب وللإنجليز فأُخِلت لها أعمدها، وأثارت المتناقضات حولها، وتسقطت سائر أخبارها، فإن تلك الصحافة قد تجاهلت تماماً حزب الدكتور جمال الدين.

على الجانب الآخر فإن سلطات الاحتلال تجاهلت في وثائقها كل ما يمت لهذا الحزب بصلة.

المصدر الأساسي، وإن لم يكن الوحيد، الذي يستقى منه الباحثون معلوماتهم عن «الحزب الاشتراكي الماركسي» هو كتاب المستر ج. ألكسندر، الذي كان في مصر خلال تلك الفترة من الحياة الحزبية تحت عنوان «الحقيقة حول مصر».

ولا تفسير لهذا الموقف إلا على ضوء الاعتبارات الآتية:

١ - إن الجو العام في مصر وقتذاك كان يسمح، وبالحاج، أن يلقى مثل هذا الحزب نجاحاً كبيراً. فقد نشط في تلك الفترة العمل النقابي بشكل لم يحدث من قبل. فمن نقابة «لغاطي المسجائر» إلى مجموعة «قطة الميناء» التي عقد أبنائها اجتماعاً كبيراً في حديقة الأزليكية في ٢٥ مارس ١٩٠٩ تردد فيه القول إن «أحسن المبادئ هو مبدأ الاشتراكية»، ثم ساروا في مظاهرة بالشوارع يهتفون «جماعين ياقلدينا»، إلى مجموعات عمال المطابع، وعمال عتابر بولاق، وعمال ورش القلعة، وعمال الترام الكهربائي، وكان هذا التجاع المحتمل مصدر توجسمات لسائر أطراف العمل السياسي.

٢ - إن مجموعات المثقفين من أبناء «حزب الأمة» الذين كتبوا كثيراً عن الاشتراكية لم يكونوا على استعداد لتجاوز حدود الكتابة إلى العمل التطبيقي، فقد كانوا عند هذه النقطة «من أصحاب المذاهب الكتابية» على حد التعبير الذي شاع بين المنتسبين للأحزاب في تلك الفترة. ولعلها آفة ظلت تلازم العمل الاشتراكي منذ ذلك الوقت المبكر، وهي أن «الاشتراكية» كانت ترفاً للمثقفين أكثر مما كانت نهجاً للكادحين.

٢ - إن الدكتور حسن جمال الدين قد اختار الميدان الخطأ لنشر دعوته وتأييد حزبه، فهو بدلاً من أن تكون المدينة المصرية وجموع تنظيمات العمال الجديدة ميدانه توجه إلى الريف اقتناعاً منه أن الطحونة الحقيقية في مصر هم الفلاحون، ورغم صحة هذا الاقتناع فإن أبناء الريف المصري لم يكونوا مهئين لاستيعاب أي فكر اشتراكي.

وقد أصبحت المواد الثلاث عشرة التي تضمنها برنامج «الحزب الاشتراكي المبارك» على الفلاحين، فطالب بتحسين أحوالهم، وحصولهم على نصيب من عائد الأرض، ومنح معاشات للعجزة والمرض منهم، كما طالب بتقنين العلاقة بين الملاك والفلاحين فلا يجبر الأولون الآخرين على العمل فوق طاقتهم، وحق الفلاحين في الشكوى من سوء معاملة الملاك، وفحص السلطان لحالات «الشراكة» بين الجانبين.

وبلاحظ هنا أن برنامج الحزب لم ينظر إلى «الاشتراكية» على أساس برنامج مستكمل لمعالجة مشاكل المجتمع المصري وإنما اتخذها من زاوية إنسانية بمحاولة تناول المشكلة بدوافع الرحمة لا بدوافع العلاج الجذري. وذلك في داخل إطار الريف، ولا شك أن غلبة هذه الدوافع هي التي دعت الدكتور جمال الدين إلى تسمية حزبه بالمبارك.

ثم إن محاولات مؤسس الحزب لوضع اشتراكيته موضع التطبيق كانت أقرب إلى محاولات فردية منها إلى عمل سياسي منظم، فهو قد نزل إلى الشرقية داعياً الفلاحين للانضمام إليه. وهي محاولته لنضم هؤلاء اتبع

أسلوب الإقناع الفردي، أو تقديم مد يد العون المادي لبعضهم، وهو في هذا الأسلوب لم يعتمد سوى على نفسه، ومهما كانت قدرته على الإقناع أو حجم المال الذي يستطيع إنفاقه على هؤلاء فإنها أخيرًا كانت محصورة في شخصه.

ويمكن في نهاية هذا الاستعراض الوجيز للحزب الاشتراكي المبارك القول بأن الدكتور حسن جمال الدين لم يكن على مستوى دعوته، وإن كان ذلك لا يحرمه فضل المحاولة الأولى في إخراج الاشتراكية من حيز النظرية إلى نطاق الدعوة لتطبيق النظرية، بل أكثر من ذلك، السعي للقيام بجانب من هذا التطبيق، رغم ما كان في الدعوة وفي المعنى من قصور حاولت أن تملأه التنظيمات الاشتراكية في التجارب الحزبية التالية.

التجربة الثانية

١٩١٩-١٩٥٣

- رصد المتغيرات.
- الوفد من الثورة إلى الثورة.
- الوفد والمنشقون.
- الحزب الوطني - أسير التاريخ.
- .. وللملوك أحزابهم.
- الأيديولوجيات تدخل عالم الأحزاب.

الفصل السادس

رصد المتغيرات

١٩١٩-١٩٥٣

ما أعقب الثورة العراقية، من احتلال بريطاني لصبر عام ١٨٨٢ أجهض حياة حزبية، كانت في مرحلتها الجنينية، وأجل مولد هذه الحياة لربيع قرن كامل (١٩٠٧).

على النقيض من ذلك أنجبت ثورة ١٩١٩، ما يمكن توصيفه بحياة حزبية، مستكملة السمات متدفقة الحيوية.

وهناك أكثر من تفسير لذلك الإنجاز الذي ميز ثورة ١٩١٩ في تأثيراتها الحزبية عن سابقتها المعروفة بالثورة العراقية.

١ - الاختلاف بين طبيعة الثورتين، فبينما كانت الثورة العراقية عسكرية بالزعامة وبالمواجهة الأساسية، كانت ثورة ١٩١٩ شعبية بالقيادة والسمرة، وكان محتماً أن تفرز مثل هذه الطبيعة منظمات شعبية تعبر عنها، وكانت الأحزاب التجسيد الأمثل لهذه المنظمات.

٢ - ومن الاختلاف بين طبيعة الثورتين إلى الاختلاف بين نتائجهما، فثورة ١٨٨٢ أعقبتها الاحتلال البريطاني للبلاد، بكل مردوداته الإحيائية.

بينما انتهت ثورة ١٩١٩ بإلغاء الحماية البريطانية على البلاد وإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصندور دستور ١٩٢٣، وهي نتائج إيجابية يقيناً بالمقارنة بنتائج الثورة الأولى، ويكفي تبياناً لبعض هذه النتائج أنها قُنت لأول مرة العلاقة بين الأحزاب والسلطة، وهو أمر لم يكن وارداً في التجربة الحزبية الأولى.

٢ - يرجع كفة تجربة ما بعد ثورة ١٩١٩ أنها نشأت ووراثتها «ماضٍ حزين» استمدت منه بعض زائدها على عكس سابقتها التي كانت بلا ماضٍ تقريباً.

والماضي لم يخلف فقط استمرار «الحزب الوطني» خلال التجربة الثانية، أو استمداً حزب آخر، وهو حزب الأحرار الدستوريين أصوله من حزب الأمة. أهم من ذلك أن الماضي قد خلف ممارسات استرشد بها حزبيو التجربة الثانية، سواء كانت هذه الممارسات متصلة بالتنظيم أو متعلقة بالأداء.

وقد تميزت الحياة الحزبية التي أعقبت ثورة ١٩١٩، أو ما تسميه بالتجربة الثانية «بطول العمر» بينما لم يتجاوز عمر تجربة ما قبل الحرب الأولى السنوات السبع بلغ عمر التجربة الثانية أربعة وثلاثين عاماً بالتنام والكمال. وكان معنى ذلك أن عصر تجربة ١٩١٩ - ١٩٥٣ قد بلغ نحو خمسة أمثال تجربة ١٩٠٧ - ١٩١٤.

وإذا كان هذا «العمر الأطول» قد أتى بنتيجة لما أشرنا إليه من أفضلية ظروف التجربة الثانية، فإنه في الوقت نفسه قد خلف آثاراً لا يمكن تجاهلها، على المستوى الخارجي، فقد شهدت الفترة متغيرات دولية واسعة، كانت ذات تأثير مختلف على التجربة الحزبية الثانية، ويكفي في هذا الصدد عقد مقارنة بسيطة يتضح منها أن الحزب الوطني باعتباره الممثل الأساسي للتجربة الحزبية الأولى قد خرج بالقضية الوطنية

لنمعرضها على أوروبا، بينما نلاحظ، في خلال التجربة الثانية أن أوروبا هي التي قدمت بأفكارها إلى مصر مما بدأ في التنظيمات الحزبية التي تأثرت بالتجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. أو التجارب الفاشية في كل من إيطاليا وألمانيا.

أما على الصعيد الداخلي فقد أثارت السنوات الطويلة الفرصة لتغييرات اجتماعية كان من الضروري أن يكون لها انعكاساتها على تركيب الأحزاب القديمة أو تكوين الأحزاب الجديدة، ثم على حركة الأحزاب صومًا، قديمها وجديدها.

معنى ذلك أنه قد أسهم في سياغة التجربة الحزبية الثانية، في تقديرنا أمران أولهما: العلاقة بثورة ١٩١٩، والثاني: طول التجربة النسبي، مما يدعو إلى متابعتها من خلالهما.

مواليد: ١٩١٩

العلاقة البنوية بين غالبية أحزاب التجربة الثانية وبين ثورة ١٩١٩ كانت ظاهرة إلى حد شكلت معه معلمًا أساسيًا من معالم الحقبة السياسية.

وتبدأ «بالوفد» أكبر أحزاب المرحلة وأكثرها اتصالاً بالثورة بحكم نشأته في أحضانها، ولنا هنا ملاحظة مؤداها أن أحداث الثورة هي التي صنعت الوفد أكثر مما صنعها.

توضيحًا لهذه الملاحظة فإنه كان مفروضًا عندما بدأ التفكير في الوفد أنه هيئة مؤقتة تتشكل للذهاب إلى باريس وعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح الذي انعقد لتسوية شؤون عالم ما بعد الحرب. ولم يكن هذا الوفد حزبًا، كما أنه لم يتكون على هيئة حزب.

ولتنفى الصفة الحزبية إذا علمنا أن الرجال الثلاثة «نظول وشعراوي وعبد العزيز فهمي» الذين تصدوا للقائه ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مع المتدوب

السامي في القاهرة قد قاموا بذلك يصفقهم أعضاء في الجمعية التشريعية التي توفقت جلساتها مع إعلان الحماية، وليس بصفة حزبية.

ثم إنه لما تكون الوفد، وكانت غالبية أعضائه في البداية من حزب الأمة، سمع زعامته إلى ضم عناصر من الحزب الوطني، بالإضافة إلى عناصر من الأقباط، حتى يكون معثلاً للأمة ووكيلاً لها، لا معثلاً لحزب بعينه.

يؤكد أيضاً المزوف عن «التكوين الحزبي» أن الوفد قد استمر بعد ذلك بدون «برنامج» وتبدو أهمية هذا المعلم الحزبي بملاحظة أن بعض أحزاب التجربة الأولى كانت تصدر برامجها قبل أن تتكون. وأحياناً كانت تصدر برامجها دون أن تتكون «ل» بمعنى أن برنامج الحزب كان ركناً أساسياً لتكوين الحزب.

رغم ذلك فإن تطورات الثورة وتشكيل لجان الوفد قد أدى في النهاية إلى تحوله إلى حزب سياسي مما يؤكد المقولة التي حرصنا على إثباتها في بداية الملاحظة، وهي أن ثورة ١٩١٩ هي التي أنجبت حزب الوفد أكثر مما صنع الوفد مجريات الثورة.

وإذا كان الوفد من مواليد ١٩١٩ فقد ظلت سائر الأحزاب التي انشقت عنه تتبارى في إثبات نسبها للثورة، بل وأكثر من ذلك تسعى إلى التأكيد على أن علاقتها بما حدث عام ١٩١٩ أقوى كثيراً من علاقة الوفد.

والمتتبع لتطورات الخلاف بين المجموعة التي أسست «حزب الأحرار الدستوريين» عام ١٩٢٢ وبين سعد زغلول يتبين بسهولة هذه الحقيقة. ففي فترة الخلاف الأولى في لندن بدا كأن «سعد» هو الذي خرج من الوفد وليس هؤلاء، ثم إن عدد المنضمين «لعدلى يكن» كان أكبر من عدد الذين بقوا مع سعد زغلول، وبالتالي فقد كان هؤلاء أسيابهم فيما رأوه من أن ما حدث كان رفضاً من جانب غالبية الوفد لاستبداد رئيسه. وهم

بالتالى ظلوا يرون أصالة تمثيلهم للأمة مما بدا مع نشوء فكرة قيام الحزب الجديد .

حتى ٣٠ أغسطس عام ١٩٢١، تلقى أحد أعضاء الوفد الذى كان يرأسه عدلى يكن فى لندن، وهو عبيد اللطيف المكباتى، برفقة من عبد العزيز فهمى ورفاقه، الذين كانوا فى القاهرة، تدعوه إلى العودة إلى مصر لأنهم بصدد تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد، بمعنى آخر أن حزب الأحرار الدستوريين مع بروز فكرة نشأته حرص رجاله على إثبات تمثيلهم لعام ١٩١٩.

ومن الأحرار الدستوريين إلى «الهيئة السعيدة» التى تشكلت أواخر عام ١٩٢٧، ويتأكد إصرار قيادة الحزب الجديد على تأكيد انحداره عن ثورة ١٩١٩، من أن زعيميه «أحمد ماهر والنقراشى» كانا من الجهاز السرى للثورة، ومن حرص أحد هذين الزعيمين، محمود فهمى النقراشى، على إبراز صلة القرى بينه وبين زعيم الثورة سعد زغلول، ومن التمسك بأن ينسب الحزب الجديد لهذا الزعيم حتى تسمى «بالهيئة السعيدة» وتسمى أعضاؤه بالسعديين، وبينما تمسكوا بهذه التسمية حاولوا من جانب آخر تقطيع ما بين الوفد وبين ١٩١٩ من أواصر قسموا الوفد بين «التحاسيبين» نسبة إلى «مصطفى النحاس» الذين خرجوا على زعامته، وكانوا أرادوا القول إنهم لم يخرجوا عن ثورة ١٩١٩ وإنما انشقوا على زعامة خرجت عن مبادئها.

ثم يشد عن نفس التهج رجال الانشقاق الأخير الذين خرجوا عام ١٩١٢ عن الوفد، بزعماء سكرتير الحزب القديم «مكرم عبيد» فمن ناحية بدا حرص الرجل على تأكيد نسبة لعام ١٩١٩ من استعوار التمسك بالتسمية التى ظلت تطلقها عليه دوائر الوفد طوال الحقبة السابقة، «ابن سعد البكر».. ومن ناحية أخرى جاءت التسمية التى أطلقها مكرم ورجاله على أنفسهم مغيرة عن نفس الاتجاه.. «الكتلة الوفدية».

ورغم أن فترة التجربة الحزبية الثانية قد عرفت أحزاب لا تنسب لثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطني، أو الأحزاب الملكية، الاتحاد والشعب، أو الجماعات الأيديولوجية «الإخوان - الماركسيون - مصر الفتاة» فإن مواليد عام ١٩١٩ ظلوا يلعبون الدور الأساسي في الشارع السياسي المصري حتى عام ١٩٣٦ على الأقل، كما استمروا الممثلين الأساسيين للأحزاب في مؤسسات السلطة، البرلمان والوزارة، باستثناء عهد صدقي الذي امتد بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٤، مما يشكل المعلم الثاني من معالم تأثير ثورة ١٩١٩ على التجربة الحزبية الثانية.

الحزبية والسلطة:

باستثناءات قليلة جداً كان تركيب الوزارة والبرلمان المصرييْن ابتداء من وزارة زغلول الأولى «يناير ١٩٢٤» إلى وزارة النحاس الأخيرة «يناير ١٩٥٢» تركيبيًا حزبيًا وهو أمر يختلف كلية عن التجربة الحزبية الأولى حيث كانت العلاقة بين الأحزاب والسلطة غائبة بشكل يكاد يكون كاملاً.

فباستثناء وزارة توفيق نسيم الثالثة «نوفمبر ١٩٢٤ - يناير ١٩٢٦» ووزارة علي ماهر الأولى «يناير - مايو ١٩٢٦» ووزارة حسين سرى الرابعة «نوفمبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٥٠» لم تشكل وزارة واحدة دون أن تكون وزارة حزبية بالكامل، أو بدخلها تمثيل حزبي قوي.

ويندو مدى قوة الأساس الحزبي في تشكيل الوزارات من ملاحظة مبسطة، وهي أن الوزارات التي تشكلت دون هذا الأساس سعت إلى اختلاقه.

يقدم المثل على هذا وزارات العهد الزبيري «١٩٢٤ - ١٩٢٦» ووزارات عهد صدقي «١٩٣٠ - ١٩٣٤».

وزارة «أحمد زبور» الأولى تشكلت من رجال الملك ومن حزب الأحرار الدستوريين وبعد شهر ونصف فقط من التشكيل تسارع المجموعة الأولى

في الوزارة، وبناء على إحياءات ملكية، إلى إقامة حزبها الذي عرف باسم «حزب الاتحاد» حتى يتوفر لها قوامها الحزبي.

وتتكرر نفس الظاهرة بعد أقل من خمسة أشهر من انقلاب صدقي حين قام في نوفمبر عام ١٩٢٦ بتأسيس «حزب الشعب» على نفس النمط تقريباً الذي ظهر به «حزب الاتحاد».

نفس الظاهرة عرفت أيضاً البرلمانات المصرية، فهامتداد الحقبة إما «لا برلمان» في فترات تعطيل الحياة التبريرية، وإما «برلمان حزبي» بغض النظر عن تركيبته الحزبية سواء كان برلماناً ذا أغلبية وطنية أو برلماناً انعقدت أغلبته للأحزاب المناهضة للوفد من المنشقين أو الأحزاب الملكية، أو برلماناً غلبت عليه روح الائتلاف الحزبي كما حدث في الفترة بين العودة للحياة البرلمانية بعد سقوط عهد زيور عام ١٩٢٦ وبين تعطيلها مرة أخرى بقيام عهد «اليد الحديدية» الذي يقترن باسم محمد محمود عام ١٩٢٨.

وقد تروى على هذه العلاقة العضوية بين الأحزاب وبين مؤسسات السلطة التشريعية والتقنية مجموعة من النتائج أثر بعضها على الأحزاب نفسها، وأثر بعضها على البرلمان، وأثر بعضها الأخير على الوزارة.

أما «الأحزاب» فقد تأثرت في جانبين أولهما: بظهور أحزاب جديدة حاول «قصر عابدين» من خلالها الاستيلاء على البرلمان والوزارة، وقد تمثل هذا في «حزب الاتحاد» الذي تأسس عام ١٩٢٥، و«حزب الشعب» الذي تشكل بعد ذلك بخمس سنوات. وهي الأحزاب التي اصطلح على تسميتها بالأحزاب الملكية.

الجانب الثاني من التأثير بدأ في أن أشهر الانشقاقات عن الوفد كان ميدانها مؤسسة من مؤسسات السلطة، فقد كان إخراج «محمود فهمي النقراشي» وزير المواصلات من الوزارة النحاسية الرابعة التي أعيد تأليفها في أول أغسطس عام ١٩٢٧ توطئة لانشقاق الجماعة التي أسست «الهيئة

السعدية» بعد ذلك بشهور قليلة، ثم إن استبعاد «مكرم عبيد» من الوزارة النحاسية السادسة التي أعيد تشكيلها في ٢٦ مايو عام ١٩٤٢ كان خطوة أساسية في طريق الانشقاق أدى إلى إنشاء «الكتلة الوفدية».

ومن التأثير على الأحزاب إلى التأثير على «البرلمان» وقد أدى تحزيب البرلمان إلى مجموعة من الظواهر الشديدة التراوح، بعضها إيجابي وأغلبها سلبي.

فقد اتخذ البرلمان المصري، خاصة في مجلس النواب، الشكل المعروف للحياة النيابية من حيث وجود أغلبية ومعارضة، وقد صدر ذلك الشكل من منطلقات حزبية، وهي ظاهرة إيجابية.

عرف البرلمان المصري أيضاً ما عرفته البرلمانات العريقة من مناقشات وأسئلة واستجابات، وكانت تتم جميعاً في إطار حزبي، كما عرفت المجموعة البرلمانية التي تشكلت على أساس الانتماء الحزبي، وهي ظاهرة إيجابية أخرى.

بالمقابل فقد تعددت الظواهر السلبية والتي نشأت أساساً من تيرم الملك والإتجيز بالممارسات الديمقراطية.

من هذه الظواهر ما عهد إليه قصر عابدين، بمباركة من قصر الدويارة، من تعطيل الحياة البرلمانية، وحدث هذا مرتين في عهد الملك فؤاد، أولهما في عهد زيور ١٩٢٤ - ١٩٢٦، وثانيتهما في عهد محمد محمود ١٩٢٨ - ١٩٢٩، حتى يتخلص من الأغلبية التي انعدمت للوفد في البرلمانات السابقة، منها ثانياً تغيير الدستور فيما جرى عام ١٩٣٠ بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار ما عرف بدستور صدفى ليضمن قيام برلمان يتمتع بأغلبية من رجال الأحزاب الموالية للملك.

منها ثالثاً ما عهد إليه «قصر عابدين» من حل البرلمانات التي تمتعت بأغلبية حزبية لا يرضى عنها فيما تكرر بشكل يكاد يكون ثابتاً بامتداد التجربة البرلمانية بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٥٢.

منها أخيراً التقليد الذى ساد بشدخ الإدارة فى الانتخابات، وكان التدخل «بالضغوط» مكرراً منذ ممارسة إسماعيل صدقى وزير الداخلية فى وزارة زيور لها فى ثلثى انتخابات برلمانية ١٩٢٥، أو التدخل «بالتزوير» والذى انتقد أية درجة من الحياء فى أول انتخابات تجرى فى عهد الملك فاروق ١٩٣٨، ومثل هذا التدخل كان مقصوداً به استبعاد أحزاب يعينها ومنح أحزاب أخرى أغلبية لا تستحقها، وتكفى الإشارة هنا إلى أن كلا من رئيس الوفد «النحاس» وسكرتيه «مكرم عبيد» قد سقطا فى انتخابات ١٩٣٨.

وتميزت التجربة الحزبية الثانية، كما سبق التشويه، بالعمر الطويل ٣٤ سنة، مما جعلها عرضة للتأثر بالمتغيرات التى حدثت على هذا المدى الزمنى، خارجية كانت أو داخلية، مما يستوجب تتبع هذا التأثير.

المتغيرات العالمية ومعطياتها:

ثلاثة أحداث عالمية كبرى وقعت فى السنوات الأولى من التجربة الحزبية الثانية فى مصر وأثرت فى مسيرة هذه التجربة. أولها ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا وما ترتب عليها من ظهور أول دولة شيوعية فى العالم، وثانيها استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٢ وما استتبعه من تعاطف موجة المد الفاشى فى أوروبا ثم فى أنحاء أخرى من العالم، وثالثها إلغاء الخلافة على أيدي كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ وما تمطض عنه من ردود فعل فى العالم الإسلامى على وجه الخصوص.

انعكس أثر الحدث الأول فى تكوين «الحزب الاشتراكى المصرى» عام ١٩٢٠ وتمثيله فى «المؤتمر الشيوعى الرابع» الذى انعقد فى موسكو، ثم ما تلا ذلك من تغيير الاسم إلى «الحزب الشيوعى المصرى» فى ديسمبر ١٩٢٢ واعتناقه لبادئ الكومنترن التى نادى بها لينين.

ويبدو تأثر التنظيمات الشيوعية فى مصر، سواء كانت أحزاباً معنلة أو تجمعات سرية، بما يجرى فى الاتحاد السوفيتى، من أن نشاط هذه

التنظيمات قد ارتبطت بسياسات الدولة الاشتراكية الأم. فالتواكب ظاهر بين تلك السياسات وبين ارتفاع موجات مد هذا النشاط أو انحسارها. ففترة نشاط الحزب الاشتراكي في مصر بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٤ قد واكبت الفترة الليبرالية، أو فترة الدعوة «المثورة العالمية» من جانب الدولة الاشتراكية الأولى.

نفس التواكب ملحوظ بين الانتصارات التي أحرزها الاتحاد السوفيتي على النازي خلال الحرب العالمية الثانية واتساع العالم الاشتراكي في أعقابها وبين الموجة الثانية من موجات مد النشاط الشيوعي في مصر. وإن غلب عليه في هذه المرحلة الطابع المزي.

الحدث الثاني المتمثل في انتشار الفاشية، فكراً وسياسة ونظاماً في أوروبا، خلف أثره بقيام «جماعة مصر الفتاة» عام ١٩٣٢ وهو عام استيلاء النازيين على السلطة في ألمانيا.

فإن كان التطرف القومي الركيزة الأساسية من ركائز الفكر الفاشي فإن «مصر الفتاة» قد تطرقت في هذا السبيل حتى أنها دعت المنضمين إليها للمعصب لقوميتهم «إلى حد الجنون» وأن تكون غايتهم «أن تسبح مصر فوق الجميع دولة شامخة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتزعم الإسلام».

وإذا كانت جماعات الميليشيا، أو أصحاب القمصان الملونة، الإطار الأساسي الذي تحركت داخله الأنظمة الفاشية، فإن تنظيم «أصحاب القمصان الخضراء» قد خلق نفس الإطار الذي تحركت داخله جماعة مصر الفتاة.

يبقى «الإخوان المسلمون» ويتفق الذين أرخوا لحركتهم أن سبباً من أهم أسباب تكوين الجماعة كان «إلغاء الخلافة» من جانب الحكومة التركية عام ١٩٢٤، وما استتبع ذلك من فصل الدين عن الدولة من جانب أتاتورك، وتزايد الاتجاهات العقلانية في مصر والتي سببت في معاركه

متعاقبة خلال العامين التاليين.. معركة كتاب الإسلام وأصول الحكم الذي وضعه الشيخ على عبد الرازق والصادر عام ١٩٢٥، تلتها معركة كتاب الشعر الجاهلي الذي ألفه طه حسين والصادر عام ١٩٢٦م.

ويؤكد الاستعراض السابق أن أثر المتغيرات العالمية، على التجربة الحزبية الثانية قد تركز في الجماعات ذات الطابع الأيديولوجي وهو أمر طبيعي يحكم أن العقائد ذات طابع عام، إسلاميًا كان أو علمانيًا، على عكس الحال مع الأحزاب التي جعلت القضية الوطنية شاغلها الأول والأخير، وبالتالي كانت أقل تأثرًا بما يجري في العالم من دعاوى عقيدية، بل يمكن الذهاب إلى ما هو أكثر من ذلك بملاحظة أن تلك الأحزاب قد عادت الجماعات العقيدية ونفرت من تنظيماتها وتشككت في سياساتها ونواياها.

يبقى تحفظ آخر وهو أن المتغيرات العالمية مهما بلغت خطورتها لا تصنع أحزابًا أو جماعات سياسية دون أن تسبقها تغييرات داخلية على نفس مستواها، ولاشك أن هذه التغييرات هي التي أدت إلى دخول عناصر جديدة في العمل الحزبي كانت بمثابة الدماء التي جرت في عروق الجماعات الأيديولوجية وغيرها من التنظيمات الحزبية.

واهدون جدد:

الأسيان والأفندية، أو كبار الملاك والمشقصون كانوا الركيزتين الاجتماعيتين اللتين قامت عليهما التجربة الحزبية الأولى، وقد استمرت هاتان المجموعتان لعيان دوراً قيادياً خلال التجربة الثانية، غير أن العمل الحزبي، خاصة بالتمسك بالتنظيمات الأيديولوجية، قد صرف شرائح اجتماعية جديدة لم تسهم بنور ملحوظ في هذا العمل من قبل. بالنسبة «لكبار الملاك» وهم من كانت تتجاوز ملكيتهم المائة فدان، تشير الإحصاءات إلى زيادة عددهم من ١٧٩١ مالكاً عام ١٩١٤ إلى ١٤٥١ مالكاً عام ١٩٤٥، أي بنسبة وصلت إلى ٦٣٩ في المائة.

ومع ا لزيادة فى الحجم عرفت هذه الطبقة تغيرات نوعية كان أظهرها الاشتغال فى تجارة القطن، ويخدم آل قرقلى وآل يحيى نموذجاً لذلك، والاشتغال فى الأعمال المالية، ومعلوم أن مؤسس «بنك مصر» الأساسيين كانوا ثمانية من كبار الملاك، أما صناعات القزل والنسيج فقد كان لهم فيها الدور الأكبر، وتلقى الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مجموعة من هؤلاء أسست خلال عام ١٩٢٧ وحدة ثلاث شركات، مصر للكتان ومصر للنسيج الحرير ومصر للغزل والنسيج القطن.

كان معنى ذلك أن طبقة الأعيان قد نمت كمّاً وكيفاً مما انعكس على إسهامها فى التجربة الحزبية الثانية وأعطى لهذا الإسهام سمات خاصة.

سمة أولى: حاز هؤلاء النصيب الأكبر من عضوية مجالس إدارات الأحزاب البرلمانية، سواء كان الوفد، أو الأحزاب المنشقة، أو الأحزاب التى أنفها مناصرو الملك.

سمة ثانية: حرصت بعض عائلات كبار الملاك على أن يكون لها ممثلون فى أكثر من حزب من الأحزاب الكبيرة، وذلك حتى لا تنضار فى مصالحها نتيجة لانتقال السلطة من حزب لآخر.

سمة ثالثة: تلتقت بعض الشخصيات من كبار الملاك من حزب لآخر جرياً وراء تحقيق المصالح، وقد بلغت تنقلات بعضهم أربع مرات فى فترة لا تتجاوز السنوات الست «صالح ملوم وسيف الناصر موسى بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣١».

سمة رابعة: بالرغم من أن الجماعات الأيديولوجية «الإخوان المسلمون» مصر الفتاة، الماركسيون» لم تكن من الأحزاب التى لعب فيها الأعيان دوراً ملحوظاً، غير أنه تواجد شكل ما من العلاقات بينها وبين بعض عناصر هذه الطبقة، فيذكر الذين أروخوا لحركة الإخوان مؤسسها كان يتصل ببعض الأعيان فى مرحلة الإسماعيلية، أما «مصر الفتاة» فالمعزى الوحيد الذى دخل مجلس النواب ممثلاً لها، كان من كبار الملاك، بقي الماركسيون

وقد انضم إلى صفوفهم عدد من المثقفين من أبناء كبار الملائكة، ناهيك عن
عاطف أحد الياشوات معهم حتى أطلقت الصحف عليه الباشا الأحمر.
بالنسبة «للمثقفين»، فقد أصابهم نفس الزيادة الحجمية والتنوعية.

فيما يتصل «بالحجم» وبدون الحاجة للعودة إلى الإحصاءات تكفي
الإشارة إلى أن تلك الفترة شهدت ظهور ثلاث جامعات، بدءاً بالجامعة
المصرية التي عرفت بعد ذلك باسم جماعة فؤاد الأول والتي تأسست عام
١٩٢٥، ومروراً بجامعة فاروق الأول بالإسكندرية ووصولاً إلى جامعة
إبراهيم باشا الكبير التي عرفت فيما بعد باسم جامعة عين شمس، والتي
تأسست عام ١٩٥٠ وكانت تلك الجامعات ميداناً من أهم ميادين ممارسة
النشاطات الحزبية، والافتتال الحزبي أيضاً.

وقد أدى التوسع في التعليم، خاصة التعليم الجامعي، إلى انخراط
فئات جديدة من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة في المؤسسات التعليمية
الجديدة، ومن هؤلاء خرجت أغلبية الشباب التي أسست الأحزاب
الاشيولوجية، فعلاً كان أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة ابن كاتب
حسابات، وكان آخر من مؤسس نفس الجماعة ابن جاويش في البوليس.
كما كان معلوماً أن أعضاء الخلايا الماركسية التي تكونت في الجامعة
خلال فترة الحرب قد انضموا في أغلبهم لنفس الشريحة الاجتماعية، كذا
الطلاب من الإخوان الذين نعا عددهم في الجامعة على نحو ملحوظ في
فترة ما بعد الحرب.

من المثقفين أيضاً «أصحاب المهن الحرة» وكان المحامون أكثرهم
تسمية، وبالتالي أكثرهم إسهاماً في العمل الحزبي، وكان هؤلاء قد شكلوا
نقابتهم عام ١٩١٢ والتي أصبحت منذ ذلك الوقت مركزاً من أهم مراكز
العمل الحزبي. وقد كانت انتخابات النقيب مناسبة حزبية مهمة للتنافس
وإن ظل الوفد يفوز بالتنصيب.

ومع هاتين المجموعتين الثلاثين شاركنا في التجريبتين عرفت التجربة
الثالثة مجموعات أخرى وقدت إليها وأسهمت في إثراء العمل الحزبي بها.

من هؤلاء الوافدين «الحرفيون وصغار التجار» وقد نجح «الشيخ حسن البناء» في استقطاب أعداد قليلة من هذه الشرائح الاجتماعية إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقد عمد في هذا إلى أساليب التأثير الشخصى جنباً إلى جنب مع وسائل الإقناع الدينى.

منهم أيضاً «العمال» وكان من البديهي أن يكون هؤلاء الهدف الرئيسى للأحزاب الاشتراكية والتجمعات الماركسية التى عرفتها مصر فى تلك الفترة.

ومعلوم أن الحزب الاشتراكى المصرى، الذى تسعى بالحزب الشيوعى المصرى، هو الذى قاد حركة الاعتصام التى قام بها العمال المصريون عام ١٩٢٤، ومعلوم أيضاً أنه من أول التنظيمات الماركسية التى تأسست فى أواخر الحرب الثانية «١٩٤٥» كان «طلبة العمال» الذى تشكل من عدد من المثقفين والقيادات العمالية.

وتقديراً لأهمية دور العمال فى الحركة الحزبية نجح الوفد خلال العشرينيات فى إقامة تنظييمات لهم تحت كنفه، وهى التنظيمات التى تولى مسئوليتها عبد الرحمن فهمى القطب الوفدى المشهور، غير أن الطريف فى الأمر المحاولة التى أدت إلى إنشاء ما عرف «بحزب العمال» برئاسة أحد أبناء الأسرة المالكة، النبيل عباس حليم، وبالرغم مما فى ذلك العمل من مغارقة فإنه يدل على مدى شعور سائر الأطراف المعنية بالعمل الحزبى بأهمية دور الطبقة العاملة فيه.

عموماً فإن إسهام كل هذه «القوى الاجتماعية» القديمة منه والجديدة، فى التجربة الحزبية الثانية قد أضرد لهذه التجربة مكانة متميزة فى التاريخ المصرى المعاصر.



الفصل السابع

الوفد من الثورة إلى الثروة

الوفد وليد ثورة ١٩١٩، وبالتالي فقد كان حزب شتى القوى الاجتماعية والسياسية والمهنية التي انخرطت فيها، ملائكة أراضٍ ومتقنون وعمال وفلاحون. أعضاء أغلب أحزاب التجربة الأولى، أقباط ومسلمون، وقد نتج عن هذه العلاقة العضوية أن كان الوفد مع نشأته «تجمعاً وطنياً» أكثر منه «حزباً سياسياً».

وقد استغرق التحول من «التجمع» إلى «الحزب» أكثر من خمس سنوات، كما خلقت ظروف الولادة بصماتها على الزعامة والتنظيم.

والتحول إلى الحزب قد جرى في ٢٦ إبريل عام ١٩٢٤ بعقد اجتماع لأعضاء الوفد في مجلس النواب من أجل وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية.. وقد اتفق في هذا الاجتماع على أن يكون اسم الحزب «هيئة الوفديين» وأن يكون له ناد باسم «النادي السعدي». كما اتفق على تكوين لجنة تنفيذية من النواب الوفديين ومن ممثلين للمديرية لتتخبرهم الجمعية العمومية التي اجتمعت في ٢٧ مايو عام ١٩٢٤ ووافق أعضاؤها بالإجماع على فكرة إنشاء النادي السعدي ومشروع قانون الهيئة التنفيذية.

ومن خلال هذه الخطوات تم تحول الوفد إلى حزب سياسي من الناحية الواقعية وإن لم يضع برنامجاً له.

وبينما تأخرت ولادة الحزب كل ذلك، الوقت فقد كانت ولادة الزعيم من وسط أحداث الثورة سابقة على ولادة الحزب. وقد نتج عن ذلك أن جاء تكوين الحزب وليداً لإرادة الزعيم، فاجتماع ٢٦ إبريل وإن كان قد دعا إليه «محمد الباسل» وكيل الوفد، فإن هذه الدعوة قد وجهت بإيعاء من سعد زغلول نفسه.

نتيجة أخرى بدت في المكانة العريضة التي احتلها رئيس الحزب حتى وصفت الوثائق البريطانية سعد زغلول «بعملاق العملاقة»، وسمى الوفديون سعد «بنبي الوطنية»، كما تمتع مع النحاس بالشاب «زعيم الأمة» و«الرئيس الجليل»، وسمى مكرم النحاس «بالزعيم المقدس». أكثر من ذلك ففي أعقاب وفاة سعد كان النحاس عندما يذكر اسمه يردد «رضي الله عنه».

وليس بالنمو والتمسيات فقط وإنما بالصلاحيات أيضاً، فقد تمس قانون الحزب على أن الرئيس يمثل الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه، ويشرف على أعمال لجانه وسكرتيريه وأمانة صندوقه والموظفين، كما أعطى القانون الرئيس حق دعوة الوفد للاجتماع وألبيت في القرارات العاجلة وترجيح الجانب الذي ينضم إليه في حالة تساوى الأصوات. وأخيراً حظر القانون على أعضاء الوفد الإدلاء بأحاديث عامة باسمه قبل عرضها على الرئيس.

ثم إنه ليس بالنمو والتمسيات أو بالصلاحيات وإنما بالمواقف كذلك، فقد عرفت حقبة رئاسة سعد الانشقاق الكبير مع أنصار عدلى الذين كونوا أغلبية الوفد، رغم ذلك ظل سعد هو الوفد، وفي حقبة رئاسة النحاس حدثت الانشقاقات الثلاثة (١٩٣٢، ١٩٣٧، ١٩٤٢) وتصوير القائلون بكل منها أنهم يتخلصون بانقلاباتهم من رئيس الوفد؛ فبقى النحاس وخرجوا هم.

ومن خلال الثورة، ومن خلال الرئيس، تمتع الوفد بتنظيم لم يتمتع به أي حزب من أحزاب التجربة.

ونترك للشارير السرية لمدار المندوب السامي البريطاني في القاهرة تقييم هذا التنظيم، فقد جاء في تقرير مؤرخ في ٢٥ يناير عام ١٩٢٤ يقيم نتائج أول انتخابات جوت لبرلمان مصري، «المسبب الأساسي لغزو الزقاوليين المساحق في الانتخابات تنظيمهم في لجان ولجان فرعية سواء في المدن أو في الريف، وهو تنظيم لا يحظى به أي حزب آخر».

وتبدو أهمية هذا التنظيم في أنه كان يصطنع لكل مرحلة ما يناسبها، فالجهاز السري كان من أهم أجهزة الوفد خلال مرحلة الثورة (١٩٢٠ . ١٩٢٤)، وجماعة «القمصان الزرقاء» انبثقت عن الحزب الكبير كجماعة ميليشيا، لمواجهة جماعة «القمصان الخضراء» التابعة لمصر القتالة، والتي حاول خصوم الوفد استهدافها لضربه (١٩٢٣ . ١٩٢٧)، ناهيك عن «لجان الشبان الوفديين» و«لجان النساء الوفديات» التي استمرت تشكل بعض ركائز الحزب طوال فترة التجربة الثانية.

بين القصرين:

في الفترة السابقة على إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ افتسم قصر الدويارة وقصر عابدين السلطة أحيانا وتصارعا عليها في أغلب الأحيان، ولم يكن هناك ثالث حتى قيام ثورة ١٩١٩ عندما أصبح «بيت الأمة» مقر الوفد ورمزه، هذا الثالث، وكان على البيت الجديد مواجهة القصرين.

وقد أثرت هذه المواجهة على تاريخ الوفد أيضا تأثيرا، ففي قصر الدويارة حدث لقاء ١٢ نوفمبر ١٩١٨ الشهير بين وينجت المندوب السامي وزعماء الوفد الثلاثة يتقدمهم سعد زغلول مما كان بمثابة تحرير لشهادة ميلاد الوفد.

ومن قصر الدوبارة خرج «التيه» في موكبه الشهير يقدم الإنذار لوزارة
بعد اغتيال السردار في نوفمبر عام ١٩٢٤ مما أدى إلى الإطاحة
بأول وزارة وطنية.

ومع قصر الدوبارة جرت جولات مفاوضات كان أخطرها الجولة
الأخيرة بين النحاس باشا رئيس الوفد وبين السير ما يلز لاميسون
المنسوب السامي البريطاني في القاهرة والتي انتهت بعقد معاهدة ١٩٢٦
الشهيرة.

أثر في الوفد أيضاً أشد التأثير ميلادة نفس الرجل. بعد أن أصبح
الثور كيلرن بدلا من السير ما يلز لاميسون. في ٤ فبراير عام ١٩٤٢
حين أجبر الملك فاروق على دعوة زعيم الوفد يتألف الوزارة الجديدة.

فوق كل ذلك فقد كان لقصر الدوبارة دوره الغالب في تقرير سياسات
مصر في أغلب سنى التجربة الحزبية الثانية، وهو دور كان يؤثر بشكل
مباشر أو غير مباشر على وضعية الوفد؛ فالمرات المتعاقبة التي أبعد فيها
قصر عابدين الوفد عن السلطة لم يكن الملك ليجبر على أن يتخذ
الإجراءات الدستورية، أو اللادستورية التي تؤدي إلى هذه الأبعاد دون
مواجهة أو إزعاج بالمواجهة من جانب قصر الدوبارة، وكان هناك اتصال
عضوى بين فشل جولات المفاوضات التي يجريها الوفد مع الإنجليز وبين
السماح للملك باستبعاد الوفد عن السلطة. أما العلاقة بين بيت الأمة
وقصر عابدين فقد كانت بالأساس علاقة مواجهة طوال فترة التجربة
الحزبية الثانية، وإن اختلفت طبيعة هذه المواجهة تبعاً لسياسات سيد
قصر عابدين من جهة، وأسباب القوم والضعف الكامنة في بيت الأمة من
جهة أخرى.

بيت الأمة اعتمد على ممارسة الضغوط الشعبية التي كانت تصل
إلى حد تسمير المظاهرات في مواجهة قصر عابدين بهدف التشاركين
فيها: سعد أو الثورة (١٩٢٤)، أو فيما بعد «التحاس أو الثورة» (١٩٣٧).

بالتقابل فقد تنوعت الأساليب الملكية، هؤلاء الأول اتبع أسلوب تعطيل دستور ١٩٢٢ (١٩٢٤ - ١٩٢٦ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩)، أو إقصائه (١٩٢٠ - ١٩٢٤) لمنع الوفد من دخول السلطة. اتبع أيضاً خطة إشاعة أحزاب ثدين بالولاء للملك لمناوئة حزب هيبة الأمة، واتبع فاروق الأول أساليب جديدة، وتفرّد من بين ما تفرّد به بتزوير الانتخابات ضد الوفد فيما جرى عام ١٩٢٨ حين لم يحصل الوفد إلا على اثني عشر مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٢٦٤ مقعداً. الأمر الذي دفع السير ما يلز لاميسون السفير البريطاني في القاهرة أن يكتب في تقرير له: «لقد طبخت حكومة محمد محمود نتائج الانتخابات»، مما دفع الوفد بعد ذلك إلى رفض خوض أي انتخابات لا تجريها حكومة وطنية أو حكومة محايدة يرضى عنها الوفد.

في الوقت نفسه فقد توحدت سياسة القصر في العهدين تجاه الوفد وذلك في أمرين: سياسة إقالة الوزارات الوفدية التي تكررت أربع مرات، منها مرة في عهد هؤلاء وزارة النحاس الأولى في يونيو ١٩٢٨، وثلاث مرات في عهد فاروق وزارة النحاس الرابعة في ديسمبر ١٩٢٧، والسادسة في أكتوبر ١٩٤٤ والأخيرة في يناير ١٩٥٢: «آخر محاولات الاستيلاء على الوفد من الداخل»، وقد جرت إحداها في عهد هؤلاء (١٩٢٨) من خلال محمد محمود الذي تصور أن وفاة سعد قد تركت فراغاً في زعامة الوفد يمكن له شغله والاستيلاء على الوفد بالتالي، وجرت الثانية في أوائل عهد فاروق (١٩٢٧) من خلال أحمد ماهر والنقراشي، فقد طُرحت وقتذاك فكرة بأن يقوم الرجلان بشايف وزارة وطنية محل وزارة النحاس وإن لم يتم خروجها إلى حيز التنفيذ.

وبين القصرين، الدويارة وعابدين، مضى الوفد يشق طريقه في بحر المياسات المصرية بكل أنواله.

عقبه السلطة،

ملاحظة أبداهما أحد معاصري التجربة الحزبية الثانية جاء فيها «أن الوفد في المعارضة أقوى منه في السلطة». والملاحظة تستحق وقفة تأمل ومحاولة تفسير.

والتأمل يثبت صحة المقولة، ونحن لانتأقش هنا ما ترسب على وجود الوفد في السلطة من تعرضه لضربات أجنحة السلطة الأخرى، الملك أو الإنجليز، أو تشهير الأحزاب المنافسة، بقدر ما نتعرض لمظاهر الضعف التي أثلت بالوفد من داخله خلال فترات توليه السلطة.

كان أخطر هذه المظاهر اتهام خصوم الوفد للحزب بأنه يمارس في البرلمانات التي يقوِّز بأغليبتها ما أسموه «دكتاتورية الأغلبية». وقد ابعد هذا الاتهام من مجموعة من الحقائق منها تلك الأغلبية الساحقة التي كان يفوز بها الوفديون في أغلب الانتخابات التي خاضوها دون تدخل من الإدارة، فقد زادت هذه الأغلبية على ٩٠٪ في أول انتخابات جرت في ظل الدستور والتي أعلنت في ١٢ يناير عام ١٩٢٤ ولم تقل عن ٧٢٪ في آخر انتخابات العهد الدستوري والتي عقدت في يناير عام ١٩٥٠. ورغم انخفاض نسبة الفوز فقد ظلت كاسحة.

وقد أغرى الفوز الكاسح الوفد على القيام بممارسات غير «ديمقراطية»: كان منها مصادرة حرية النواب المعارضين في إبداء الرأي داخل المجلس حتى وصل الأمر إلى ضرب أحدهم، وهو «فريد زعلوك» في جلسة ١٤ إبريل عام ١٩٤٤. وكان منها أيضاً المعص للتحلل من آخرين بإبطال عضويتهم للمجلس. ومن أشهر ما قام به الوفد في هذا الصدد إسقاط عضوية محمد محمود - في برلمان عام ١٩٢٤، ونترك للمجنرال اللبني القندوب السامي البريطاني في القاهرة توصيف العمل، فقد كتب في رسالة سرية لحكومته «ثم إسقاط عضوية محمد محمود باشا في جلسة ١٧ إبريل (١٩٢٤) بأغلبية ١٢٢ صوتاً مقابل ٣٩». والواضح أن

الأغلبية الوحدية قد اتخذت هذا الموقف لأسباب سياسية، وإسقاط عضوية مكرم عبيد في مايو عام ١٩٤٣. بعد خلافه مع النحاس. وقد دبح قرار الإسقاط في عبارات بليغة قال فيها «يعتبر المجلس أن مكرم عبيد ياشأ أسوأ مثل لثائب منذ أن قامت في البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٣٤» والمثلان يعتبران من أكثر الأمثلة تجسيدا لسوء استخدام قوة الأغلبية البرلمانية.

منها أيضاً سوء السمعة التي كانت تلحق بالوحد نتيجة لبعض الممارسات الوزارية، وكانت «قضية الاستثناءات» من أخطر القضايا التي أسهمت في صنع «سوء السمعة»، وكان للوحديين منطقتهم في هذا الشأن وهو أن انصارهم يتعرضون لاضطهادات شديدة خلال فترات حكم وزارات الأقلية أو وزارات الأحزاب الملكية، وأنه من الطبيعي تعويض هؤلاء في فترات الحكم الوحدية.

ورغم ما في هذا المنطق من وجهة إلا أن استخدام الاستثناءات على نطاق واسع كان من أسباب لتجسير الخلاف داخل الوزارة الوحدية نفسها فيما جرى في وزارة النحاس الخامسة «فبراير - مايو ١٩٤٢»، وهو الخلاف الذي أدى إلى إصدار مكرم «لكتاب الأسود» في محاولة «لتشريح الغسيل القذر»، وقد كتب التورد كيلرن السفير البريطاني في القاهرة يعلق على إضافة الوزارة النحاسية السادسة في أكتوبر ١٩٤٤: «إن عمل الملك فاروق قد قوبل بالرضا نتيجة للشعور بأن الإدارة الوحدية قد امتزها الفساد».

دفعت إجراءات السلطة أيضاً «الحزب الأكبر» على القيام بممارسات حزبية أعانت خصومه أكثر مما أفادته، من بين تلك الممارسات ما قام به الوفد من تكوين جماعة «المصان الزرقاء» عام ١٩٣٤ على نسق عسكري، وبالرغم من أن إنشاء هذه الجماعة كان نموذجاً لتعدد أساليب العمل الحزبي من جانب الوفد، فقد تغلب عائدتها السلبي على عائدتها الإيجابي فهي من ناحية كانت تناقض المطامع الديمقراطية الذي حرص الوفد على

التمسك به، وكانت كمن تدفع به إلى صف الأحزاب الفاشية، وهي من ناحية أخرى قد أضقت على الحزب لوناً كثيباً بسبب الفوضى التي أحدثتها في الشوارع. وهي الفوضى الناتجة عن الاقتتال بين فصائلها، أو عن الصدامات بينها وبين أصحاب القمصان الخضراء من رجال مصر الفتاة.

أخيراً فإن الصراعات الشخصية لرجال الوفد على السليمة قد أدت إلى أكبر الانشقاقات التي أصابته وهو ممسك بزمامها. الانشقاق السعدي خلال الوزارة الرابعة (١٩٣٧)، وانشقاق الكتلة الوفدية خلال الوزارة الخامسة (١٩٤٢).

ولعل كل ذلك يفسر ما صدرنا به هذه الدراسة من أن ظاهرة «الحزب الأكبر» كانت مخصومة من رصيد الوفد، ربما بنفس الدرجة التي كانت محسوبة له، والحقيقة فإن الخصم من هذا الرصيد قد سار بسرعة أكبر بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ وتحول وفد الثورة إلى وفد الثروة.

من الثورة إلى الثروة:

«معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا» عام ١٩٣٦ كانت منعطفاً خطيراً في تاريخ الوفد. فقد أقام «الحزب الأكبر» دعايته باعتباره «وكيل الأمة في الدفاع عن قضيتها».

فكيف تلتصق الدعائم ولم تعد هناك قضية؟

واكب عقد المعاهدة حدث آخر على جانب كبير من الأهمية حين ضم الوفد عدداً من كبار ملاك الأراضي الزراعية في نفس العام. كان من هؤلاء: هزاد سراج الدين، محمد المغازي عبيد ربه، بشري حنا، محمد الحفني الطرزي، أحمد مصطفى عمرو، فهمي ويصا، كمال علما، سيد يونس، ومحمد محمود خليل. ومع التسليم بأن كبار الملاك قتلوا بشكوك التسمية الغالبة من الزعامة الوفدية قبل ١٩٣٦، غير أن دخول هذه المجموعة الأخيرة قد أثر في مسيرة الوفد أشد التأثير.

بدأ هذا التأثير في تكوين الحزب، وفي صحافتته، وأخيراً في سياساته.

بالنسبة «للتكوين» فقد عرف الوفد انشقاقيين قبل عام ١٩٢٦ كما عرف آخرين بعده وبينما خرج من الانشقاقيين الأولين «العديليين» ١٩٢١، السبعة ونصف ١٩٢٢، من عرفوا بالعناصر المعتدلة، خرج من الانشقاقيين الآخرين العناصر التي عرفت بصلايتها الوطنية وثارتها الحزبي، أحمد ماهر والنفرأشيء عام ١٩٢٧ كلنا من أقطاب الجهاز المصري للثورة، ثم مكرم عبيد «اتجاهد الكبير عام ١٩١٢»، فقد بقيت العناصر الجديدة ولم يكن لها ماضٍ وطنيٍّ مما يمكن القول معه أنه قد خرجت عناصر الثورة ودخلت عناصر الثروة.

ومن التكوين إلى «الصحافة»، وبينما نلاحظ أنه قبل عام ١٩٢٦ كانت تتضمن الصحف للوفد، مثل الأخبار والبلاغ وكوكب الشرق والجهاد وروز اليوسف، فإنه بعد ذلك التاريخ اصطنع الحزب الصحف وعرف لأول مرة ظاهرة الصحافة «التاطقة بلسان الوفد»، مثل «المصري» في فترة، و«الوفد المصري» في فترة أخرى بالإضافة إلى «صوت الأمة».

ولاشك أنه كان من مسببات هذه الظاهرة ما عرفته الثلاثينيات من خروج عدد من أهم صحف الحزب عليه «روزا ليوسف والبلاغ» غير أنه لأجدال أيضاً أن صدور الصحف التاطقة بلسان الحزب في مرحلة ما بعد ١٩٢٦ قد مكن منه القدرة الملحوظة على تمويلها من جانب «عناصر الثروة» التي دخلت الوفد في تلك المرحلة ثم ما لبثت أن استولت عليه.

عرفت نفس المرحلة ظاهرة أخرى في الصحافة وهي ظهور ما يمكن تسميته بالصحافة «اللاوفدية» رداً على ظهور الصحف التاطقة على لسان الوفد. صحيح أنه كان هناك دائماً صحافة الأحزاب المتنافسة للوفد والتي كانت لاتكف عن الهجوم عليه. أما ظهور صحيفة مستقلة لا هم لها إلا الهجوم على الوفد فقد كان أمراً جديداً. وتقدم «أخبار اليوم» بعد صدورها في نوفمبر عام ١٩١١ النموذج الأمثل لهذه الظاهرة.

تبقى ظاهرة ثالثة عرفتھا صحافة الوفد ھى نفس الحقبة، وھى أنه لم يكن ھى إمكان أية قوة جديدة تجاهل التراث الليبرالى للحزب، وھو التراث الذى أدى إلى بروز مجموعة الشباب الذين عرفوا بالطلیعة الوفدية والذين عبروا عن أنفسهم من خلال جريدة «الوفد المصرى» التى رأس تحريرھا الدكتور محمد مندور، وكان من أهم كتابھا عزيز فھمى، غير أنه من الواضح أن ما تم توفيره لهذه المجموعة كان «حرية التعبير» لادفءرة التغير».

أثر دخول عناصر الثروة أخيراً على سياسات الوفد، ومع ما كان يقدمه الحزب من إصلاحات سياسية أو إدارية فإن أصحاب الثروة ممن استولوا على الحزب كانوا أشد حرصاً على مصالحهم.

ندلل على هذا بما جاء فى تقرير الثورء كيلرن عن عام ١٩١٣. فقد قال الرجل بالنسب: «استطاع الوفد أن يوفى بعهده فى تنفيذ مشروع إصلاح القضاء، وھو خطوة فى الاتجاه الصحيح.. كما يعمل الهلالى باشا بدأب فى مشروع طموح لإصلاح التعليم.. غير أنه فيما يتصل برفع الحكومة لأسعار الحبوب فقد كانت ولمسوء الحظ تستهدف مصالح الطیفة الغوية من كبار الملاك».

وندلل عليه ثانياً بأنه لم يكن لأى من الانتشقات السابقة ما كان لانشقاق عام ١٩١٣ من طابع تبادل الاتهامات باستغلال النفوذ للإثراء، ولاشك أن ما قيل فى هذه الاتهامات، خاصة المتصلة منها بصفقات التميمين إنما كانت تشير لدور الطیفة الجديدة فى استخدام السلطة لزيادة ثرواتها.

وندلل عليه ثالثاً بالطابع الذى غلب على وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢).. طابع التساومات والصیغ التوفيقية، وھو طابع يتقنه أصحاب الثروة أكثر من رجال الثورة.

ومثل هذا التحول من الثورة إلى الثروة قد وجه مشربة في صميم ليس للوفد وإنما للتجربة الحزبية برمتها مما يفسر تعاضل أحكام الإدارة للفكرة الحزبية من جانب مفكرى الحقبة، مثل الأستاذ توفيق الحكيم، ومما يفسر ضعف ردود الفعل للعمل الذى قام به رجال العهد الجديد عام ١٩٥٣ بالإجهاز على تجربة حزبية كانت قد بلغت كهولتها فى الرابعة والثلاثين.

الفصل الثامن

الوفد والمنشقون

عانى الوفد من أربعة انشقاقات أفرزت ثلاثة من الأحزاب هي: الأحرار الدستوريون (١٩٢٢)، الهيئة المسعدية (١٩٢٨) والكتلة الوفدية (١٩١٣).

وكان بالإمكان أن تقدم الظاهرة معطيات إيجابية للتجربة لو كانت قرراً قبل أن تكون إقراراً، فالقرّر علامة صحيحة بحكم أنه في النهاية يضع كل فصيلة من الحزب الكبير في مكانها الصحيح تبعاً لانتمائها الاجتماعي أما الإقرار فمعرض مرضى يمكن التأكد في طبيعته من أمرين: أولهما: أسباب الظاهرة وثانيهما: نتائجها.

أما عن أسباب الظاهرة فيتفق معظم من أخضعها للدراسة على غلبة النزاع الشخصية عليها، فالانشقاق الأول كان بالأساس انشقاقاً بين سعد وعدي ١٩٢١ وبدا الثاني أول ما عرف بالانشقاق السبعة ونصف بخلاف بين مكرم عبيد، سكرتير الحزب، ونجيب الغرابي أحد أقطابه ١٩٢٢ وانبعث الثالث من خلاف بين مكرم أيضاً وبين محمود فهمي النقراشي ١٩٢٧ وفي الأخير كان الخلاف بين أشهر صديقين في السياسة المصرية النحاس رئيس الحزب ومكرم سكرتيره ١٩١٢.

صحيح أنه قد خرج في الانشقاقين الأولين العناصر المعتدلة بينما طرد في الانشقاقين الأخيرين العناصر ذات التاريخ الثوري، غير أن الخلافات التي أدت إلى هذا الإخراج أو الطرد لم تكن مبدئية بقدر ما كانت شخصية.

فالخلاف بين زغلول ويكن كانت له جذوره الشخصية منذ أن كان الوفد في باريس ١٩١٩ بشهادة سعد التي جاءت في مذكراته وكان نصها: «لم يخلق الله هيئة اشتملت على عوامل التفريق أكبر من هيئة الوفد.. إن كل عضو من الوفد أصبح يظن نفسه قائداً للأمة».

ثم تطور الأمر فيما هو معروف إلى الخلاف حول رئاسة أي من الرجلين لوفد المفاوضات. والصدام بين مكرم والفرابلي نتج عن تخاصس الثاني عن الاستمرار في الدفاع مع الأول في قضية القنابل، والصدام الثالث نتج عن أسباب الغيرة ظلت كامنة بين مكرم والنقراشي منذ ١٩٢٧ بعد أن أصبح الأول سكرتيراً للوفد وهو ما كان مطمئناً للثاني. أما الخلاف الأخير فترجعه أغلب الكتابات المعاصرة، بما فيها الوثائق السرية الإنجليزية إلى الغيرة الشخصية التي دبت بين مكرم والمهدة زينب الوكيل قرينة النحاس باشا.

ويتضح بالطبع الشخصي في هذه الانقسامات مما حدث عندما أسس المنتقسمون بعضهم، أو أسمتهم الوثائق البريطانية بأسماء زعمائهم، فكان هناك السعديون والمعدليون في الانقسام الأول، بينما قرأنا عن النحاسيين والسعديين في الانقسام الثاني، ووصلنا إلى النحاسيين والمكرميين في الانقسام الأخير.

ومع أن الوثائق البريطانية أسست ما جرى في الوفد وما تمطش عنه من ظهور الأحزاب الثلاثة بالانشقاق، ومع أن الصحف المعاصرة تبنت نفس التوصيف، ومع أن الكتابات التاريخية، الأكاديمية أو غير الأكاديمية، أخذت بالتسمية.. رغم كل ذلك فإنه على ضوء الدلائل السابق يحق

لنا القول بأن ما جرى خلال أعوام ١٩٢١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٧ و ١٩٤٢ كان تشرداً للوفد أكثر منه انشقاقاً في صفوفه.

يتأكد ذلك من أن الأحزاب التي خرجت من صفوف الوفد لم تكن إلا مجموعات وفدية استمرت في مبادئها الأساسية والوسائل التي اصطفتها لتحقيق هذه المبادئ هي نفس مبادئ ووسائل الوفد.

وبالإمكان التثبت من هذه الحقيقة أنه باستثناء الأحرار الدستوريين لم يمتنع أي من الأحزاب المنشقة برنامجاً له، واعتبر كل من السعديين والكتليين برامجهم هي « مبادئ الوفد الأصلية ».

ويتحول التثبت إلى يقين من خلال ما جرى عام ١٩٤١ حين كلف حزب الأحرار الدستوريين مفكره المشهور «عبدالعزیز باشا فهمي» أحد أقطاب ثورة ١٩١٩ بوضع دراسة عن برامج الأحزاب فاكشف أنه لا فرق بينهما الأمر الذي دفع الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الأحرار إلى مقابلة رئيس الوفد في حل الأحزاب السياسية والعودة إلى ما كان عليه الحال عام ١٩١٩ فلم يمانع النحاس من حل الأحزاب الأخرى وعودتها إلى حظيرة الوفد.

وزداد اليقين رسوخاً من رصد ما جرى عام ١٩٤٧ أي بعد انشقاق الكتلة الوفدية بأكثر من أربع سنوات، حين التقى مكرم عبيد مع النحاس باشا في جنازة محمد صبري أبو علم وتعاقد الرجلان وبدأ أن هناك اتجاهها قوياً لعودة الكتليين إلى صفوف الوفد، ولم يمنع ذلك العودة إلا أسباب شخصية أيضاً، ذلك أن مكان ومكانة مكرم ومناصبه كان قد احتلها أشخاص آخرون.

من أسباب الظاهرة أيضاً السلطات الواسعة التي تمتع بها رئيس الحزب، سواء كان سعد زغلول أو مصطفى النحاس، ويثير الدهشة أن أغلبية الوفد في الانشقاقين الأول والثاني كانت ضد الرئيس والمفروض في مثل هذه الحالة أن ينضاع الرئيس للأغلبية أو يخرج، ولكن ما حدث

كان العكس، فلمى الحالتين خرجت الأغلبية وبقي الرئيس بعد أن خاض كل من سعد والنحاس المعركة مع منافسيهما، الأول عام ١٩٢١ أى بعد تأليف الوفد برياسته بنحو ثلاث سنوات، والثلى عام ١٩٣٢ بعد أن احتل مقعد زغلول بنحو خمس سنوات.

ولم يكن هناك يد من انعكاس أسباب الظاهرة على نتائجها، وطالما كانت الأسباب سلبية فلا مندوحة من أن تكون النتائج بنفس القدر من السلبية.

ونحن لانتاقش النتائج بالنسبة للحياة السياسية أو الحركة الوطنية فى مصر خلال تلك الحقبة، وإنما نتتبع انعكاسات هذه السلبية على الحياة الحزبية.

وأول ما نسجله فى هذا الشأن أن ظاهرة التشرذم قد أوقعت الوفد فى خصومات داخلية خاصة مع المنشقين الذين خرجوا، أو بالأحرى أخرجوا منه بعد ١٩٢٦ وهى خصومات نالت من مكانة الحزب الكبير وانتقصت من جماهيريته. مثل على ذلك ما جرى من تبادل الاتهامات بين الشرازم الوفدية ١٩٢٧، ١٩٤٢، مثل آخر ما حدث من اتهام كل طرف لخصمه بأنه لايمثل الأمة المصرية مما وصل إلى المحافل الدولية (برقية النحاس المشهورة إلى سكرتير الأمم المتحدة بهذا المعنى خلال وجود النقراش لعرض القضية المصرية فى مجلس الأمن ١٩٤٧).

من ناحية أخرى فإن هذا التشرذم فتح الباب واسعاً أمام قوى كانت بطبيعتها متاهضة للحركة الوطنية، الملك والإنجليز، للتدخل فى شئون الأحزاب الجديدة، بل إن يد القصر لم تكن بعيدة عن أحداث تلك الانشقاقات خاصة إخراج ماهر والنقراش عام ١٩٢٧، وعلى الأخص اقضاء مكرم بعد ذلك بخميس سنوات، إذ تؤكد جميع الدراسات أن «أحمد حسين باشا» رئيس الديوان الملكى كان «الفاعل الأول» لهذا الإقصاء.

أضيف إلى كل ذلك أن الأحزاب المنشقة كما أسمتها الوثائق، أو أحزاب الأقلية كما أسمتها دوائر الوفد، والشرذمات الوفدية كما تشخصها هذه الدراسة، حاولت أن تلعب دور البديل في الحياة الحزبية، وهي لم تنجح بقينا في أداء هذا الدور، والأخطر من ذلك أنها أضعفت دور «الأصيل» مما انعكست آثاره على الحياة الحزبية المصرية، وكانت آثارا بالسلب. وفي إطار هذا التشخيص تتابع الدور البديل لأحزاب الانشقاق الثلاثة في الحياة السياسية المصرية.

الأحزاب الدستوريون

والفصام الشخصية

الحزب الذي وضع رجاله دستور ١٩٢٣ كان أول من شارك في تعطيله ١٩٢٤ ثم كان أول من أوقف العمل به ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وأخيراً كان أول من تواطأ في تزوير انتخاباته ١٩٢٨.

والحزب الذي أقام سمعته على التصدي لأوتوقراطية القصر كان أول من شارك في وزارات زيور الملكية وأكثر من استجابة لمحاولات كل من مؤاد وقاروق لإبعاد الوفد عن السلطة.

والحزب الذي شكل رجاله غالبية الوفد المصري عام ١٩١٩ كان السيف المسلط الذي استخدعه الإنجليز طوال الوقت واستخدمه الملك بعض الوقت في ضرب الوفد.

ويمثل «الأحزاب الدستوريون» بذلك ظاهرة مرضية قلما انتبه لها دارسو التاريخ المصري المعاصر، ونعني بها انفصاماً في الشخصية عاش بها الحزب أغلب أعوامه الثلاثين، ولنبداً القصة من أولها.

جمع البداية ساد بين الأحزاب تصور مؤداه أنهم الجانب الأرجح وأن المستقبل معهم وضد سعد، وكان لهذا التصور ما يبرره، فمن الناحية الاجتماعية ضم الحزب «أوفر الناس مالا وأعزهم نفراً» على حد تعبير

«السياسة، الصحفية الناطقة باسم الدستوريين، ومن الناحية السياسية كان للحزب تجربة ماضية، فقد كان رجاله هم «عمد حزب الأمة». ثم إنهم لم يقصروا في الجهاد فقد كانوا بصحبة سعد في الثغرى، وعلى أبواب مؤتمر الصلح في باريس، وعلى مائدة المفاوضات في لندن.

تأسيساً على هذا التصور كانت مبادرتهم بإنشاء الحزب ١٩٢٢ قبل أن يبنى الوفد هيكله الحزبي ١٩٢٤. وكان تحركهم للتفاوض مع الإنجليز مما مهد لصدور تصريح ٢٨ فبراير وكان تشكيلهم للأغلبية العظمى من لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٢.

غير أن هذا التصور قد تبدد داخل صناديق أول انتخابات تجري بمقتضى الدستور الذى وضعوه، فرغم نظام التصويت على درجتين الذى ضعتوه هذا الدستور اعتقاداً منهم بأنه سوف يكفل لهم الأغلبية داخل البرلمان كانت المفاجأة عندما لم يلجح سوى ١١ مرشحاً دستورياً من أعضاء المجلس البالغ ٢١٤ عضواً مما سبب «خيبة أمل بلغت حد الفجعة» على حد تعبير مؤرخ الأحرار الدستوريين. أو كما قال الدكتور حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة الحزب: «نتائج الانتخابات زعزعت من ثقتنا إلى غير حدة ومن الخيبة وتزعزع الثقة بدأ الانقسام وعلى امتداد تاريخ الحزب شارك في المؤسسات الدستورية من منطلقات متناقضة.

ونبدأ «بالوزارة» فقد دخلها أول مرة في وزارة زيور الثانية مارس ١٩٢٥ مؤثلاً مع «الاتحاد» الحزب الملكى. وينقلب الموقف في وزارات عدلى الثانية وثروت الثانية والنحاس الأولى يونية ١٩٢٦ - يونية ١٩٢٨ عندما دخلها مؤثلاً مع الوفد، وكانت المرة الأولى والأخيرة التى يحدث فيها مثل هذا الائتلاف بين الوفد وجماعة من المنشقين عليه.

وينكس الدستوريون على أعقابهم مرة أخرى في وزارة محمد محمود الأولى يونية ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩ التى تشكل من الأحرار والاتحاديين للمرة الثانية وكانت آخر الوزارات التى شاركوا فيها إبان عهد الملك فؤاد.

أما في عهد فاروق فقد بدأ الدستوريون «طلاب سلطة» بالأساس إذ شاركوا في وزارات العهد مؤتلفين مع كل القوى السياسية التي كانت قائمة قبل بداية العهد أو ظهرت خلاله، حزب الشعب الملكي الانتخاب، والحزب الوطني، ثم الهيئة السعدية والكتلة الوفدية.

ونشئ «البرلمان» وقد دخله الدستوريون ببداية متواضعة للغاية بعد حصولهم على ١١ مقعداً في انتخابات ١٩٢٤ لم يبق منهم سوى ثمانية أعضاء بعد طرد عضو من المجلس وخروج عضوين على الحزب. وفي الانتخابات التي جرت في مارس من العام التالي ورغم الضغوط الهائلة التي مارسها «إسماعيل صدقي» وزير الداخلية لصالح أحزاب الحكومة، وكان الأحرار منها، فلم يحصلوا إلا على أربعين مقعداً ودخلوا المجلس الذي لم يستمر لأكثر من ثماني ساعات (٥) وتصل إلى انتخابات ١٩٢٦ والتي دخلها الحزب بعد اتفاق مع الوفد على ألا يناقسه في خمس وأربعين دائرة ورغم ذلك فاز الأحرار في خمس وعشرين منها فقط.

وأمام هذه الإحباطات المتتالية بدأت بعض دوائر الحزب تتحدث عن «إفلاس الديمقراطية»، وكانت هذه الدوائر هي التي صنعت أول تعطيل ساهر لدستور ١٩٢٢ هيما عرق بعهد «اليد الحديدية» من خلال وزارة محمد محمود الأولى ١٩٢٨ - ١٩٢٩.

وبعد سبع سنوات كاملة عاد الحزب إلى المجلس بخمسة عشر نائباً وذلك في الانتخابات التي جرت في إبريل ١٩٢٦ بعد سقوط عهد صدقي وعودة العمل بدستور ١٩٢٢.

ولم يتمتع الأحرار بوجود في البرلمان المصري كما تمتعوا في عهد فاروق، فقد حصلوا على أكثر من ٨٠ مقعداً في انتخابات ١٩٢٨، وعلى أكثر من ٧٠ مقعداً في انتخابات ١٩٤٥.

وكان وراء هذا الفوز التزوير الساهر في الانتخابات الأولى والنسحاب الوفدي الانتخابات الثانية.

ويؤكد الاستعراض السابق التناقضات التي وقع فيها «الأحرار الدستوريون» والتي صنعت ظاهرة الانقسام بين ما يرضى وما يمكن. وبين ما يقول وما يفعل.

غير أن هذه الظاهرة وإن كان ملمعاً أساسياً للحزب إلا أنها لم تكن كل ملامحه.

فمن ملامح الحزب موقف يكاد يكون ثابتاً في حسن العلاقة مع الإنجليز، أو ما اسماء الأخيرون «بخط الاعتدال الذي التزم به الحزب»، ولا شك أن دار اللدوب المسمى قد سعدت كثيراً برئاسة «محمد محمود»، الإنجليزى الثقافة للأحرار الدستوريين، وهى رئاسة احتلت أغلب سنى عمر الحزب ١٩٢٩ - ١٩٤١ وبلغت التنظر هنا أن الرجل كثيراً ما كان يصل للسلطة استرضاء للإنجليز، وكثيراً ما كان يبقى فيها رغم أنف جميع الأطراف، بمن فيهم الملك باستثناء الإنجليز.

من ملامح الأحرار الدستوريين أيضاً أنه قد ورث من حزب الأمة كونه «حزباً تحيويًا» يقوم على الصفوة من كبار الملاك والمثقفين، وقد انعكس هذا الملمع على المسيرة التاريخية للحزب.

١ - فقد كان دائماً بلا قاعدة، وقد وصفه المستر كير القائم بأعمال اللدوب المسمى البريطانى فى القاهرة فى تقرير له مؤرخ فى ٢٥ يناير ١٩٢٤ بقوله: «العديون فى الحقيقة ليسوا حزباً سياسياً بقدر ما هم مجموعة من الشخصيات الكبيرة ذات القناعات الخاصة».

وقد جرت محاولات عديدة من جانب الأحرار لتوفير هذه القاعدة دون فائدة، منها محاولة استقطاب مجموعات من الشباب التى كونت تنظيمات جديدة منذ الثلاثينيات فيما جرى من جانب محمد محمود لجذب شباب «مصر الفتاة» ومنها محاولة تطعيم الحزب بمجموعات أخرى من الشباب والتي وصلت عام ١٩٤٥ إلى إصدار هؤلاء لصحيفة باسمهم، ولكن لم تجد المحاولات.

٢ - أثر ذلك على مكانة «رئيس الحزب» ذلك أن «الأحرار الدستوريين» كان الحزب الوحيد الذي تمتعت فيه النخبة بسلطة أقوى من الرئيس مما يمكن الاستدلال عليه من تعاقب أكثر من شخصية على رئاسته: عدلى يكن، عبدالعزيز فهمي، محمد محمود، عبد العزيز فهمي مرة أخرى، وأخيراً الدكتور محمد حسين هيكل. ويلاحظ أنهم جميعاً باستثناء محمد محمود قد تركوا رئاسة الحزب قبل أن تلحقهم يد التوتون مثل الرؤساء الآخرين، ومما يمكن الاستدلال عليه من أن النخبة كان بإمكانها أحياناً الوقوف أمام رغبات الرئيس، مثل على ذلك رفض الدكتور هيكل رئيس تحرير السياسة نشر مقالات لمحمد محمود عام ١٩٢٧، وكان قدذاك نائباً لرئيس الحزب وقائماً بأعمال الرئيس، ومما يمكن الاستدلال عليه أخيراً من أن الحزب قد بقي للنحو أربع سنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٦، ١٩٣٩، دون رئيس، ورغم ذلك لم يتداع بنهاته.

وتسجيل هذا الملح يتطلب تحليلاً وتحفظاً.. فجمهورية الحزب كانت تحسب في مصر بالأساس لرصيد الرئيس الذي يستطیع تحريك الجماهير ضد منافسيه على القمة من الراغبين في مشاركته الزعامة. غير أنه يتبقى مع ذلك تسجيل تحفظ وهو أن تلك القاعدة التي أوردناها في هذا الملح لم تنطبق تماماً في عهد رئاسة محمد محمود للحزب، ولأسباب عديدة، فهو قد تميز عن عدلى يكن بقدرته التنظيمية وتكوينه النضالي، وغلب عبدالعزيز فهمي بأصوله الاجتماعية المتعددة من الشريعة العليا من كبار الملاك، برز عن الدكتور هيكل بمكانته السياسية التي صنعتها مناصب عليا تولاها، كرئاسة الوزارة لأكثر من مرة، وهو لم يصل إليه الدكتور.

٣ - لعب المثقفون دوراً في حزب الأحرار لم يلعبوه في أي حزب آخر، ومع ما هو معلوم من أن السياسة صحيفة الحزب التي كان يحررها هؤلاء اكتسبت مكانة متقدمة في عالم الصحافة لم يكتسبها الحزب في عالم السياسة فإن دور المثقفين المنفرد في الأحرار يمكن الاستدلال عليه

من أنهم قادوا الحزب في أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» أكثر مما عملوا في إطاره. فقد كان تبنى «السياسة» للشيخ على عبدالرازق وموقفها الصلب في الدفاع عن أفكاره، هو الذي قاد الأخير إلى خروج الدستوريين من وزارة زيور وانقضاء الائتلاف مع حزب الاتحاد، وهو ما لم يكن مخططاً له في سياسات الحزب. كما يمكن الاستدلال على الدور نفسه من أن آخر رؤساء الحزب، الدكتور محمد حسين هيكل كان أبرز مثفيه.

الهيئة السعدية

رجال العواصف

لم يعش رجلان في عين العاصفة بقدر ما عاش مؤسسها الهيئة السعدية، الدكتور أحمد ماهر «الوطني الصامت» كما أسماه سعد زغلول، ومحمود فهمي النقراشي «رجل كل المواقف» كما أسمته صحف الوفد، وقد ظلت العاصفة تلاحق الرجلين بأمداد تاريخهما السياسي، فقد قبض عليهما عام ١٩٢٢ بتهمة الاشتراك في اغتيال بعض رجال الأحرار الدستوريين، كما قبض عليهما عام ١٩٣٤ في قضية اغتيال المنير لى ستاك، وبقياً رهن المحاكمة خلال العامين التاليين.

واستمرت السلطات الإنجليزية في القاهرة بعد ذلك تتعقب الرجلين وتسعى لئلا توليهم المناصب العامة أو اشتراكهما في وفود المفاوضات المصرية، وإن لم تلجج تماماً في مساعها.

ويؤمن الرجلان الهيئة السعدية أوائل ١٩٣٨ وتستمر الحجة العاصفة. ففي ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٤ ولأول مرة في تاريخ مصر المعاصر ينزل رئيس الوزراء إلى الجامعة ليواجه بنفسه، وبدون أية حراسة، مظاهرات الطلاب المعادية، وكان الدكتور أحمد ماهر. وفي ٢٤ فبراير عام ١٩٤٥ يلقي نفس الرجل مصيره في أول حادث اغتيال لرئيس وزراء مصري منذ حادث بطرس غالي فبراير ١٩١٠. وفي ٩ فبراير ١٩٤٦

تفجر في وجه الحياة السياسية المصرية «حادثة كوبرى عباس» الشهيرة التي التصقت باسم رئيس الوزارة، محمود فهمى النقراشى، وفي مايو عام ١٩٤٨ تدخل مصر حرب فلسطين على عهد الرجل نفسه، وبعد شهر قليلة وفي ٢٨ ديسمبر من السنة نفسها وقع النقراشى صريعاً ضحية لحادث اغتيال آخر يلحق برقيقه، وب نفس الطريقة العاصفة، بعد أقل من أربع سنوات.

ومع تاريخ الرجلين العاصف كانت هناك قدراتهما التي نوهت بها الوثائق البريطانية فوصفت ماهر «بالبرلماني المتمكن» ورأت لدى النقراشى «إمكانات تنظيمية لا تبارى»

وكان محتماً أن تؤثر طبيعة الرجلين وقدراتهما على الهيئة السعدية جنباً إلى جنب مع ظروف المرحلة التي عاشها الحزب الجديد ١٩٢٨ - ١٩٥٢.

من هذه الظروف مواجهة مصر لتطورات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ومنها دخولها لحرب فلسطين ١٩٤٨، ومنها التآكل الظاهر للتفوذ البريطاني بعد الحرب وما ترتب عليه، ومنها نمو قوى حزبية جديدة ذات طابع أيديولوجي لعبت دوراً مهماً في الشارع السياسى المصرى.

ومن الفهم لم طبيعة ماهر والنقراشى وتاريخهما ومن الإدراك لظروف المرحلة، بالإمكان تعقب حياة الهيئة السعدية من أولها لآخرها. وأهم ما نخرج به من هذا التعقب ضعف دور «البديل» للوفد، الذي كان يقوم به الدستوريون واحتلال السعديين بسرعة لهذا الدور.

ساعد على ذلك مرض محمد محمود ثم وفاته ١٩٤٠ - ١٩٤١، واقتتاد الأحرار للزعيم القوى، بالإضافة إلى غياب القدرة التنظيمية من الأصل. وقد تم احتلال السعديين لمكان الدستوريين ومكانتهم بسرعة ملحوظة، فقد حازوا في الانتخابات التي جرت عام ١٩٢٨، والتي رؤرتها حكومة محمد محمود، على عدد من المقاعد يقارب مقاعد الدستوريين (٨٠)، رغم أنهم لم يكونوا من أحزاب الحكومة.

واستمر التواجد السعدي في البرلمان المصري في تصاعد حتى إنهم حصلوا في انتخاب ١٩٤٥ على ١٢٥ مقعدًا مقابل ٧٤ فقط للدستوريين، وفي الانتخابات التي قاطعها الوفد. ولم يكن هناك بد من دخول السعديين إلى الوزارة، وهو ما حدث في وزارة محمد محمود الرابعة التي تشكلت في ٢٤ يونيو ١٩٢٨ التي دخلوها مع الدستوريين (خمس وخمسة بالإضافة إلى ثلاثة مستقلين). وبعد أن سقطت وزارة محمد محمود كانت الهيئة السعدية الحزب الوحيد في وزارات علي ماهر وحسن صبري.

ويزداد التواجد السعدي في الوزارة بعد سقوط الوفد في أكتوبر عام ١٩٤٤، فقد تولى رئيس الهيئة السعدية رئاسة خمس وزارات (وزارتان برئاسة أحمد ماهر وأخريان برئاسة النقراشي وخامسة برئاسة إبراهيم عبد الهادي).

غير أن نور البديل والوجود السعدي القوي في السلطة كان محسوبًا على الحزب وليس له، فهو من ناحية قد اعتمد على قوة السلطة مما لم يشجعه إلى استخدام قدرات للتنظيم الجماهيري كان يملكها زعماءه، وهو من ناحية أخرى قد اتخذ قرار اشتراك مصر في حرب فلسطين دون أن يكون لرئيس الوزراء النقراشي باشا، أي دور في صنع القرار، وهو أخيرًا قد اتخذ موقفًا متشددًا خلال الحرب العالمية الثانية لجر مصر إلى صف الاشتراك في الحرب مع بريطانيا بينما كان زعيماء قد استمدا شهرتهما من قبل من مواقفهما الصلبة ضد الإنجليز.

وقد أدت كل تلك المتغيرات إلى اعتقاد السعديين للشعبية مما يتضح من ضعف توزيع الصحف الناطقة باسمهم، الدستور ثم الأساس، بالرغم من استعانتها بكبار الكتاب مثل عباس العقاد، صحيح أن صحيفة «أخبار اليوم» التاجعة قد حاولت منذ صدورهما في أواخر ١٩٤٤ الترويج للحزب غير أن ذلك لم يكن كافيًا.

ثم إنها أدت أخيرًا إلى تحول الحزب، خاصة بعد اغتيال النقراشي، إلى شبح حزب الأمر الذي دفع القصر عام ١٩٤٩ إلى الاستغناء عن

البتديل والعودة للأصيل مما مهد لرجوع الوفد... وكان هذا الاستفتاء بمثابة النهاية الحقيقية لحزب السعديين رغم أنه بقي من الناحية الرسمية حتى إلغاء الأحزاب عام ١٩٥٣.

الكتلة الوفدية، مكرميون أولاً وأخيراً

بالرغم من أن الانشقاق الرابع الذي قاده مكرم عبید قد بدأ في صيف ١٩٤٢ غير أنه استمر لأكثر من عامين وحتى أكتوبر عام ١٩٤٤ مجرد انشقاق.

السبب أن مكرم عبید وزجاله الذين فوجروا أزمة الكتاب الأسود واجهوا حكومة وفدية تتمتع بكل أساليب السلطة المستمدة من الأحكام العرفية التي اقتضتها ظروف الحرب، من ثم فقد ألقى من ألقى منهم في المعتقل بمن فيهم مكرم نفسه وطورد الآخرون.

بإقالة وزارة النحاس السادسة وتشكيل وزارة أحمد ماهر الأولى في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ خرج مكرم من المعتقل لوزارة المالية كما تولى رجاله ثلاثة مناصب وزارية أخرى.

وفي ظل هذا التحول الدرامي سمي مكرم حزبه، وكان الكتلة الوفدية، بعد أن كان بعض أنصاره قد تسموا «بالكتلة المستقلة» وفي الظروف نفسها انضم عدد جديد من النواب الوفديين السابقين إلى الحزب الجديد، وتصور مكرم بهذا أنه «وريث الوفد» على حد تقرير للورد كيلون.

قوى من هذا التصور أن حزبه قد نال من المقاعد الوزارية العدد نفسه الذي ناله كل من السعديين والأحرار، أكثر من ذلك فإن القصر قد ظاهر مكرم ومجموعته عندما أصر على توزيع مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التي كان مزمعاً أن تجرى في أوائل ١٩٤٥ فقال المكرميون العدد نفسه الذي خصص للسعديين والأحرار (٥٥ لكل).

وتجرى الانتخابات، ورغم عدم دخول السعديين والأحرار في المناقصة في الدوائر التي خصصت للكتلة، ورغم مقاطعة الوفد للانتخابات، لم يحصل رجال الكتلة إلا على ٢٩ مقعداً من مجموع المقاعد الخمسة والخمسين ومن مجموع مقاعد المجلس البالغ ٢٦٤ مقعداً، بنسبة لا تزيد على ١١٪.

وكان معنى تلك النتيجة تحول التصورات المتفائلة إلى سراب، وكان لذلك أسبابه.

أهم تلك الأسباب، في رأينا، ذلك الانحياز الواضح الذي أبداه مكرم تجاه القصر فور خروجه من المعتقل، وتركه للتقرير الأسبوعي رقم ٩٧ الذي كتبه اللورد كيلرن وصف ما جرى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٤٤، بعد يوم واحد من الإفراج عن مكرم، قال المنقهر البريطاني «وجه مكرم عبيد خطبة من شرفة وزارة المالية طالب فيها الحضور أولاً بالهتاف بحياة الملك فاروق.. وقال إنه سوف يعمل في المستقبل هو وزملاؤه على الوفاء بمتطلبات الملك التي جاءت في تأليف مرسوم الوزارة.. وأنه سوف يعمل على تحسين حال العمال بشرط إسقاط فؤاد سراج الدين من رئاسة نقاباتهم لأن قائدهم الصحيح هو الملك فاروق العامل الأول».

ومثل هذا الخطاب وغيره من التصرفات المكرمية التي تضمنت بالولاء للقصر قد قلبت تاريخاً طويلاً من الصلابة الوظيفية صلعه الرجل، وكانت لابد في النهاية أن تنعكس بالسلب على حجم حزبه.

سبب آخر تمثل في تلك المغالاة في المزج بين مكرم والكتلة حتى بدا الحزب وكأنه «ملكية خاصة» لرئيسه، وبالتالي غلبت الاعتبارات الشخصية على الاعتبارات العامة في مسيرة الكتلة مما عجل بنهايته.

فقد دخلت «الكتلة» الوزارة من متعلق شخصي تماماً مما أثر تأثيراً كبيراً على انسجامها في تلك الفترة، ذلك أن مكرم عبيد «المجاهد الكبير» وابن سعد زغلول البكر، بعد خروجه من الوفد لم يستطع أن يتفهم حقيقة

وهي أنه كان كبيراً بالحزب الشعبي لا العكس، كما أنه من ناحية أخرى ظل ينظر إلى زملائه في الوزارة من خلال حجم كل منهم في إطار وجوده داخل الحزب الكبير، وكان حجمه في هذا الإطار أكبر كثيراً من حجم أحمد ماهر والنقراشي زعيمين السعديين.

ولاشك أن هذا الفهم وتلك النظرة قد سببا كثيراً من المتاعب خاصة للوزارة التي ترأسها النقراشي بعد اغتيال ماهر لدرجة أنه قد سبب استقالة الوزارة، وكان من بين أسباب استقالتها انسحاب مكرم عبيد ورجال الكتلة الوفدية منها في ١٤ فبراير ١٩٤٦، وكان هذا الانسحاب آخر عهد لمكرم أو حزب الكتلة في الوزارة.

أما بالنسبة للصحافة فإن إصدار جريدة الكتلة عام ١٩٤٤ قد غلب عليه تعاملاً الطابع الشخصي، فبالإضافة إلى أن صاحبها كان مكرم باشا نفسه، فإن شخصية الرجل قد طغت على كل صفحة من صفحات الجريدة صحيح أن مكرم عبيد كان من أصحاب القدرة البلاغية الشهيرة خلال تلك الحقبة، بيد أن هذه القدرة وحدها كان يمكن أن تكفل توزيع الصحيفة لبعض الوقت وبين بعض الأوساط، ثم تأخذ بعد ذلك حجم الحزب فتصبح صحيفة صغيرة لحزب صغير.

يبقى السبب الأخير من أسباب تضائل أهمية حزب آخر من المنشقين وهو أن الزمن لم يكن في صالح هذا النوع من الأحزاب، فالكتلة ظهرت في وقت كان التيار السياسي العام قد أخذ في الاتجاه إلى الجماعات الأيديولوجية، وهو تحول قد أثر في الوفد نفسه وكان من البديهي أن يؤثر بشكل أصعب في مجموعات المنشقين عنه.



الفصل التاسع

الحزب الوطني أسير التاريخ

ليس بالتاريخ وحده تحيا الأحزاب... حقيقة عجز الحزب الوطني خلال التجربة الثانية عن استيعابها مما أثر في تاريخه في تلك المرحلة أيما تأثير. واستقرأ تاريخ الحزب الوطني على امتداد الفترة بين عامي ١٩١٩ و١٩٥٣. يؤكد أنه وقع أسيراً لتاريخه خلال التجربة الأولى ١٩٠٧ - ١٩١٤، ويفسر بالتالي ما أصابه من هزال رغم المحاولات التي جرت خلال الأربعينيات ومطلع الخمسينيات لتفكاك من الأسر، ويبدو مدى الهزال من أكثر من حقيقة.

١ - على امتداد الفترة موضع الدراسة شارك الحزب الوطني في أغلب انتخابات المرحلة. بما فيها انتخابات سدي ١٩٢٠، التي قاطعتها مائت الأحزاب.

رغم ذلك فإن مجموع المقاعد التي كان يحصل عليه كانت لا تزيد في الأغلب على أصابع اليد الواحدة ٤ من ٢١٤ في أول انتخابات عام ١٩٢٤. وقد تتعدى ذلك أحياناً ولكنها لا تزيد على أصابع اليدين ٦ مقاعد من ٣١٩ في آخر انتخابات عام ١٩٥٠. وهي في الحالين لم تزيد نسبتها على ٢٪.

الأكثر من ذلك أن تلك المقاعد القليلة كان يحصل عليها أصحابها من أعضاء الحزب الوطني بمكائنتهم الأسرية أو الشخصية «الصوقاني - الراجحي - أباطة» أكثر مما كانوا يحصلون عليها بصفتهن الحزبية.

٢ - لم يدخل الحزب الوزارة وتلحق عشرين عامًا بعد بدء التجربة الثانية، وكان أول دخوله عام ١٩٣٨ حين شارك رئيسه «حافظ رمضان» في وزارة محمد محمود الثانية، ثم في وزارة حسن صبري (١٩٤٠)، ثم في وزارات أحمد ماهر والتفراشي (١٩٤١ - ١٩٤٥)، ومرة واحدة دخل الحزب بوزيرين هما محمد زكي علي وعبد الرحمن الراجحي في وزارة حسن سري الثالثة التي عمرت أقل من أربعة أشهر «يوليو - نوفمبر ١٩٤٩».

وحتى هذا الدخول الشاحب للغاية لم يحدث نتيجة لمكانة الحزب السياسية، بقدر ما حدث نتيجة لسياسات القصر في تلك الفترة القائمة على تجميع صفوف أحزاب الأقلية ضد الوفد، ونتيجة لسياسات زعامة الحزب التي اصطفت طوال الوقت بروح الانحياز لمرأى عاهدين.

٣ - لم يتمتع الحزب بجماعية تذكر خلال تلك المرحلة وقد سلم رجاله بذلك حتى أنهم قبلوا أن تنشر صحيفتهم «الواء الجديد» في عددها الثاني الصادر في ٢٥ فبراير عام ١٩٤٩ رأيًا بهذا العلن في حزبهم. وكان هذا الرأي للأستاذ «إحسان عبد القدوس» الصحفي المعروف، والذي قال بالحرف الواحد «.. رأيي في الحزب الوطني أنه «حزب طيب وابن حلال» أقوالها وعلى شفهي الانتماء نفسها التي أقابل بها رجلًا طيب الأخلاق نقي الضمير قويم المبادئ صريح الرأي. ولكن ليس له بأس ولا يخشى منه خطر؛ لأنه خجول مغفل عديم الأنصار عديم الحيلة».

وكان على الحزب الوطني خلال التجربة الثانية أن يسعى منذ البداية إلى تعديل توجهاته الأساسية التي كانت سائدة قبل عام ١٩١٤ ولم تعد بأي حال تتلاءم مع أوضاع ما بعد ١٩١٩، وعلى الرغم من بعض النجاح

الذي أصاب هذا المسعى فإن مجموع مواقف حزب «حافظ ومضانه» ووسائله ظلت أسيرة لمواقف ووسائل حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، وكانت مياه كثيرة قد جرت تحت الجسور ولم تعد الأيام نفس الأيام.

وكما أن تعديل التوجهات يستحق الدراسة فإن جمود المواقف والوسائل يتطلب الرصد، ثم أخيراً فإن المحاولة التي جرت لتهز الجمود والفكاك من الأسر تستوجب التسجيل،

تعديل التوجهات

قامت التوجهات الأساسية للحزب الوطني قبل ١٩١٩ على ثلاث ركائز، أولاً، عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال البريطاني، تاهيك عن الحماية، والعمل على لنويع القضية المصرية، وقامت الركيزة الثانية على التمسك بالجامعة الإسلامية وعلى التحول للخلافة العثمانية باعتبارها مركز هذه الجامعة، أما الركيزة الثالثة والتي ظهرت خلال الحرب أكثر من أي وقت مضى، فقد قامت على عدم الاعتراف بغير الخديو عباس الثاني حاكماً شرعياً على البلاد. وقد تأسس هذا الموقف على اعتبارهين.. أولهما: عودة تحسين العلاقة بين الحزب وبين الخديو مرة أخرى خلال ظروف الحرب نتيجة لوجود الحزب وعباس الثاني في المعسكر نفسه.. معسكر الانحياز للدولة العثمانية ضد الإنجليز، وحلفائهم، وثانيهما: رفض الاعتراف بالحكام الذين خلفوا عباس الثاني ممن نصبهم الإنجليز، السلطان حسين كامل ثم السلطان هُؤلا الأول، لأن معنى الاعتراف بهؤلاء اعتراف بنظام الحماية الذي ترتب عليه خلق عباس الثاني وحكم هذين السلطانين على التوالي.

ومع نهاية الحرب، ثم قيام ثورة ١٩١٩، واجه الحزب الوطني علماً غير العالم الذي عرفه، ديبيلوماسية القرن التاسع عشر التي كانت تقوم على التوازنات والتكتلات التي لعب عليها الحزب حل محلها ديبيلوماسية جديدة كانت بريطانية قطبها، وفكرة الجامعة الإسلامية كانت قد تضعضعت

ليقوم بدلاً عنها الانتعاش الوطني الذي جسده ثورة ١٩١٩، وسادة قصر عابدين، باسم السلاطين أو الملوك، كانوا قد ولدوا وجودهم الذي صنعه الحكام الإنجليز.. باختصار فقد تقوضت ركائز العالم الذي عرفوه إبان التجربة الحزبية الأولى وحلت محله ركائز أخرى تطلبت تعديلات في التوجهات، ولم يكن ذلك لهتم بسهولة، فقد استغرق نحو أربع سنوات، خاصة إذا ما وضعنا في الحسبان أن الحزب كان قد فقد رئيسه بعد وفاة فريد، وأنه كان يعلم شعله بعد الانقضاء الذي شهدته فترة الحرب بين زعامته التي هاجرت إلى المنفى وبين قواعد الموجودة في مصر.. ودعونا نتابع عملية التلمذة وتعديل التوجهات.

بدأت عودة الحزب الوطني إلى نشاطه في مصر في أوائل عام ١٩٢٠ من خلال صحيفتين صغيرتين هما «المحرسة» التي كانت تصدر في القاهرة، و«الأمة» التي كانت تصدر في الإسكندرية، ومن مقال طويل عن برنامج الحزب نشرته الصحيفة الأولى في ١٧ فبراير عام ١٩٢٠ يتضح استمرار تمسك قيادته بعالمها القديم عالم التعاطف مع تركيا والإيمان بدولية الممثلة المصرية.

ويبقى التمسك بالرداء القديم خلال العام التالي، ورغم الساع نشاط الحزب، ورغم صدور صحيفة ناطقة بلسانه، هي «الواء المصري» التي كان يملكها ويرأس تحريرها «حافظ بك رمضان» عضو اللجنة الإدارية للحزب، فقد استمر الحزب على رفضه الاعتراف بالتغيرات التي أصابت وضع مصر منذ إعلان الحملة البريطانية عليها قبل ذلك بسبع سنوات، وقد أوقفه هذا الرفض في مازق في سبتمبر عام ١٩٢١ حين تبادل نائب رئيس الحزب «علي فهمي كامل» مع الخديو عباس عنداً من البرقيات تجاهلاً فيها تمامًا السلطان فؤاد مما دعا السلطات العسكرية البريطانية إلى إصدار أوامرها بطرد كامل من البلاد «لانتهاكه حقوق عظمة السلطان»، ثم تبعت ذلك بتعطيل اللواء لسنة شهوز لتجاهلها «حق سيادة عظمة السلطان».

خلال عام ١٩٢٢ وبعد عودة اللواء المصري للظهور في ٢٢ مارس كان «حافظ رمضان» محور نشاط الحزب، وإن بقي رجاله. رغم صدور تصريح ٢٨ فبراير، يدعون لدولية القضية المصرية في الوقت نفسه تزايد طرحهم لشعار «لا مقايضة إلا بعد الجلاء والاستقلال الكامل لمصر والسودان توابعهما من منابع النيل إلى مصبه».

في أكتوبر من العام نفسه وجهت الدعوة لعدد من رجال الحزب للمسفر إلى تركيا والتباحث مع المسئولين فيها بشأن تمثيل مصر في مؤتمر لوزان الذي عقد في العام التالي، وهناك التقى هؤلاء مع أتباع سعد زغلول وشكلت المجموعتان وقتاً واحداً عرف «بالوفد المصري».

ومن فندق الإكسلسيور بروما أصدر الوفدان ما أسماه «بالميثاق الوطني» في ١٤ نوفمبر ١٩٢٢. وقد أصبح هذا الميثاق برنامجاً للحزب الوطني خلال فترة التجربة الثانية، وقد تضمن ثمانية مبادئ تشدد على ضرورة الجلاء وحيدة قناة السويس وعدم الاعتراف باتفاقيتي ١٨٩٩ ومقاومة أي محاولة للتفاوض مع بريطانيا، وكان خطوة مهمة في طريق تعديل التوجهات.

في ٨ مايو عام ١٩٢٢ حدث شيء مهم في تاريخ الحزب الوطني وذلك حين اجتمع ١٧ من أعضاء اللجنة الإدارية وقاموا بانتخاب حافظ بك رمضان رئيساً للحزب وذلك أثناء غياب نائبه رئيس الحزب خارج مصر، على فهمي كامل في لوزان وأحمد لطفي في استنبول. وكان بذلك الرئيس الثالث والأخير بعد مصطفى كامل ومحمد فريد.

ومصدر قيمة هذا الحدث ليس في أن الحزب قد ملأ منصب الرئاسة بعد خلوه بأربع سنوات. وخطأ بذلك خطوة مهمة نحو للممة الشمل، الأهم من ذلك أن «الوطنيين» قد تمكنوا من خلال ذلك العمل، وفي أعقابها، من تعديل أغلب توجهات الحزب القديمة، خاصة ما اتصل منها بعلاقاته التقليدية بتركيا وولائه المهود للخديو.

سجلت التقارير السرية البريطانية هذا التحول، فقد جاء في تقرير منها مؤرخ في يوليو ١٩٢٣ ما نصه «يسمى الحزب الوطني الآن تحت قيادة حافظ رمضان إلى إنهاء روابطه الخارجية مع الكماليين (تركيا) والخديو السابق، ومن هنا جاء اعتراف رئيس الحزب بالملك فؤاد». وتضمن تقرير آخر مؤرخ في إبريل ١٩٢٤ ما نصه «هناك اتجاه في صفوف الحزب الوطني نحو التخلص من الأعضاء السابقين مع لهم علاقة خاصة بالخديو السابق مثل علي فهمي كامل وأحمد لطفي».

ورغم تعديل التوجهات الأساسية للحزب الوطني بعد ١٩٢٣ فقد ظل أسيرًا لتأريظه قبل ١٩١٩ مما يمكن تبيينه بسهولة من متابعة مسيرة الحزب خلال التجربة الثانية.

جمود المواقف وثبات الوسائل:

المواقف التي اتخذها الحزب الوطني خلال الثلاثين عامًا الممتدة بين ١٩٢٣ و ١٩٥٣ تجاه الإنجليز أو القصر أو الوفد قد تأثرت بشكل حاد بتاريخه خلال التجربة الأولى، وليس من تفسير لعدم منطقية بعض هذه المواقف إلا بالرجوع لذلك التاريخ.

ونبدأ بموقف الحزب تجاه الإنجليز حين رفع شعاره المشهور «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» وهذا الموقف مقبول عندما يملك الحزب الذي تبناه بدائل أخرى لبلوغ الأهداف الوطنية، ولتكن المقاطعة الاقتصادية، أو تحريك الشارع المصري ضد الوجود الاستعماري، وقد يصل الأمر إلى تعجير أعمال العنف الشامل في ثورة شعبية كما حدث في ثورة ١٩١٩.

أما أن يكون هذا الموقف بدون بديل فهو يتحول إلى شكل «الدون كيشوتية» الذي يشم باللامنتطقية.

وقد وضع هذا الموقف الحزب الوطني في عزلة واضحة عن سائر الأحزاب البرلمانية حتى إنه كان الحزب الوحيد الذي عارض معاهدة ١٩٣٦ وصوت نوابه في مجلس النواب ضدها.

ولا تفسير لمثل هذا الموقف إلا القناعة التي ورثها «الوطنيون» عن أسلافهم زعماء الحزب في تجربته الأولى، وتقوم هذه القناعة على أن الوجود البريطاني «غير شرعي» وأن أي تفاوض معه قد يفضي عليه شرعية رأوا أنه في شديد الحاجة إليها.

ومثل هذه القناعة كانت في مكانها في ضوء وضع مصر الدولي قبل عام ١٩١٤، أما بعد إعلان الحماية في ذلك العام والمتغيرات التي عرفت بها البلاد بدءاً من ثورة ١٩١٩ ووصولاً إلى الاعتراف باستقلال مصر في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، فإن استمرار الموقف نفسه إنما كان يحمل قدرًا من التصلب القائم على عدم استيعاب تلك المتغيرات أكثر مما كان يحمل من أسباب الصلابة الوطنية التي رمز لها الحزب في مرحلته الأولى.

وقع «الحزب الوطني» أيضًا في أسر تاريخه بالنسبة لموقفه من «قصر عابدين» والذي اتسم على العموم، وباستثناءات بسيطة، بالعلاقة الودية مع سيد القصر.

وما حدث في الفترة ما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٢ من اشتداد العداء بين الحزب وبين فؤاد الأول لم يكن خروجًا عن خط هذه العلاقة بقدر ما كان خلافًا حول سيد القصر الشرعي.. الحديدي المخلوع عباس الثاني الذي استمد شرعيته من فرمان توليته أم السلطان القائم فؤاد الذي حصل على عرشه بإرادة إنجليزية.. وبعد أن حسمت هذه القضية عادت العلاقة بين الحزب وسراي عابدين إلى وضعها التقليدي..

والعلاقة الودية بين القصر وبين الحزب الوطني خلال التجربة الأولى كان لها ما يبررها خاصة فيما اتصل بالتعاون بين الطرفين في مواجهة الوجود الإنجليزي.. غير أنه خلال التجربة الثانية لم يكن لاستمرار العلاقة نفسها مبرر واحد وذلك لأكثر من سبب.

فمن ناحية شهدت فترة الثلاثين عامًا، عمر الحزب في تجربته الثانية، غلبة روح التعاون الذي كان يصل أحيانًا إلى حد التحالف بين الملك فؤاد

أو الملك فاروق من بعده وبين الإنجليز، وهو تحالف أمَلته المواقف المشتركة بين الطرفين ضد الحركة الوطنية التي كان يمثلها الوفد.

ومن ناحية أخرى أدت محاولات استئثار قصر عابدين بالسلطة والتزوع إلى شكل من الحكم الأوتوقراطي إلى سعى أغلب القوى الوطنية إلى مقاومة هذا الاتجاه، ولم يكن الحزب الوطني إحداهما..

ولاشك أن مثل هذا الموقف قد أوقع الحزب العتيق في حرج. وقد وصل هذا الحرج إلى مداه نتيجة لوقف «الوطنيين» من عهد صدقي، فقد تضرعوا بتأييد هذا العهد الملكي، رغم إدانته من جانب كافة أطراف العمل الوطني في مصر. والأخطر من ذلك أنهم شاركوا في برلمان صدقي فكانوا الحزب الوحيد الذي دخل هذا البرلمان حيث حصل على ثمانية مقاعد. جنباً إلى جنب مع حزبي الملك «الشعب» الذي حصل على ٨١ مقعداً، والاتحاد الذي فاز في ٢٨ دائرة.

ومثل هذا التحالف مع قصر عابدين والذي كان سبباً من أسباب قوة الحزب الوطني، خاصة على عهد مصطفى كامل، كان من أهم عناصر ضعفه على عهد حافظ رمضان، ففي السياسة لا تعرف التحالفات الدائمة ولكن تعرف المصالح الدائمة، وهو الدرس الذي لم يستوعبه «الوطنيون» خلال التجربة الحزبية الثانية، جموداً عند موقف تاريخي كانت قد تغيرت الظروف التي صنعتها.

ووقع «الحزب الوطني» في أسر التاريخ في موقفه من الوفد، فبعد سبع سنوات في المنفى، وبعد تفجر ثورة ١٩١٩ عاد «الوطنيون» ليجدوا المكان الذي احتلوه قبل الحرب كحزب أغلبية وقد استولى عليه آخرون.

وبدلاً من أن يتفهموا الدواعي التاريخية التي أدت إلى التقيير، وبدلاً من أن يستوعبوا الواقع الجديد ويعملوا على التكيف معه، امتلأت نفوسهم بالمرارة واتخذوا موقف العداة على طول الخط تجاه من احتلوا موقعهم في التجربة الأولى.

صحيح أنه مع قيام الثورة ساندت بعض عناصر الحزب الوطنى الوفد ورجاله، ويقدم أمين الرافعى نموذجاً لهذا عندما جعل من جريسته «الأخبار» الصحيفة الناطقة باسم الوفد. ولكن قبل أن يمضى وقت طويل يأخذ «الوطنيون» بمن فيهم أمين الرافعى صف العداء من الوفد ويتجمدون فيه بامتداد بقية سنوات التجربة، ولم يفوت أى من الطرفين الفرصة للتيل من الآخر.

فى أعقاب عودة الشيخ جباويش إلى مصر عام ١٩٢٢، ورئاسته لتحرير اللواء فى العام التالى، تنشب معركة مع الصحافة الوفدية تتهمه فيها بأنه «آلة فى يد السياسة الإنجليزية تستعمله فى تقسيم الوحدة القومية» وفى عام ١٩٢٤ تسبب مجموعة النواب المحذوق من أعضاء الحزب فى البرلمان على رأسهم عبدالرحمن الرافعى، مضايقات شديدة لوزارة سعد، وفى عام ١٩٢٥ يتجح المسعديون فى إسقاط أحمد لطفى وككل الحزب الوطنى فى انتخابات نقابة المحامين.

ويرحل سعد ويبقى خط العداء ثابتاً، وفى عام ١٩٢٨ تنفجر معركة صحفية، كان قطبها الأول الكاتب الوفدى وقتذاك عباس العقاد، وكان قطبها من جانب الحزب الوطنى أحمد رفيق الذى وصف العقاد بأنه «العامل المأجور» وفى عام ١٩٣١ يدخل «الوطنيون» برلمان صدقى نكابة فى الوفد، ويكونون بعد ذلك بخمس سنوات فى طليعة القوى المعارضة لمعاهدة ١٩٣٦ التى وقعها رئيس الوفد، ويهتبلون عام ١٩٤٢ حادث ٤ فبراير المشهور للتشهير بالزعامة الوفدية ويستمررون على نفس النهج حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية.

ونتج عن جمود موقف الحزب الوطنى فى صف العداء للوفد أن تحالف مع شتى القوى التى عادت «الحزب الكبير» مهما كان موقع هذه القوة.

فهو وإن تحالف مع الملك أصلاً بحكم علاقة تقليدية بالود مع قصر عابدين فقد قوى هذا التحالف وصنع استعرازيته عداء مشترك من الطرفين للوحد.

وهو قد تحالف مع جماعة مصر الفتاة منذ ظهورها خلال الثلاثينيات نتيجة للموقف المتشدد لشباب هذه الجماعة في عدائهم للوحد.

وهو أخيراً قد تحالف مع الأحزاب المنشقة، الدستوريين والسعديين والكتليين، والتلف معها في وزارات ما قبل ١٩١٢، لا لسبب إلا أن هذا الائتلاف كان موجهاً أساساً ضد الوحد.

والجمود عند صف العداء قد دفع الحزب إلى هذه التوافقات المتناقضة مما كان محسوباً بالتقطع على الحزب الوطني.

وكما وقع حزب رمضان أسيراً لحزب مصطفى كامل ومحمد فريد في موافقه، فقد وقع بنفس الدرجة في الأسر التاريخي لحزب التجربة الأولى في أساليبه.

ويثير دهشة الباحثين أن أهم الاغتيالات السياسية في تاريخ مصر المعاصر قام بها أعضاء من الحزب الوطني أو ممن انتسبوا إليه .. أهم حادثة اغتيال قبل الحرب الأولى كانت اغتيال رئيس التنظر المصري بطرس باشا غالى عام ١٩١٠ قام بها «إبراهيم الورداني» عضو الحزب الوطني.

وشهدت فترة التجربة الحزبية الثانية أربعاً من جرائم الاغتيالات السياسية الكبرى، السهرلى سناك سردار الجيش المصري، وحاكم عام السودان عام ١٩٢٤، الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصري (١٩٤٥)، أمين باشا عثمان، وزير المالية في وزارة النحاس السادسة وأقرب الساسة المصريين للسفارة البريطانية (١٩١٦)، محمود فهمى النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري (١٩٤٨).

ويستثاء النقراشي الذي اغتاله «الإخوان المسلمون» فإن الجرائم الثلاث الأولى ارتكبتها أعضاء من الحزب الوطني خلال المرحلة الثانية ..

الجمعية التي قامت باغتيال السردار تكونت من أولاد عنایت (عبد الحمید وعبد القتاح) وانضم إليهما عدد من شباب الحزب الوطنی مثل الحاج أحمد رمضان (یان) ومحمود عثمان وإبراهيم موسى، ولم ينكر أهم أعضاء هذه الجمعية، شفيق منصور، انتماءه السياسي للحزب الوطنی أثناء التحقيق معه.

محمود عيسى عومش الله قاتل أحمد ماهر كان متحامياً شاباً من أعضاء الحزب الوطنی أيضاً.

عصبة الشباب التي تولت اغتيال أمين عثمان على رأسهم حميد توفيق وأنور السادات وسعد الدين كانت قد استقطبتهم قبل الحادث إحدى الجمعيات السرية التابعة للحزب الوطنی.

ولجوء الحزب الوطنی لأسلوب الاغتيال السياسي خلال التجربة الأولى كان مفهوماً على ضوء ما لجأت إليه السلطة من سياسات قمعية تجاهه، أما استمرار لجوئه لنفس الأسلوب في عهد وزارة الشعب (١٩٢٤)، أو في عهد ماهر والنقراشي (١٩٤٥ - ١٩٤٦) وهي عهود كان الحزب الوطنی ممثلاً فيها من خلال اشتراك رئيسه حافظ رمضان في وزاراتها فهو الأمر غير المفهوم.

وليس من تفسير لذلك التناقض سوى أن العمل السري الذي كان من أهم وسائل العمل الحزبي «للوطنيين» خلال التجربة الأولى، قد استمر الوسيلة الأهم لهذا العمل خلال التجربة الثانية، وهو لون من أسرار التاريخ.

ولا يكفى هذا التفسير بالنسبة لاغتيال أحمد ماهر وأمين عثمان حين كان الحزب ممثلاً في السلطة من خلال زعامته ولا تفسير لذلك إلا أن انقساماً قد حدث بين هذه الزعامة وبين القواعد الشبابية التي كانت قد انضمت إليه مؤخراً، مما يمثل محاولة من جانب هؤلاء لتفكاك من أسر التاريخ.

محاولات الفكاك من الأسر :

علاقة خاصة للغاية نشأت بين الحزب الوطنى وجماعة مصر الفتاة التى برزت على الساحة السياسية فى مصر عام ١٩٢٢ .

ومصدر هذه الخصوصية أن جماعة الشباب التى كونت مصر الفتاة استلهمت روح مصطفى كامل وكانت تحتفل به كل عام، واتخذت موقفاً عدائيا من الوفد مما كان يتطابق مع موقف الحزب الوطنى.

أما مظهر الخصوصية فقد بدأ فى تقارب الحزب مع الجماعة والذى بدأ باحتضان نشاطاتها بفتح أبواب جمعية الشباب المسلمين، التى كان يرأسها عبدالحميد سعيد عضو مجلس النواب عن الحزب الوطنى. لشباب الجماعة لعقد اجتماعاتهم، وانتقل إلى الدفاع عنها فى البرلمان فليما حدث عام ١٩٢٦ حين تصدى نواب الحزب لاثهام النحاس بمصر الفتاة بالعمالة لإيطاليا، ووصل إلى درجة من الالتحام حين اتفق الطرفان عام ١٩١٠ على توحيد جهودهما بأن تضمهما لجان واحدة فى الأقاليم.

ونصل إلى أهمية هذه الخصوصية بمثابة ما جرى قبل نهاية الحرب الثانية بخروج فضيلة من مصر الفتاة يترجمها فتحى رضوان عن الجماعة وانضمامها للحزب الوطنى، فقد كان ما قامت به هذه المجموعة التى انضم إليها «نور الدين طراف» المحاولة الجادة للحزب الوطنى خلال تجربته الثانية للفكاك من أسر تجربته الأولى.

ولا يعنى «الفكاك من الأسر» الخروج عن مبادئ حزب مصطفى كامل وإنما يعنى عدم الالتزام بمواقف كانت تناسب مرحلة واستخدامها فى مرحلة أخرى مختلفة.

بالإمكان التمييز بين مرحلتين من مراحل نشاط مجموعة الشباب بزعامة فتحى رضوان داخل الحزب المتحد.

استمدت المرحلة الأولى بين عامى ١٩١١، و١٩١٩ حين أصدر هؤلاء الشباب صحيفة «النواء الجديد» التى صدرت أولا أسبوعية مع وعد

بصفورها يومية، غير أن الصحيفة تعثرت وتوقفت عن الصدور عام ١٩٤٦، ثم عادت مرة أخرى لتصدر شهرية في يناير عام ١٩٤٩ واستمرت في الصدور على هذا النحو الشهري حتى مايو من نفس السنة، وكانت الصحيفة طوال هذا الوقت منبراً للحزب ولساناً لحاله يكتب فيها حافظ رمضان وفكري أباطة وعبد الرحمن الرافعي من القيادات القديمة كما يكتب فيها يوسف حلمي ونور الدين طراف وسعد الدين كامل من الجيل الجديد بالإضافة طبعاً إلى فتحي رضوان صاحب الجريدة ورئيس تحريرها.

وبدأت المرحلة الثانية في مايو عام ١٩٤٩ حين نشرت اللواء الجديد بياناً بهاجم مد أجل الأحكام العرفية الذي قرره الحكومة لعام آخر، وقد صدر هذا البيان عما عرفه «باللجنة العليا لشباب الحزب الوطني». وكان هذا البيان بمثابة إعلان بخروج جماعة الشباب عن قيادات الحزب القديمة التي جمعتها داخل مواقف التجربة الأولى.

بدأ ذلك من الشكل الثوري الذي انتهجه اللجنة العليا للحزب الوطني واستمر حتى مطلع عام ١٩٥٢. وقد تمثل هذا الشكل في المقالات الملتهبة التي امتلأت بها صفحات اللواء الجديد والتي امتدت إلى القصر لأول مرة، وكما تمثل أيضاً في جولات فتحي رضوان في العاصمة والأقاليم يلقي الخطب ويثير المشاعر.

وتمثل هذا التحول في سياسات الحزب الوطني والذي صنعتة قيادة جديدة وأقرز مواقف جديدة أهل الحزب بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ للمشاركة في السلطة كما لم يشارك فيها من قبل.

ففي الوزارة التي ألها «محمد نجيب» في سبتمبر ١٩٥٢ شارك ستة من أبناء الحزب من مجموع الوزراء البالغ ستة عشر، كان منهم فتحي رضوان ونور الدين طراف. ويمكن القول إن الحيوية التي دفعها مجموعة الشباب في عروق الحزب هي التي أغرت حكام «العهد الجديد» على الاستمئانة برجاله على هذا النطاق الواسع وإن كانت تلك الاستمئانة لم

تستغرق وقتاً طويلاً، خاصة بعد إلغاء الأحزاب بعد شهور قليلة وانقضاء التجربة الحزبية الثانية برمتها.

الفصل العاشر

وللملوك أحزابهم

«التاريخ يعيد نفسه». مقولة ثبت خطؤها علميًا، وقد أكدت ظاهرة الأحزاب الملكية على مدى التجريبتين الحزبيتين في مصر: الأولى والثانية، هذا الخطأ.

القصر في التجربة الأولى، وفي عهد الخديو عباس الثاني، اصطنع حزبًا خاصًا هو «الإصلاح على المبادئ الدستورية». والقصر في التجربة الثانية، على عهد فؤاد الأول وابنه فاروق الأول، اصطنع أكثر من حزب: الاتحاد (١٩٢٥) ثم الشعب (١٩٢٠) ثم الاتحاد الشعبي (١٩٢٨).

ويمكن لأصحاب المقولة أن يتلمسوا وجوه التشابه بين أحزاب القصر في التجريبتين، فهي - على الجانب الأول - قد نشأت في مجموعها لتأكيد سلطة سيد قصر عابدين، وحقه في المشاركة في الحكم بتصيب أو غير، إن لم يكن التصيب الأوهر.

على الجانب الآخر تأسست الأحزاب الأربعة انبعاثًا من دوارع متشابهة:

١- ميراث أوتوقراطية تمتع به الحكام من أبناء أسرة محمد علي، ولم يستطع هؤلاء استيعاب المتغيرات التاريخية، وتصوروا جميعًا ويدون

استثناء أنهم قادرون على الاستئثار بنفس القدر من السلطة الذي كان لأسلافهم. كل ما حدث تغير في ذرائع هذا الاستئثار، فمحمد على عندما طاقبه السيد «عمر مكرم» بالسلاح لمقاومة الغزو الإنجليزي للبلاد أطلق قوله المشهورة «ليس على الرعية حمل السلاح» ونصب نفسه نائباً عن المصريين في كل ما يمس شئونهم. ثم بعد قرن وربع من الزمان قال أحد أحفاده، وهو مؤاد الأول، في محادثة جرت عام ١٩٣١ بينه وبين السيد برسي لورين، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، أن «النظام الديمقراطي الغربي لا يصلح المصريين وأنه يجب أن يكون لهم نظامهم الخاص» مدافعاً في ذلك عن دستور صديقي الذي تمتع من خلاله القصر بسلطات واسعة.

٢- قاعة جمهرة من المشتغلين بالسياسة المصرية أن «قصر عابدين» هو أكثر المؤسسات السياسية ثباتاً في مصر، وأن الاستقلال به أدى لتحقيق مصالحهم من الانضمام لأية مؤسسة أخرى.

وقد ضمت هذه الجمهرة شريحتين أساسيتين، أولاهما: عدد من كبار الملوك الذين تخوفوا على مصالحهم. وتقدم في هذا الشأن شهادة المندوب السامي البريطاني في القاهرة، السيد مارشال اللين، التي تضمنها تقرير سري وجهه إلى لندن في ٢٥ يناير عام ١٩٢٥ عن تأسيس حزب الاتحاد. جاء بالحرف الواحد «انضم للحزب الجديد عدد من أعيان الريف مولود بسخاء نذكر منهم الهداوي عاشور باشا أكبر ملاك الأراضي في الدلتا، وقد انتخب في البرلمان الماضي عن الأحرار الدستوريين، وتخشوه من أن يؤدي ذلك إلى حرمان أراضيهم من حاجتها من الري من جانب الحكومة الزعولوية حرص على أن يكون أكبر الممولين للنادي السعودي»!

الشريحة الثانية تضم كبار الموظفين الذين دفعهم تكوينهم الوطني إلى النظر للقصر باعتباره رأس البيروقراطية المصرية. وكان من المنطقي - في نظرهم - أن يكون رأساً للمؤسسات السياسية هذا من جانب، أما

على الجانب الآخر فقد حرك هؤلاء دوافع الطموح الوظيفي إلا رأوا أن انضمامهم لحزب الملك سوف يفتح لهم باب انضمامهم ارتقاء السلم الوظيفي واسعاً.

ويمكن القول أن نفس القناعات والشرائح والدوافع كانت واحدة في التجريبيين، وفي الأحزاب الأربعة.

٢- عداوة مشتركة جمعت القصر ورجال أحزابه ضد حزب الأغلبية في التجريبيين، الوطني في أولاهما والوحد في الثانية.

في التجربة الأولى كان ما بين عباس الثاني والشيخ علي يوسف رئيس حزب الإصلاح عداوتهما للحزب الوطني، الأول بعد أن شعر بتزايد شعبية الحزب ورفض مصطفى كامل لبعض سياساته، والثاني كانت الخصومة بينه وبين كامل قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل حين امتنع عن فتح صفحات جريدته المؤيد للزعيم الوطني.

أما في التجربة الثانية فالرجال الذين أسسوا حزب الاتحاد أو حزب الشعب كانوا من أتد خصوم الوحد... إسماعيل صدقي، يحيى إبراهيم، حلمي عيسى، ثم إن الحرك الأساسي للملك فؤاد لتأسيس هذين الحزبين كانت عداوته للحزب الكبير، فكليهما قد أنشئ في ظروف تنجر العلاقات بين القصر والوحد.

١- تناقض واضح بين مسميات الأحزاب الملكية وبين حقيقتها، وقد اشتركت جميعها في هذا التناقض، أولها وقد قام على مساعدة أوتوقراطية القصر شاء أمضاه أن يسموه «الإصلاح على المبادئ الدستورية»، والثاني الذي انتزع عدداً من أعضاء الوحد والأحرار الدستوريين ليشكل حزباً ثالثاً أسماه رجاله «الاتحاد»، أما الحزب الذي أسسه صدقي باسم «الشعب» فقد كان هو والعهد الذي يعثله أقل العهود تمثيلاً للشعب وأكثرها عدا له؛

بالرغم من كل ذلك «التاريخ لا يعيد نفسه» وتعدد الأدلة التي تؤكد أنه كان لكل حاكم من أبناء أسرة محمد علي سياسته المختلفة في

استخدام «الحياة الحزبية» لترسيخ سلطته، وأن هذا الاختلاف قد نشأ عن تغير الظروف التاريخي. بل أكثر من ذلك أنه في ظل حاكم واحد، وهو هؤلاء الأول (١٩١٧-١٩٢٦) اختلفت ظروف وأوضاع الحزب الذي أسسه أوائل عام (١٩٢٥) عن ظروف وأوضاع الحزب الذي قام مناصرة القصر أواخر ١٩٢٠ حزب «الشعب». وهذا حساب بالاختلافات، المنطلق الذي تأسس عليه حزب «الإصلاح على المبادئ الدستورية» لقيبت عنه تعاماً دواعي الاشتراك في السلطة. فهو لم يكن حزباً برلمانياً أو وزارياً. وهي دواعي كانت أساسية للغاية بالتنمية للأحزاب الملكية في التجربة الثانية.

«حزب الاتحاد» تأسس عام ١٩٢٥ ليمتص الوفد من العودة إلى البرلمان والوزارة بعد تجربة الملك المبرورة مع حزب الأغلبية في العام السابق (١٩٢٤).

وقبل المحاولة من خلال حزب الاتحاد هو الذي قاد إلى محاولة عام ١٩٢٠ بتأسيس حزب الشعب واستبدال دستور ١٩٢٢ بدستور آخر يكفل للحزب الملكي الثاني الاستيلاء على السلطة وقد نجحت المحاولة هذه المرة، سلطويًا لا شعبيًا!

ومن التجربة الأولى إلى التجربة الثانية. ومع ما يبدو أن حزب الشعب مجرد «إعادته لحزب الاتحاد» خاصة أنه كان وراء كل منهما شخصية قوية من شخصيات القصر معى الإنجاز بعد فترة لإيعادها عن عابدين، حزب الاتحاد كان وراءه «حمن نشأت باشا» رئيس الديوان الملكي بالنيابة. وحزب الشعب بذل جهده في مساندته «زكي الإبراشي باشا» ناظر الخاصة الملكية.

ولكن مع بعض التامل يتأكد أن الإعادة غير واردة لمسيب بسيط وهو أن الملك هؤلاء لم يكن في حاجة لإقامة حزب مؤيد للقصر بنفس طابع حزب الاتحاد وهذا الحزب الأخير قائم بالفعل. وأي تفكير سياسي ساذج يعي أن مثل هذا العمل بدلا من أن يؤدي إلى وجود حزبين ملكيين في المساحة

السياسية سيؤدي إلى قسم الحزب الملكي القائم فعلا إلى قسمين معا سيتبعه يقيناً إضعافه، ولم يكن الملك هؤلاء بهذه السذاجة.... وتؤكد متابعة تاريخ الحزبين اختلاف الأهداف وراء قيام كل منهما معا ستبرزه السطور التالية.

نقش أخيراً سياسة القصر في عهد فاروق، ويلاحظ أن الدوائر الملكية قد أفلحت في هذا العهد عن اصطناع الأحزاب الملكية وإن لم تزد «الإرث الحزبي» الذي خلفه لها عهد الملك هؤلاء.

الإقلاق عن اصطناع الأحزاب الملكية دفع إليه أمران..

١- كان وجود الأحزاب الملكية مصدراً دائماً لإقلاق القصر، بل إضعافه. ذلك أن خصوم عابدين الذين كانوا لا يمكن توجيه ضريباتهم للذات الملكية، بحكم أنها كانت فوق القانون، وجدوا في أحزاب القصر الميدان المناسب لتوجيه الانتقادات، بل والضربات. وقد ساعد هؤلاء الخصوم على تشديد الضربات أن الأحزاب الملكية كانت بالأساس أحزاب حكم، ثم أنها تولت السلطة في فترات تنازلات سياسية كما حدث في عهد حزب الاتحاد (١٩٢٥-١٩٢٦) الذي أعقب حادث اغتيال المنرداز وما تبعه من تنازلات، حتى أن زهور أسعى سياسته «بإلقاء ما يمكن إنقاذه» أو في فترات كساد اقتصادي قيعا جرى في عهد حزب الشعب (١٩٢٠ - ١٩٣٤) الذي واكب الأزمة الاقتصادية العالمية.

٢- اختلفت سياسات «أحمد حسنين باشا» رئيس الديوان الملكي والشخصية الرئيسية في صنع سياسات القصر خلال النصف الأول من عهد فاروق، عن سياسات كل من نشأت والإبراشي، فقد قامت سياسة حسنين على تقشيت الوفد واستخدام الأحزاب التي انشقت عنه في تحالفات حكومية كما حدث بامتداد الفترة بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٤٢ ثم بين ١٩٤٤ و ١٩٤٩ وقد تأكدت أفضلية هذه السياسة بالنسبة للقصر والتي ظل يتبعها حتى بعد وفاة حسنين، فمن ناحية كانت هذه الأحزاب «الأحرار

الدستوريون - الهيئة السعدية - الكتلة الوفدية - الحزب الوطني، لا تقل استجابة لتدخل القصر في شؤون الحكم عن الأحزاب الملكية في عهد فؤاد، ومن ناحية أخرى فإنه لم يعد بالإمكان اتهام رجال تلك الأحزاب أنهم «صناع عابدين» ووراءهم ماضيتهم السياسية وكان في جانب غير قليل منه معاديا للملك، ومن ناحية أخيرة فإن تعدد هذه المجموعات الحزبية قد أتاح للقصر حرية في المناورة لم يكن يملكها وقت أن كان يحكم أحد الأحزاب التي أسسها.

رغم ذلك فقد استغرق الأمر بعض الوقت للتخلص من «الإرث الحزبي» الذي خلفه عهد فؤاد، ولهذا التخلص قصة طريفة ترويه لنا الوثائق السرية البريطانية مما جرى من تأليف ما عرف بحزب الاتحاد الشعبي، وهي قصة نعرض لها عند التمرد بالحيث عن هذا الحزب، ثالث الأحزاب الملكية خلال التجربة الثانية، وإن كنا نبدأ بأولها..

حزب الاتحاد - صناعة ملكية (١٩٢٥)،

في فندق سميراميس، وفي يوم ١٠ يناير عام ١٩٢٥ اجتمع ثلاثمائة شخص «من كبار ملاك الأراضي الأغنياء الذين عادوا سياسات الحكومة الزغلولية، وعدد من الوفديين القليلي الأهمية الذين غيروا ولائهم». على حد توصيف التقارير البريطانية، وأعلنوا قيام حزب الاتحاد، واعتبروا الاجتماع بمثابة جمعيته العمومية التي اختارت لجنة لإدارة الحزب تتكون من ٢٨ عضواً. كما وافقت على البرنامج الذي اقترح عليها.

وللحقيقة فإن هذا الحزب كان قد ولد قبل ذلك في مكتب رئيس الديوان في عابدين، حسن باشا تشأت، الذي وصفه القلم بأنه «المركز غير الرسمي للحزب الجديد».

ولا ينطبق توصيف «الصناعة الملكية» على حزب بقدر ما ينطبق على حزب الاتحاد، فالقصر هو الذي مهد لإقامته، ثم تولى اختيار الأعضاء وإصدار الصحف، واعتبر نفسه أخيراً مسئولاً عن مسيرته.

والتمهيد لإقامة حزب الاتحاد قام قبل إعلان تشكيله الرسمي بنحو شهرين، وفي منتصف نوفمبر عام ١٩٢٤ على وجه التحديد. كان القصر قد تأكد وقتذاك من أمرين.. أولهما: أن ما علقه من آمال على علاقات طيبة مع الزغلوليين لم يعد له ثمة مبرر، سواء للصلاية التي أبداه سعد في التمسك بحقوق الوزارة الدستورية، وللضغوط التي مارسها على الملك وكان آخرها استقالته التي قدمها في نوفمبر عام ١٩٢٤ والتي فجرت الشارع المصري حيث سار المتظاهرون يهتفون «سعد أو الثورة» وثانيهما: ما علمه من أن المندوب السامي في وضع الاستعداد للانتقضاخ على الوزارة الوفدية بعد فشل مفاوضات سعد - مكدونالد، خاصة بعد أن أجرى تلك الاتصالات مع هذه الدار وألح لهم عن استعداده للتعاون، وأنهم سيجدون لهذا التعاون «قيمة كبيرة» ، ولقيت تلميحاته الترحيب.

ومن الإدراك بالمتغيرات الجديدة بدأت حركة القصر أولا بالاتجاه نحو اتهام الوفد «بعدم الولاء للعرش»، وسمح «حسن نشأت» أن يتحول الاتهام إلى «قضية» عندما أوعز لشاب وقدي هو «عبد الحليم البيلى» بالتقدم باستقالته لزغلول محتجاً على اتهام زملائه له بأنه على علاقة وثيقة بالقصر وإن ذلك لا يتفق مع مبادئ الحزب. تمحض عن ذلك جدال حاد ولكنه قصير اضطر رئيس الوفد في نهايته أن ينشر تصريحاً بإخلاسه للعرش، وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى وقف خطط نشأت سارت دوائر القصر في طريقها لا تلوي على شيء.

وكانت أولى الخطوات التي أعقبت تفجير القضية السعي لجذب الأنصار، سواء من صفوف الوفد أو من خارجها، فبالإضافة إلى عبد الحليم البيلى انضم محمود علام وكان من أشد أنصار سعد حماساً، وقد عمل الرجلان بنشاط تحت إشراف نشأت بلشا لجذب مزيد من الأعضاء كان أولهم اللواء «موسى قزّاد باشا» عضو مجلس الشيوخ في برلمان ١٩٢٤ تبعه أربعة وعشرون شيخاً.

انتزع الحزب بعد ذلك عددًا غير قليل من كبار الملاك من الأعضاء السابقين في الوفد أو الأحرار الدستوريين، وتضم القائمة كثيرًا من

الأسماء أمثال محمد البدرأوى عاشور، سراج الدين شاهين، عبد المجيد رضوان، أحمد قرشى، سيد على الزناتى، مصطفى خليفة، عبد اللطيف واكد، أحمد عطية الناظر، عبد الرحمن ثلوم، نعمان الأعصر، زكريا نامق، سيف النصر موسى، حامد الملايلى، سليم خليل بطرس، وقد علق المندوب السامى البريطانى على انضمام هؤلاء بقوله «إن أولئك الذين انضموا لحزب الاتحاد مشهورون بالثروة أكثر مما هم «عروفيون بالكفاءة أو القسرة الادارية»، وكان رأيه أن انضمام هؤلاء قد تم تحت الإغراء أو التهديد، وأن الهدف الأهم من وراء انضمامهم أن يكونوا مصدرا لتمويل الحزب الجديد، وهو ما غير عنه بقوله إنهم «قدموا إسهامات مالية قيمة».

وكان لاختيار كبار الملاك أو «أغنياء الريف» على حد تعبير الوثائق البريطانية. هدف آخر وهو أن يتمكن الحزب من التغلغل فى المديرىات حيث أسس له لجاناً تحت رعاية هؤلاء الأغنياء ولا شك أن تصور نشأت فى هذا الصدد كان له ما يبرره ذلك أن الانتخابات فى الريف المصرى، ولأسباب عديدة ليس أهمها انتشار الأمية، تحسمها فى كثير من الأحوال قوة العصبىات الأسرية، وهى القوة التى استهدف رئيس الديوان جذبها لصالح حزب الملك.

وبقوة المال وسلطة القصر ولد الحزب الجديد تؤيده ثلاث صيغ: هكذا مرة واحدة.

الصحيفة الأولى التى صدرت فى اليوم التالى لقيامه تنطق بلسانه وتسمى باسمه «الاتحاد» وقد رأس تحريرها «عبدالحليم الببلى» النائب الوفدى الذى أطلق إشارة البدء فى المعركة مع سعد تمهيداً لقيام الحزب.

الصحيفة الثانية «الليبرتية»، وهى صحيفة فرنسية كان صاحبها «ليون كاسترو» من أشد المؤيدين للوفد. وقد نجحت دوائر القصر فى شراء الصحيفة من صاحبها مقابل خمسة آلاف جنيه قبل إعلان تأسيس الحزب بأسبوعين.

الصحيفة الثالثة والأخيرة هي «الشعب المصري» التي كانت تصدر بالإسكندرية، وكانت رائجة خاصة بين الطبقات الدنيا، التي أراد الحزب أن يصل صوته إليها، فعمل على ضم تلك الصحيفة لتكون أحد ألسنته.

المشكلة الوحيدة التي واجهت القصر لإتمام بناء الحزب كانت العثور على سياسي ذي وزن يقبل برئاسته، وهو ما استغرق نحو شهرين، فقد أقدم الحزب في أوائل يناير ولم يعثر له على رئيس إلا في أوائل مارس عام ١٩٢٥.

وقد دار حسن نشأت بالتمنيب بعرضه على أكثر من سياسي من المعادين للوقد، وقد اعتذروا عنه جميعاً، توفيق نسيم رئيس الوزراء السابق أحمد زيور رئيس الوزراء القائم، وأخيراً عزيز عزت الوزير المصري في لندن... وقد جاء هذا الرفض إما لخوف هؤلاء السياسة من الدخول في معترك الحياة الحزبية مع قناعاتهم بأنهم غير مؤهلين لذلك، وإما لشعورهم أنهم لن يكونوا سوى «عراس» تحركها أصابع حسن باشا نشأت.

الوحيد الذي قبل التمنب «بحسب باشا إبراهيم» رئيس الوزارة المصرية بين مارس ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٤، وكان الملك قد اختاره في هذا المنصب لاعتقاده «بإمكان السيطرة عليه أكثر من أي سياسي بارز آخر»، وهي نفس القناعة التي دفعت لاختياره ثانية، رئيساً لحزب الملك هذه المرة.

ولم يبق بعد كل ذلك سوى استخدام الحزب الجديد فيما أعد له بالدخول في الانتخابات، التي كان مقرراً لها أن تعقد في ١٢ مارس عام ١٩٢٥، متحالفاً مع الأحرار الدستوريين بهدف هزيمة الوفد واكتساب الشرعية الدستورية.

ويقول للندوب السامي الفيلد مارشال اللبني إنه قابل الملك فؤاد قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات ووجد متفائلاً للغاية وإثقا من فوز الاقتصاديين بنسبة عالية من المقاعد حتى أنه اعتقد أن التحالف مع الدستوريين مؤقت لأنه سيكون في إمكان حزب الاتحاد الحصول على

الأغلبية التي تمكنه من الحكم. وتجرى الانتخابات ويتأكد بعد انعقاد المجلس في ٢٢ مارس أن حزب الملك لم يحصل هو وحليفه «الأحرار الدستوريون» إلا على أكثر قليلا من ثلث المقاعد ٨٥ من ٢١٤، وتلبد الأمل الملكية!

أدى رسوب «حزب الاتحاد» على هذا النحو إلى تدخل القصر وإصدار الأمر الملكي بحل المجلس الجديد. غير أن الإجراء اللادستوري كان في حد ذاته تسليماً بفشل الحزب الذي اصطنعه القصر الذي حاولت دوائره تهريب فشله بأنها لم تحصل على فرصة كافية للقيام بعملية انتخابية ناجحة. حيث إن الفترة بين قيام الحزب والانتخابات لم تزد على شهرين، ولم يمض وقت طويل حتى يتأكد سقوط هذه الحجة في الانتخابات التي جرت في مايو عام ١٩٢٦، وكان قد انتفض على الحزب نحو عام ونصف، فلم يحصل في هذه الانتخابات إلا على سبعة مقاعد مقابل ١٩ مقعداً في الانتخابات السابقة عليها، والتفسير أن نشأت كان قد أبعد عن القصر، بل عن مصر كلها، في ديسمبر ١٩٢٥، بالإضافة إلى غياب «إسماعيل صدقي» الذي كان قد ترك وزارة الداخلية في سبتمبر من نفس السنة بعد أن مارس كل الأساليب في الانتخابات لإنتاج الاتحاديين والدستوريين.

واستمر حزب الاتحاد حزباً شديد الهامشية على المستوى البرلماني، فقد نال في الانتخابات التي جرت أواخر ١٩٢٩ ثلاثة مقاعد فقط، وكان على الملك أن يعيد المحاولة بشكل مختلف وهو ما جرى في العام التالي مع قيام الحزب الملكي الثاني برئاسة صدقي.

وقبل الانتقال للحزب الجديد تجدر الإشارة إلى أن حظ الاتحاديين في «الوزارة» كان أفضل كثيراً من حظهم في «البرلمان». فقد كانوا خلال عهد زيور (١٩٢٥ - ١٩٢٦) مع الأحرار الدستوريين يتمتعون بالعند الأكبر من المقاعد الوزارية، ثم ما لبثوا أن استأثروا تماماً بتلك المقاعد بعد فض الائتلاف مع الدستوريين في سبتمبر عام ١٩٢٥، هي على أي الأحوال ظاهرة طبيعية فوزارات زيور كانت وليدة الإرادة الملكية على عكس البرلمانات التي كانت تعبيراً عن الإرادة الشعبية.

حزب الشعب.. عبو الشعب (١٩٣٠):

خرج القصر بدروس عديدة من تجربة «حزب الاتحاد»، أولها: أن الشكل الملكي الصارخ للحزب كان محسوبياً عليه لا له، أما ثانيها: فقد كان الافتقار لشخصية قيادية قادرة على وضع الحزب في السلطة، ووضع السلطة في جيب الملك، وكان ثالثها: تصوراً من القصر أن محاولته الحزبية الأولى لم تجر بشروطه الخاصة فقد تمت في ظل دستور ١٩٢٢ الذي لا يمنع الملك من السلطة بقدر ما يمنح الإرادة الشعبية كما جرت في غياب التمييز الكامل مع البريطانيين.

استيعاباً لهذه الدروس تحرك القصر في محاولته الحزبية الثانية بإعلان قيام «حزب الشعب» في ١٧ نوفمبر عام ١٩٣٠ واختار لرؤاسته «إسماعيل صدقي» الذي كلفه بتشكيل الحزب الجديد بعد أن كان كلفه قبل ذلك بخمسة أشهر بتأليف وزارته الأولى.

وكان الاختيار شديد التوفيق فالرجل، كما جاء في تقييم له من جانب السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني في القاهرة «سريع البديهة يتمتع بقدرة خلاقة وإدارية كبيرة كما أنه محب للسماس. وقد جعلت منه براعته التي لا تخطئه ورياضة جأشه، على الأرجح، أقدر سياسى مصرى بين السياسيين الأحياء».

ومع وجود مثل هذه الشخصية بدا الحزب الجديد منسوباً لصدقي أكثر مما بدا صنيعة للقصر، ثم إن الرجل انطلق يصنع كل الأسباب لإنجاح التجربة فانسقط دستور إفساحاً لحزب الاتحاد ووضع دستوراً جديداً مناسباً للملك ومنسوباً لصدقي، في نفس الوقت تمكن من تحييد دور المندوب السامي وهو ما لم يستطعه القصر في المرة الأولى وبكل هذه السياسات المعادية للشعب ظهر وتحرك حزب الشعب.

قد وضع صدقي كل همه في أن يجمع للحزب الجديد الأنصار والأعضاء. وقد اتجه أولاً إلى حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين

هاستطاع أن يضم إليه عددًا من الاتحاديين، كما تمكن من ضم ستة أعضاء من مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين بالترشح من أن الحزب كان قد اتخذ قرارًا إجماعيًا بعدم تأييده.

اتجه بعد ذلك إلى طائفة من أغنياء الريف، كما فعل قبله حزب الاتحاد وتنافس الأسباط فكان من بين من ضمهم أحمد رمزي، عيد الرازق القاشي، مصطفى المنياوي، سلطان السعدي، علي فهمي، وهيب دوس، حبيب دوس، إبراهيم المليجي، حسن أبو جازية وسلمان بهس وآخرون، خاصة من الأحرار الدستوريين.

ولجا صدقي بعد ذلك إلى طرق القصر والإرغام فأوجب على العمدة والمشايخ توقيع استمارات عضوية الحزب ودفع اشتراكه واشترائه جريدته بل وكلف أعضاء الحزب بإعداد كشوف بالأشخاص الذين يرضخون للرغبة أو الرهبة ويرفع هذه الكشوف إلى رجال الإدارة لترشيحهم للانضمام إلى الحزب.

وسعيًا وراء انتشار الحزب صدرت الأوامر بتأليف لجان له في كل مركز من المراكز، كما صدرت له صحيفة يومية بنفس اسمه «الشعب»، تبع ذلك أن صدر قانون الحزب من سبع مواد، وأهم الملاحظات عليها أنها قد اتسمت بالعمومية، كما أنها نصت على تأييد حقوق العرش مما جاء في البند الخامس. وهو نص لم يرد في برنامج أي حزب آخر بما فيها حزب الاتحاد.

ومند البداية لاحظ المراقبون أن حزب الشعب قد حظى بالتأييد من شقيقه الملكي. حزب الاتحاد، ففي الاحتفال الذي عقد في منزل محمود بك الطوير في ١١ ديسمبر ١٩٢٠ بمناسبة انتخاب صدقي رئيسًا للحزب ألقى حلمي عيسى الوزير الاتحادي خطبة قصيرة عبر فيها عن شعور الرضاء من جانب حزبه بعد أن تواجد في الساحة شقيق قوى هو حزب الشعب.

وكان الحزب الجديد يطل الانتخابات التي جرت بعد ذلك، وهي الانتخابات التي قاطمها الوفد والأحرار الدستوريون ولم يشارك فيها سوى الحزبين الشقيقين، الاتحاد والشعب، بالإضافة للحزب الوطني. وظل هذه الظروف حصل الحزبان الملكيان على ١١٩ مقعداً من مجموع المائة والخمسين لبرلمان صدقي. نال حزب الشعب منها ٨١ مقعداً بينما حصل الاتحاد على ٣٨ مقعداً.

وهي العلاقة بين الحزبين الملكيين وبين وزارة صدقي كان الوضع مقابلاً، أي أنه بدلاً من أن تدخل تلك الأحزاب الانتخابات فتتفوق فتشكل الوزارة، شكلت أولاً الوزارة ثم وضعت الدستور المناسب ثم دخلت الانتخابات وفازت! ويلاحظ أن عنصر القوة ممثلاً في القيادة القادرة، الذي وفره لحزب الشعب، كان على المدى الطويل سبباً لعنصر ضعف للحزب الملكي.

فقد أغرى نجاح صدقي في ضرب قوى المعارضة الرجل على ممارسة بعض السياسات المستقلة عن القصر، وهي السياسات التي أدت إلى شعور الملك، فؤاد بخطورة الرجل وإلى عمله على التخلص منه.

انعكست هذه السياسات على حزب الشعب حين عمل إسماعيل صدقي على بث العديد من أنصاره في مراكزه القيادية تحسباً لأي صدام بينه وبين القصر.

والواضح أن ذكاء الرجل قد خافه في هذا العمل، فما تصوره من أن استقرار النظام الذي أقامه كان وراءه جهده وشخصيته إنما كان تصوراً ناقصاً، إذ أن هذا الاستمرار قبل أي شيء كان يستند على الرضاء الملكي، وهو ما بدا صدقي يسطره يوماً بعد آخر.

ويتضح خطأ الرجل مما جرى في أعقاب استقالة وزارته الثانية في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٢ وتولى عبد الفتاح يحيى تكتل رئيس الحزب رئاسة الوزارة الجديدة وتذخر الوثائق البريطانية بتفاصيل عن مناورات صدقي للاحتفاظ برئاسة حزب الشعب غير أن هذه المناورات تكسرت بعد قليل

على جدار التصميم الملكي باستبعاد الرجل من هذا المنصب الذي تولاه رئيس الوزراء الجديد والذي أثبت استعداداً للتصديع لتوجيهات القصر واستبعاداً للدرس الذي تلقاه سلفه.

وكان اختفاء صندقي إيداناً بإنتهاء عهد الذي عمر لنحو عام آخر «حتى نوفمبر ١٩٢٤» عندما تولى توفيق نعيم رئاسة الوزارة وكان شرطه تعطيل دستور ١٩٢٠، وقد حدث.

ومع سقوط صندقي انتهى من الناحية الواقعية حزب الشعب، صحيح أنه خاض الانتخابات التي جرت عام ١٩٢٦ غير أنه لم يحصل إلا على عشرة مقاعد من مجموع المقاعد البالغة ٢٢٢، بينما حصل الوفد على ١٢٩ مقعداً، وكان هذا السقوط طبيعياً فالدستور لم يكن دستوره كما أن العهد لم يكن عهده. أضف إلى كل ذلك أن الملك هؤلاء كان قد توفي في إبريل ١٩٢٦ قبل إجراء الانتخابات، وكان واضحاً أن عصراً قد ذهب وأن عصراً آخر قد قدم كان للحزبين الملكيين فيه بقية من دور.

الاتحاد الشعبي ميراث ملكي (١٩٢٨)

تبدل القصر سياسة اصطناع الأحزاب الملكية في عهد فاروق بعد أن اتبع رجاله سياسات جديدة اعتقدوا أنها أكثر فاعلية في تدعيم النفوذ الملكي، لم ير أنه بقيت مشكلة الحزبين اللذين ورثهما من بين ما ورث من عهد الملك الراحل.

وكان قد دخل على الحزبين بعض التغييرات، رئاسة حزب الاتحاد تولاه محمد حلمي عيسى بعهد وفاة يحيى إبراهيم في مارس عام ١٩٢٦، في نفس الوقت عاد صندقي للحياة السياسية كما عاد لرئاسة حزب الشعب.

وقد خاض الحزبان انتخابات إبريل عام ١٩٢٨ في قائمة واحدة مع الأحرار الدستوريين، وهي قائمة الحكومة، وقد حصل الحزبان الملكيان على ١٩ مقعداً، وكان قد سبق ذلك دخول كل من صندقي وحلمي عيسى

في وزارتي محمد محمود الثانية ديسمبر ١٩٢٧ - إبريل ١٩٢٨، والثالثة
«إبريل - يونيو ١٩٢٨».

خلال تلك الشهور كانت سياسة القصر الجديدة بعدم الاعتماد على
الحزبيين الملكيين قد تبلورت. وتألفت وزارة محمد محمود الرابعة
والأخيرة يوتية - أغسطس ١٩٢٨، وكان أهم دواعي إعادة التأييد الرقبة
في التخلص من ممثلي الحزبين الذين خرجوا من الوزارة.

وكان صدق أسرع السياسة فهماً للاتجاهات الملكية الجديدة فقدم
استقالته من رئاسة حزب الشعب في ٨ أغسطس ١٩٢٨. ووجد الحزبان
الملكيان إنهما قد أصبحا من الضالة إلى الحد الذي يستوجب ضم
الصفوف.

شجعت دوائر عابدين الاتجاه إلى الاندماج، وكان وراء هذا التشجيع
رغبة في إلالال الوفد حتى النخاع وهي قصة يرويها المستر بيتمان القائم
بأعمال السبوت السامس البريطاني في رسالة سرية إلى لندن.

يقول بيتمان إن القصر قد أوقع الوفد بقبول الأخير الاشتراك في
الانتخابات المزورة التي جرت في إبريل ١٩٢٨، والتي لم يحصل فيها الوفد
إلا على ١٢ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤.

وبينما كانت أحزاب الحكومة «الأحرار - الاتحاد - الشعب» لها ٩٢
نائلاً كان المسعديون الحزب الرئيسي من غير أحزاب الحكومة وله ٨٠
نائلاً، وبالتالي لم يكن للوفد حجم يذكر في المعارضة.

في يوتية ١٩٢٨ تشكلت وزارة محمد محمود الرابعة من الدستوريين
والمسعديين وجرت عملية لتبادل المواقع استتبعها أن أصبح الحزبان
الملكيان خارج السلطة ولم يكن لأى منهما عدد من النواب يكافئ عدد
النواب الوفديين وكانوا وقد أصبحوا وقتذاك ٩٢ نائلاً، وكان معنى ذلك
ببساطة أن يصبح الوفد، رغم ضآلة تمثيله في المجلس، حزب المعارضة
الرئيسي.

ومن هنا جاءت تلك الخطوة التي سعى القصر من ورائها إلى أقصى درجة من الإذلال لتلطف بتشجيع دمج الحزبين الملكييين ليصبح للحزب الجديد ١٩ نائباً في المجلس ويصبح بالتالي الممثل الحزبي للمعارضة.

وتأثراً بتلك الاعتبارات اتحد الحزبان في نوفمبر عام ١٩٢٨ ليتشكل حزب «الاتحاد الشعبي» برئاسة محمد حلمي عيسى رئيس الاتحاد وتم تلخيص برنامج الحزب الجديد في مقال في «آخر ساعة» في ٦ سبتمبر جاء فيه أنه بعد توقيع المعاهدة فلابد من تعديل برنامج الحزب وأن يتركز الاهتمام حول مسائل الدفاع والتعليم والثانية وشئون التعليم.

وقد دخل حلمي عيسى وزارة حسن سبري «يونية - نوفمبر ١٩٤٠» ثم وزارة حسين سري الأولى «نوفمبر ١٩٤٠ - يولية ١٩٤١» ممثلاً للحزب الجديد الذي لم يكن له في الحقيقة وجود فعلي إلا في شخص رئيسه الذي كان خروجه من منصبه الأخير بمثابة خروج للحزب من الحياة السياسية في مصر والتخلص من بعض ميراث عهد الملك فؤاد.



الفصل الحادى عشر

الأيديولوجيات تدخل عالم الأحزاب

الطريق المسدود الذى وصلت إليه التجربة الحزبية الثانية نشأ عن عجز النظام السياسى القائم على التعامل مع «المجموعات» التى عرفتها هذه التجربة، والتى بدأت فى الظهور منذ مطلع العشرينيات، وأن أصبحت ذات حضور قوى خلال النصف الأول من الأربعينيات وغالبًا بعد الحرب الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

والمجموعة الأيديولوجية التى نعتبها كانت على توالى ظهورها، «الماركسيون» الذين شاركوا فى تأسيس «الحزب الاشتراكى المصرى» عام ١٩٢١ مما كان إيذانًا بظهور أول الأحزاب الشيوعية فى مصر تلاهم فى التكوين «الإخوان المسلمون» الذين بدأوا نشاطهم فى الإسماعيلية على يد مؤسس الجماعة «الشيخ حسن البنا» عام ١٩٢٨، وكان آخرهم «جماعة مصر الفتاة» التى أسسها كل من أحمد حسين وفتحى رضوان عام ١٩٣٣.

ووضع هذه المجموعات فى إطار التجربة الحزبية يتطلب أولاً التعرف على موقفها من الفكرة الحزبية.. بالنسبة «للماركسيين» فلم ينكروا فى وقت أن هدفهم تشكيل حزب أو أكثر، وهو ما فعلوه خلال العشرينيات

بتأسيس «الحزب الشيوعي المصري» العنفي ١٩٢٢، ثم بعد ذلك بأكثري
من ربيع قرون بتأسيس حزب بنفس الاسم ١٩٤٩، وكان سرًّا في هذه
المرّة!

نفس الأمر ينطبق على جماعة مصر الفتاة فلم يتأخر زعمائها كثيرًا
في تحويل الجماعة إلى حزب سموه «الحزب الوطني الإسلامي» ١٩٤٠
ثم تحولوا قرب أواخر الأربعينيات وانتحلوا تسمية حزبية أخرى وكانت
«الحزب الاشتراكي» ١٩٤٨.

اختلف الأمر بالنسبة «للإخوان المسلمين» الذين رفضوا منذ البداية
الحزبية، بل وأدلوها وأطلق الشيخ حسن البنا قولته المشهورة بأن «لا
حزبية في الإسلام».

رغم ذلك فإن أية دراسة عن الأحزاب السياسية في مصر لا تستطيع
أن تتجاهل جماعة الإخوان سواء لأنها كانت بحكم التركيب والبرنامج
والحركة قوة حزبية، أو لأنها شاركت في العمل الحزبي وأثرت في مسيرته
أيما تأثير بعد قرار المرشد العام أن يكون للجماعة نشاطها السياسي منذ
عام ١٩٣٨.

الأحزاب الأيديولوجية والسمات العامة

وقد اختلفت الأحزاب الأيديولوجية بمجموعة من السمات جعلت لها
مكانة عن أحزاب «القضية الوطنية» التي حيمت نفسها في إطار محدود
الرؤية والحركة حتى يصح تمييزها لها عن القوى السياسية العقائدية أن
نسميها «بالأحزاب التقليدية».

من تلك السمات أن الأحزاب الأيديولوجية كانت ذات فلسفات
اجتماعية أو دينية أو سياسية تجاوزت بها إطار القضية الوطنية، وبعد أن
كان موقع كل حزب يتحدد من موقفه من تلك القضية السياسية وأساليبه
في مواجهتها، أصبحت القضية أحد شواغل الأحزاب الجديدة وليس
كلها.

ومثل هذا التجاوز صبح القوة السياسية الجديدة بلون مختلف، فهي من ناحية تأثرت بدرجة أو بأخرى بقوى وتيارات عقائدية عالمية. كالعلاقة بين الكومنترن والحزب الشيوعي المصري أو بين حكومة روما الفاشية وجماعة مصر الفتاة، وهي من ناحية أخرى أثرت بقدر أو بآخر في البلاد المحيطة فكان لها امتدادات في بعض تلك البلاد، ويقدم الإخوان المسلمون والشيوعيون نموذجًا لذلك من خلال انتشار الجماعة الأولى إلى دول عربية عديدة «سوريا - لبنان - الأردن - اليمن» ومن خلال امتداد الجماعة الثانية إلى السودان على وجه الخصوص، فالتعلم أن «الحركة السودانية لتحرير الوطن» «حستوه» كانت في بدايتها امتدادًا «للحركة المصرية لتحرير الوطن» «حستوه». وهذا التجاوز سواء كان بالتأثير أو بالتأثير لم تعهده من قبل الأحزاب التقليدية.

سمة أخرى أن تلك الجماعات قامت تعبيرًا عن قوى اجتماعية جديدة رغبة في المشاركة في الحياة السياسية من خلال الممارسات الحزبية. والفارق بين العمال محمود حمسى العرباى والشحات إبراهيم ومحمود السمكرى الذين أسسوا «الحزب الشيوعي المصري» وبين «حسن البناء» ابن المساعانى الذى اشتغل بعد ذلك بعلم الدين، وبين «أحمد حسين» ابن كاتب الحماسيات الصغير.. الفارق بين كل هؤلاء وبين الباشوات واليكوات والدكاترة الذين أسسوا الأحزاب التقليدية وتولوا زعامتها فارق كبير ودلالته أكيدة!

ويشودنا ذلك إلى السمة الثالثة وهي أن قيادات الأحزاب الأيديولوجية وأعضاها كانوا مهنيين يحكم أصولهم الاجتماعية وأفكارهم العقيدية لقبول حركة التغيير، بل وصنعها وهو ما لم يكن مهنيًا له بنفس الدرجة «الأحزاب التقليدية» ناهيك عن النظام الملكى.

ومن نظرة سياسية استعمالية، ونظرة اجتماعية غلبت عليها دواعى التمسك بالمصالح الضيقة، تعامل النظام الملكى والأحزاب التقليدية بشكل

خاص مع القوى السياسية الجديدة قاد إلى الطريق المسدود الذي نوهنا بوجوده في استهلال هذه الدراسة.

الأحزاب التقليدية والقوى الجديدة

في البداية تصور قصر عابدين والأحزاب التقليدية، خاصة الأحزاب المعادية للوحد، استغلال مثل هذه القوى الجديدة كأدوات في صراعاتها على السلطة، وفي البداية أيضاً استجابت الأحزاب العقائدية الوليدة لتلك المحاولات.

مثال على ما جرى خلال الثلاثينيات من جانب القصر والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين لاستخدام أصحاب القمصان الخضراء التابعين لمصر الفتاة لضرب الوحد معا سبب أزمة سياسية كبيرة كانت من أهم الأسباب التي مكنت تلك فاروق من إقالة الوزارة الوحدية في ديسمبر ١٩٣٧.

مثال آخر.. العلاقة الخاصة جداً التي ربطت الإخوان المسلمين بالقصر سواء على عهد مؤاد أو فاروق حتى أنهم كانوا من أكثر العناصر السياسية نشاطاً في الدعوة لإحياء الخلافة وأن يكون الأخير خليفة المسلمين. أضف إلى ذلك العلاقة الوثيقة بين نفس الجماعة والحزب الوطني الذي رأى فيهم قدراً من تجديد شبابه.

مثال ثالث يتجسد في العلاقة الثينة التي ربطت الماركسيين بالوحد خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي علاقة بدت في التنسيق المشترك في العمل السياسي ١٩٤٦ء أو في احتضان بعض العناصر المعروفة بعيولها اليسارية لتعمل من داخل الوحد وتشكل ما عرف «بالطليعة الوحدية».

غير أنه مع نمو الأحزاب الأيديولوجية لم يعد لتلك العلاقات ما يبررها فقد شعرت زعامتها أنها قادرة على أن تلعب في الشارع السياسي المصري وحدها دون الحاجة إلى التصاق بالقصر أو بأحد الأحزاب التقليدية، ولم يقبل سدة العهد القائم من رجال تلك الأحزاب الخروج

عن وصايتهم. والأخطر من ذلك أنهم لم يتصوروا أن يكون هؤلاء الرجال شركاء سلطة أو زملاء صناعة قرار.

استتبع ذلك موقف شاذ بتصنيف الأحزاب السياسية في مصر في الفترة السابقة على ١٩٥٢ إلى أحزاب برلمانية، وهي الأحزاب التي تدخل البرلمان وتؤلف الوزارة، وكانت الأحزاب التقليدية، وأحزاب نعيم برلمانية لا يسمح لها بذلك، وهي الجماعات الأيديولوجية. ومثل هذا التصنيف التعملي والرافض لقبول حركة التغيير التاريخي كان من المستحيل أن يستقيم دون استخدام أدوات السلطة، خاصة ما اتصل منها بالمؤسسات الأمنية، مما ترتب عليه نمو واضح لتلك المؤسسات وشهرة لبعض شخصياتها، مثل البوابيس السياسي واليكباشي الجزار والمصري الأسود.. إلخ.. وقد قاد الموقف الأحزاب العنصرية إلى مسارات ربما ما كانت تجتازها لو لم تلجأ قوى السلطة إلى تلك السياسة.

من هذه المسارات ما اتصل بالعمل السري، ولم نجد أيًا من الجماعات الأيديولوجية ثم يلجأ إلى مثل هذا العمل مما خلف أوضاع البصمات عليها والتي تفاوتت بين غلبة الجهاز السري على الجماعة الأصلية حتى تحول إلى «فرانكشتاين» المخلوق الذي صنعه صاحبه وعجز عن التحكم فيه. وبين شكوك ومخاوف لعبت دورًا كبيرًا في شرذمة بعض تلك الجماعات.

منها أيضًا ما عمدت إليه بعض تلك الجماعات من إقامة تنظيمات مسلحة بهدف استخدام العنف ردًا على العنف الحكومي. الأمر الذي يتسق تمامًا مع البديهية المعروفة في العمل السياسي والتي تقول أن «العنف يلد عنفًا»، منها أخيرًا ترجمة العمل السري والتنظيمات المسلحة إلى عمليات تراوحت بين جرائم الاغتيال السياسي وتقدير المنشآت ووصلت إلى ذروتها بحرق العاصمة ٢٦ يناير ١٩٥٢، مما كان إيذانًا بسقوط العهد أو ما عبر عنه أحد المراقبين في مصر يومذاك بأن «النظام قد احترق مع شبرده»!

ويومها فقط اكتشف القصر والأحزاب التقليدية أنها قد وصلت إلى نهاية الطريق المسدود الذي صنعته بنفسها والذي أثر عليها وصنع أشكالاً مميزة للأحزاب الأيديولوجية.

الماركسيون بين السعي

للتعصير وظاهرة التشرد

نشطت التنظيمات الماركسية في مصر مرتين.

أولاهما، في النصف الأول من العشرينيات في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وثانيتهما، في الأربعينيات خلال الحرب العالمية الثانية وهي أعقابها.

ومع ملاحظة ما تمخض عن ظروف الحرب الأولى من قيام أول دولة شيوعية في العالم، وهي الاتحاد السوفييتي، ومع ملاحظة ما حدث خلال الحرب الثانية من ظهور الاتحاد السوفييتي كأحدى القوتين الأعظم في العالم، ومع ملاحظة أن فترات الحروب تشهد خلخلات اجتماعية وفكرية مهمة، ومع ملاحظة أن ظروف الحرب، تؤدي إلى اتساع القاعدة العمالية نتيجة لضعف الواردات وزيادة الاحتياجات السلعية والتوسع في الصناعات المحلية.. مع ملاحظة كل ذلك يمكن تفسير توفيقات انتعاش النشاط الماركسي في مصر.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى ترصد الوثائق المصرية البريطانية نشاطاً ماركسياً، أو على حد تعبيرها «أعمال دعائية بلشفية»، وتؤكد هذه الوثائق أن القيام بتلك الأعمال قد اقتصر على العناصر الأجنبية، خاصة من الإيطاليين.

بيد أنه لا يمضي وقت طويل حتى ينتقل العمل التنظيمي إلى المصريين حين أعلنت مجموعة منهم، أهم أفرادها حمسني العرابي وعلى العناني وسلامة موسى وعبد الله علان عن تأسيس «الحزب الاشتراكي المصري» في أغسطس عام ١٩٢٦.

ولم يكن هذا الحزب من واقع عضويته أو مبادئه ماركسيًا تمامًا. فقد ضم الاتجاهين.. الاشتراكيين المعتدلين وبعثهم سلامة موسى الفيلسوف العقيدة، والشيوعيين وبعثهم حمدي العرابي وجوزيف روزنثال الذي وصفته سلطات الأمن بالإسكندرية بأنه «اشتراكي ثوري ذو مذهب شيوعي»!

وكان حريًا أن ينتهي هذا الأزدواج إلى انشقاق، وهو ما حدث في يوليو عام ١٩٢٢ حين قررت شعبة الحزب في الإسكندرية، والتي كانت تعمل الجناح الشيوعي، الخروج على الإدارة المركزية في القاهرة. وكان هذا الخروج إيذانًا بيزوال لتأثير العناصر المعتدلة على الحزب واستيلاء الشيوعيين على قيادته الذين قرروا الانضمام إلى «الدولية الثالثة». ثم ما لبثوا في ٢١ ديسمبر من نفس العام، ١٩٢٢، أن غيروا اسم الحزب رسميًا إلى «الحزب الشيوعي المصري» الذي اعتنق النفاذ الواحد والعشرين التي تعمل المبادئ الأساسية للكومنترن.

وقبل أن يستكمل «الحزب الشيوعي المصري» العاملين انقصف عمره! والسبب أنه اصطدم عام ١٩٢٤ بحكومة الشعب التي كان يرأسها سعد زغلول، وكان هذا فوق طاقته.

فقد قاد العمال من أعضاء الحزب في فبراير ومارس من ذلك العام حركة واسعة لاحتلال المصانع التي يعملون بها وإجبار أصحابها على قبول شروطهم. واعتبر سعد تلك الأعمال عمليات اغتصاب وتصدت لها حكومته وانتهى الأمر باعتقال زعماء الحزب ومحاكمتهم وصدر أحكام متفاوتة ضدهم في أكتوبر عام ١٩٢٤ بهدف «قطع دابر الشيوعية»!

وكالت حكومة «أحمد زيور» المصرية الثانية للحزب بعد إعادة تكوين لجنته المركزية، فقدم أعضاء هذه اللجنة إلى المحاكمة وصدرت ضد أغلبهم أحكام جديدة في يناير ١٩٢٦ مما كان فعلًا بمثابة النهاية المأسوية «للحزب الشيوعي المصري» الأول لوقت بعدما تكوين الجماعات الماركسية في مصر حتى الأربعينيات.

مرحلة النشاط السري..

بدأت المرحلة الثانية منذ مطلع الأربعينيات واستمرت حتى نهاية التجربة الحزبية الثانية وكان النشاط الماركسي طوال هذه المرحلة سرياً تماماً.. وبالإمكان تقسيم هذه المرحلة إلى فترات ثلاث.

تبدأ الفترة الأولى من عام ١٩٤١ وحتى نهاية الحرب حين تكونت حلقات عديدة للنشاط الشيوعي كان أهمها «حمته» أو «الحركة المصرية لتحرير الوطن» التي أسسها هنري كورييل، و«اسكراء أو الشرارة التي رأسها هليل شفاتز.

في عام ١٩٤٢ تأسست منظمة «تحرير الشعب» ثم تبعتها ظهور مجموعات الطلبة وعصبة الماركسيين والفجر الجديد.

غير أنه عند نهاية الحرب كان هناك ثلاثة تنظيمات ماركسية أساسية هي «طلبة العمال» التي كانت تصدر مجلة الفجر الجديد، و«اسكراء» التي كانت تتكون من المثقفين، ثم «حمته» التي تكونت من تنظيمين هما عصبة الماركسيين وشعوب وادي النيل وقد أصدرت صحيفة «أم درمان» التي كان يشرف عليها الأعضاء السودانيون داخل الحركة.

وقد شاركت هذه التنظيمات مشاركة قوية في أحداث فبراير ١٩٤٦ التي كانت من أهم أسباب استقالة حكومة النفراسي وتشكيل حكومة صدقي والتي تمثل مرحلة جديدة من مراحل نشاط التنظيمات الماركسية.

امتدت الفترة الثانية بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٩ وقد واجه خلالها الماركسيون هجمتين حكوميتين كبيرتين: أولاهما في وزارة إسماعيل صدقي وثانيتهما مع قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وإعلان الأحكام العرفية.

ومع أن التنظيمات الشيوعية قد شهدت في بداية هذه الفترة محاولات للتوحيد بينها كان أهمها اتحاد حمته واسكراء في أشهر التنظيمات

الشيوعية التي عرفتها مصر خلال تلك الحقبة، والتي حُرقت باسم «حدثو» أو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني. غير أن تلك التنظيمات عادت مرة أخرى للانقسام قبل نهاية تلك الفترة، على نحو ربما لم يحدث قبل ذلك.

أما الفترة الثالثة فقد واكبت صورة الوفد إلى الحكم والتي بدأت بالمشاركة في وزارة حسين سرى في يولية ١٩٤٩ ثم الاستئثار بالحكم حتى أوائل ١٩٥٢. وهي فترة تميزت بحريات واسعة تمتع بها الماركسيون مع غيرهم من التنظيمات السياسية.

وقد استمتع هذه الحرية اتساع نشاط حجم التنظيمات الشيوعية. «حدثو» مثلاً زاد حجمها بين فبراير ١٩٥٠ ونهاية عام ١٩٥٢ أكثر من عشر مرات «من ١٠٠، ٢٠٠ عضو إلى ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ عضوة وأصبح لها فروع في نحو مائة قرية بالإضافة إلى نشاطها داخل القوات المسلحة.

شهدت نفس الفترة «ديسمبر ١٩٤٩، تأسيس «الحزب الشيوعي المصري» الذي أصدر صحيفة سوية تحت اسم «رأية الشعب» وأعلن لأعضائه برنامجاً، وقد بقى هو و «حدثو» أهم التنظيمات الماركسية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وإن لم يكونا التنظيمين الوحيدين!

يقودنا هذا إلى رصد ظاهرتين لازمتا التنظيمات الماركسية على امتداد الفترة وتمثل أولاهما حالة تشرذم واضحة عالت منها تلك التنظيمات ولم تتمكن من التخلص منها في أي وقت، بينما تظهر ثانيتهما في تواجد أجنيب قوى داخل صفوفها اقتضى وقتاً للتخلص منه.

والظاهرتان متصلتان، فقد كان من أهم أسباب عدم التلاقي بين أكبر تنظيمين ماركسيين ظهرا خلال الحرب الثانية، وهما: «دمتو واسكراء» أنه بينما كان يسعى التنظيم الأول لتعصير الحركة على وجه السرعة لم يكن للتنظيم الثاني نفس الرأي أو الرؤية.

ويمكن حصر مسببات الظاهرتين في أن الماركسية نتاج لتطور اقتصادي واجتماعي طويلا للرأسمالية الأوروبية يتطلب استيعابها قدرًا من الوعي وحدًا أدنى من الثقافة كان متوفرًا أكثر بين أفراد الجاليات الأوروبية في مصر الذين أخذ الماركسيون بينهم على عاتقهم إقامة التنظيمات، والعمل على نشر الفكرة بين عناصر معسرية من المثقفين قادرة بحكم ثقافتها على استيعابها، ومن العمال راعية بحكم مصلحتها في اعتناقها.

ولما كانت غالبية المثقفين لا تنتمي بأسلوبها الاجتماعية إلى طبقات من مصلحتها وحدة الطبقة العاملة فقد تحولت الماركسية عندهم إلى لون من الثورف الفكري، وأدت الممارسة على هذا النحو إلى اختلافات فكرية زاد من حدتها انقسام الشيوعية العنصرية نفسها مما كان له انعكاسه على الماركسيين المصريين بظهور تنظيم تروتسكي في أواخر الأربعينيات تحت اسم «الحركة الشيوعية الثورية».

أنصب إلى كل ذلك أن من أهم المبررات السلبية للعمل السري انتشار المخاوف وعدم الثقة بين أفراد التنظيمات العاملة تحت الأرض وهو ما يمكن ملاحظته بسهولة من كثرة منشورات تلك التنظيمات، فهذا منشور تحت عنوان «ويل للخائن»، وآخر يطالب «بالثقة واكتشاف الخونة بين الصقوف» وثالث يحذر من «الناجورين خدام الرأسمالية الذين يحاولون تحويل الطبقة العاملة عن هدفها» والمخاوف وعدم الثقة كانت تصنع دائمًا الانهزامات التي تؤدي إلى مزيد من التشرد.

عمومًا فإن التنظيمات الشيوعية المصرية كانت قد نجحت في أواخر الأربعينيات، خاصة بعد تأسيس حديث، في التطلع إلى حد كبير من كثرة العناصر الأجنبية بعد معارك طويلة من أجل التمصير، إلا أنها لم تتجعب بنفس الدرجة في تجنب حالة التشرد حتى بعد الاتحاد المؤقت بينها الذي تم عام ١٩٤٧ في نطاق الحركة الديمقراطية للتحزب الوطني، فبعد عام واحد عادت حالة الانقسام تمسك بتلابيب الجماعات الماركسية

فانقسمت اسكرا إلى «المنظمة العمالية الثورية» و «المنظمة الشيوعية الثورية» ثم انقسمت أولاهما فيما بعد إلى «التحج الأحمر» و «نحشم أو نحو حزب شيوعي مصري» وهكذا، مما كان له أوجع العواقب على تلك التنظيمات.

الإخوان المسلمون:

فرانكشتين التنظيم السري..

الإخوان المسلمون نشأوا كجماعة دينية في الإسماعيلية أقامها مؤسسها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨. بعد عشر سنوات بالضيعة ١٩٣٨، قررت الانخراط في العمل السياسي مما أعلنه الموشد العام في مجلة النذير التي صدرت في ذلك العام وجاء في عددها الأول أن الجماعة ستتقل من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال. وبعد عشر سنوات أخرى ١٩٤٨، وبعد اشتراك الجماعة في حرب فلسطين كان لها أقوى تنظيم سري عسكري دفع بالجماعة إلى صدام مروع مع الحكومة راح ضحيته رئيس الوزراء الذي اغتاله أحد أفراد الجماعة في ذلك العام، أعقبه بأقل من شهرين أن راح مؤسس الجماعة ضحية أخرى لهذا الصدام.

وإذا كان «الإخوان المسلمون» قد تفرقوا عن الجماعتين الأيديولوجيتين الآخرين بإنكار فكرة الحزبية، كما سبق التنويه، فهم قد استازوا عنهما في صعوبة توجيه تهمة العمالة أو الإلحاد إليهم، وهو ما دأب خصوم الماركسيين وممنر الفشة على اتهامهم بها، ثم أنهم يتمسكهم بالطابع الديلي وشمويرهم لأنفسهم بأنهم «المدافعون الوحيدون عن الإسلام» وضعوا خصومهم في مأزق العداء للإسلام!

واستيعابًا لهذه الاعتبارات يمكن إدراك الأسباب الحقيقية وراء ذلك النمو السريع للجماعة، ووراء ذلك العنف الظاهر الذي تسلمت به، وهو نمو وعنف جعل نهاية التجربة الحزبية الثانية، بالنسبة لشئى القوى التي

شاركت فيها، قانون إلغاء الأحزاب الصادر عام ١٩٥٣، إلا الإخوان المسلمين الذين استمروا كجماعة معترف بها إلى أن قادها حجمها واعتقها إلى صدام مروع آخر مع السلطة الحاكمة الجديدة عام ١٩٥٤ بعد حادث المنشية المشهور!

باختصار فإن «التنظيم السري» لجماعة الإخوان قد أثر في مسيرتها، ثم في مستقبلها، كما لم يؤثر في أية جماعة أحد التنظيمات القنبشة عليها، إلى الحد الذي يمكن القول معه إنه كان مثل «فرانكشتين» المخلوق الذي تجاوز سيطرة خالقه!

يقودنا ذلك إلى متابعة ظروف نمو الجماعة وطبيعة تشكيلها مما أدى في النهاية إلى إبراز هذا التنظيم الذي أعطى الإخوان جانباً كبيراً من صورتهم وصنع لهم الناحية الأهم في تاريخهم.

فبعد التأسيس في الإسماعيلية النفل حسن البنا إلى القاهرة عام ١٩٢٢، وفي العاصمة تعددت وجوه النشاط بإلقاء المحاضرات والدروس وعقد المؤتمرات وإحياء الاحتفالات الدينية وإنشاء شعب الجماعة في القاهرة والأقاليم. كما أصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها، وعندما اجتمع مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين في دورته الثالثة عام ١٩٣٥ أقر «عقيدة الجماعة التي كانت بمثابة مبادئها.

ولعت الجماعة بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٣٦ حين كسب حسن البنا نتيجة تأييده لثورة فلسطين عطف مفتي فلسطين. واتصل بحكام البلاد العربية والإسلامية، وتقرب إليه على ماهر وعبد الرحمن عزام، مما دفع المرشد العام إلى اتخاذ قراره بالدخول في معترك السياسة المصرية عام ١٩٣٨.

خلال الحرب وبعدها انتشرت جماعة الإخوان المسلمين كتتنظيم سياسي انتشاراً واسعاً وشتم التنظيم عدداً كبيراً من الأعضاء، فضلاً عن المؤيدين، وتم بناؤه بشكل دقيق.

كان على رأس التنظيم «المرشد» العام الذى تمتع بصلاحيات مطلقة وتقرر أن «يلولى مهمته مدى الحياة» بأنه «مكتب الإرشاد العام» الذى تكون فى البداية من عشرة أعضاء «١٩٣٣»، وبلغ عام ١٩٤٧ عشرين عضواً. وثانى بعد ذلك «الهيئة التأسيسية» التى تكونت من مائة عضو، ورغم أنها كانت بمثابة الجمعية العمومية للجماعة إلا أنه كان يتم اختيار أعضائها من جانب المرشد العام، وهناك بعد ذلك المركز العام بإقسامه ولجانه ثم شعب الجماعة التى انتشرت فى شتى أنحاء مصر، بل وخارجها!

وقد بدأت الجماعة تنظيماً شبه العسكرية بفرق الرحلات التى تحولت إلى «نظام الجوال» التى نظمت عام ١٩٤٠ وسجلت بجمعية الكشفية مما أتاح لها التحرك بحرية وأمان من جانب، ثم التمتع بالتسهيلات التى كانت تتمتع بها الحركة الكشفية من جانب آخر. ورغم أن جواله الإخوان أخذت كثيراً من النظم الكشفية إلا أنها غالت كثيراً فى التدريبات العسكرية مما كان يشى بالنية على تحويلها إلى قوة عسكرية وقد بلغ عددها عام ١٩٤٥ حسب تصريح المرشد العام نفسه عشرين ألف جوال.

وكانت الخطوة التالية أن انبثق عن الجوال «نظام الكتائب» وكان أكثر دقة فى طريقة انتقاء الأفراد، وكان الهدف منه «ربط العضو بالجماعة وتطوير علاقته بها من علاقة انتماء إلى علاقة إيمان».

وبعد اكتمال نظام الكتائب تشكل التنظيم السرى أو ما سعى «بالجهاز الخامس» وقد جاء على شكل خلايا تتكون كل خلية من خمسة أفراد يرأسها أمير، وكان يدرّب هؤلاء الأفراد على أعمال عسكرية متنوعة كما يتعمسون بالسمع والطاعة وكرتمان السر الذى كان يصل بعدم معرفة أية خلية بما يجرى فى الخلية الأخرى.

وإذا كان منطلوع الإخوان الذين اهتمهم تلك التنظيمات قد لعبوا أدواراً إيجابية فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فإن الجهاز الخاص قد أدى دوراً سلبياً سواء بالنسبة للجماعة نفسها أو بالنسبة للتجربة الحزبية الثانية.

صحيح أن هذا الجهاز قد بدأ عملياته في اتجاه صحيح، سواء ضد العناصر العسكرية الإنجليزية خلال الحرب الثانية، أو ضد بعض المصالح المالية اليهودية خلال حرب فلسطين. غير أنه تحول بعد ذلك لضرب خصوم الإخوان لا خصوم الوطن.

وقد راح ضحية هذا التحول شخصيات مصرية عديدة كان من أبرزها رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي الذي اغتاله عبد المجيد أحمد حسن أحد أعضاء الجهاز في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

وكان واضحاً أن الجهاز قد خرج من يد صاحبه بعد المحاولة التي جرت في ١٢ يناير ١٩٤٩ لنسف محكمة الاستئناف مما دعا حسن البنا إلى نشر بيانه الشهير الذي أدان فيه تلك الأعمال تحت عنوان «ليسموا إخواناً وليسموا مسلمين» واعتبر المرشد العام أن هذه الأعمال موجهة إليه شخصياً!

وكان اغتيال حسن البنا من جانب عناصر من البوليس السياسي في الساعة الثامنة والثلاث من مساء يوم ١٢ فبراير عام ١٩٤٩ بمثابة الحصاد المر للعنف المتبادل الذي بدأه الجهاز المصري.

وباختفاء مؤسس الإخوان عن مسرح الحياة اختفت الشخصية الوحيدة التي كان يمكن أن تحجم الجهاز الخاص وإذا كان «التنظيم المصري» قبل هذا الاختفاء عنصرًا أساسيًا من عناصر الوجود الإخواني فقد أصبح بعده العنصر الأساسي لهذا الوجود مما تؤكد المسيرة التاريخية للإخوان المسلمين بعد ١٩٥٢.

مصر الفتاة جماعة الصليب السياسي..

لم تقلب جماعة حزبية في توجهاتها الأيديولوجية أو في مواقفها السياسية بقدر ما تقلبت جماعة مصر الفتاة. فهي قد بدأت ذات نبرة شوفينية حادة أدت إلى تصنيفها ضمن التنظيمات الفاشية وانتهت ذات برنامج اجتماعي اتفق مع الاسم الذي اتخذته.. الحزب الاشتراكي. وهي

بدأت وقد ضمنت صدر برنامجها العبارة القائلة «يجب أن نعظم الملك وأن نكفّ حول عرشه» وانتهت وهي أشدّ الجماعات ضراوة في الهجوم على القصر حتى صار ما ضمّنته أحد أعداد صحيفة الاشتراكية الناطقة باسمها من مجموعة من صور المؤسّسة تحت عنوان «رعياك يا مولاي» مثل شهير في الهجوم على الملك.

وقد ظهرت «مصر الفتاة» في أواخر عام ١٩٢٢ وكان هدفها «أن تجمع الشباب في صعيد واحد.. وأن تعودهم النظام والطاعة.. أن تبيسهم زياً واحد.. أن تطلقهم بنشيد واحد.. أن تجعل لهم شعاراً واضحاً وغاية محددة.. أن ترسل لهم مثلاً أعلى يحاؤون الوصول إليه.. أن تملأهم إيماناً بحقهم، إيماناً بقوتهم، إيماناً بقدرتهم على العمل، وأن تجعلهم على التقشف وبغض اللهو والتهاكك وأن يمدحوا الله في سبيل الوطن».

والحركة بدأت كحركة شبابية يقودها كل من أحمد حسين وفتحى رموان ذات تنظيم محدد وصيغة مميزة مما أثر على تاريخها تأثيراً شديداً.

بالنسبة للتنظيم فقد غلب عليه الطابع العسكري إذ تكونت الجماعة من ست درجات تبدأ بالقسم الذى يضم كل منها ١٢ مجاهداً وينتهى «بهئية أركان الجهاد» التى تتكون من رؤساء القبائل، وقد تقرر أن يردى المجاهدون قمصاناً خضراء مما أدى إلى أن تعرف الجماعة «بأصحاب القميس الأخضر» أما بالنسبة للصيغة فقد اتهم المعاصرون الجماعة بأنها ذات هوية فاشية، وبالرغم من إنكار الجماعة للاتهام فإن التبرة الشوفينية التى صبغت مبادئها العشرة مضافاً إليها ما تواتر عن علاقات عقدها مع إيطاليا الفاشية ترجح صحة التهمة.

وينقسم تاريخ الجماعة إلى مرحلتين تمتد أولهما بين قيامها أواخر عام ١٩٢٢ وأوائل عام ١٩٢٨ حيث تقرر إلغاء تشكيلات القمصان الملونة بما فيها «القميس الأخضر» وتعتمد الثانية منذ أن وضعت الجماعة

لنفسها برتاجاً اشتراكياً عام ١٩٤٨ وسميت بالحزب الاشتراكي وحتى حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ حين اتهم زعمائهم بأنهم الذين أشعلوه. ويفصل بين المرحلتين فترة الحرب التي قضى زعماء مصر الفتاة أغلب سنواتها في المعتقل. وكانوا قبيل اعتقالهم ينحون عام قد تحولوا إلى ما عرف بالحزب الوطني الإسلامي في مارس عام ١٩٤٠ وهو حزب لم يتمكن من أن يمارس نشاطاً ذا قيمة.

خلال المرحلة الأولى اجتذبت الجماعة قطاعات من الشباب استهوتهم لتطبيقات الجماعة العسكرية خاصة بعد أن خاب أمل هؤلاء في الوسائل السياسية التي ظلت تتبعها الأحزاب التقليدية في مجال القضية الوطنية.

غير أن الجماعة وقعت في سلسلة من الأخطاء أدت إلى نهاية تلك المرحلة بفشل ملحوظ... من هذه الأخطاء مناصبتها العداء للوفد مما دعا الحزب الكبير إلى تشكيل جماعات ذات تعاط عسكري هي «صحاب القمصان الزرقاء» والتي تمكنت بسهولة من ضرب القمصان الخضراء. خطأ آخر متصل بالخطأ الأول إذ أن «مصر الفتاة» في عدائها للوفد قد أثبتت بنفسها في أحضان الأحزاب الأخرى. وقد بدأت ذلك بتعاون وثيق من الحزب الوطني. وكان تعاوناً مفهوماً يحكم أن الجماعتين كانتا تمثلان جبهة رفض للأسلوب السياسي المتبع آنذاك بالتفاوض مع الإنجليز.. غير أنهم قد انعطفوا بعد ذلك للتعاون مع «الأحرار الدستوريين» باعتباره أكبر الأحزاب المعادية للوفد. أكثر من ذلك فإنهم قد تعاونوا مع القصر على ضوئ الدور المناهض الذي كان يقوم به ضد الحزب الكبير. وكان معنى كل ذلك أن الجماعة قد انسافت وراء عداوة غير مفهومة للوفد أكثر مما كان مفروضاً أن يحكم حركتها رؤية محددة.

وقد أتاحت تلك الأخطاء لخصوم مصر الفتاة ضربها في أهدافها ووسائلها مما أدى إلى تقلسها على نحو واضح. رغم إسقاط حكومة الوفد التي عادت في ديسمبر عام ١٩٣٧.

بدأت المرحلة الثانية للجماعة بعد الحرب الثانية وكان قد انفصل عنها مجموعة من مؤسسيها على رأسهم فتحي رضوان الذي انضم للحزب الوطني، وبقي «أحمد حسين» الذي انقطع بالجماعة عام ١٩٤٨ انعطافة كبيرة حين تحول بها إلى جماعة اشتراكية باسم «الحزب الاشتراكي».

وكان الطابع الاشتراكي لمبادئ الحزب الجديد واضعاً وإن لم يكن حاداً، فقد طالب الحزب بالتأمينات الاجتماعية ومجانبة التعليم وتحديد الملكية الزراعية بخمسين هدناً.

وقد تفرّد الحزب الاشتراكي عن سائر الجماعات الأيديولوجية بلجائه في التمثيل خلال برلمان ١٩٥٠ - ١٩٥٢، وإن كان يلاحظ أن هذا التمثيل قد تم بنائب واحد، هو إبراهيم شكري، كما يلاحظ أن هذا النائب لم يفز بحكم عضويته في الحزب بقدر ما فاز بحكم مكانته الاجتماعية في دائرة شربين التي مثّلها.

أنصف إلى ذلك أن الصحيفة التي كان يصدرها الحزب مرتين أسبوعياً تحت اسم «الاشتراكية» كانت من أكثر الصحف إثارة خلال فترة الالتهاب المياسي السابقة على قيام ثورة يوليو.

ومع رفض توصيف الوثائق البريطانية لتقلبات مصر الفتاة بأنها «الاعيب شريفة» فإنه لابد من تفسير لهذه التقلبات.

في تقديرنا أن جماعة مصر الفتاة كانت جماعة «صخب سياسي» استطعت أيديولوجيات متناقضة لصنع أكبر قدر من الصخب.

وهي في هذا العمل كانت ترتد في كل مرحلة الزى المفيد الذي يناسبها، فاشياً كان أو إسلامياً أو اشتراكياً، وتصطنع لكل فترة الوسائل التي تشد أنظار الشارع السياسي المصري بمنظمات شبه عسكرية كما حدث خلال الثلاثينيات، وبصحافة نازية واجتماعية صاخبة ومظاهرات عنيفة فيما جرى في مطلع الخمسينيات.

وهي في كل ذلك كانت تحالف قوى سياسية ثم تنقلب عليها بلفظ، وتعازل جماعات ثم لعانها بخدة.

وقد أحاطت كل هذه المواقف الجماعة وزعيمها بقدر من الشبهات جعلتهم المتهمين الأساسيين في حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وهي تهمة أثبتت الدراسات الحديثة والوثائق التي كشف عنها مؤخراً عدم صحتها، ولكنه الشخب الذي دفع بأصحابه إلى غياهب السجون.

التجربة الثالثة

١٩٧٦ -

- من الشمولية إلى التعدد الحزبي.
- الوطنى الديمقراطى . حزب السلطة أم حزب الثورة.
- الوفد الجديد . ردة تاريخية أم اتجاه للتناحية.
- الأحزاب الصغيرة بين الأصالة والتبعية.
- الأحزاب الهيكلية.

الفصل الثانى عشر

«من الشمولية إلى تعدد الأحزاب»

فى ذمة التاريخ دخلت التجريبتان الحزبيتان الأولى والثانية مما أمكن معه لهذه الدراسة أن تتناولهما، رغم تعدد التحاذير السياسية. بأكبر قدر متاح من الموضوعية، سواء من خلال توفير المادة العلمية أو من خلال استخدام المنهج الأكاديمى.

الأمر جد مختلف بالنسبة «للتجربة الثالثة» التى بدأت يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتى لازالت فى مرحلة «الصناعة التاريخية» فمن الطبيعى وهذه التجربة فى مستهل حياتها أن يكتنفها من مظاهر الضجيج الإعلامى والمناورات السياسية التى تؤدى إلى اختلاط الأمور وصعوبة التزام الحياد. أكثر مما يحيط بها من أسباب الوضوح العلمى الذى يمكن من استقراء الأحداث وإصدار الأحكام التاريخية.

ومن منطلق الإدراك بهذا الاختلاف كان المطروح خيارين... أن نتوقف الدراسة عند التجربة الثانية ونترك التجربة الثالثة لرجال الصحافة والعلوم السياسية يقلب فيها الألوان وينظر لها الأخبرون ماشاء لهم الانقلاب والتظهير، أو أن تستمر الدراسة اشتملا على القناعة العلمية بأن هذه التجربة الأخيرة امتداد فى نهاية الأمر للتجريبتين السابقتين، حتى لو بعد الزمن بينها وبين سابقتها، وبالتالي فإن إخضاعها للدراسة التاريخية جنباً إلى جنب مع الدراسات الصحفية والسياسية ممكن، بل ومطلوب..

رجع كلمة الخيار الثاني اعتباراً من..

١. دور التاريخ أنهم في صناعة أحزاب التجربة الثالثة وسعى كل منها إلى رد نفسه «لأصل تاريخي حزين» حتى وصل الأمر إلى بحث من لأصل له عن مثل هذا الأصل!

ويبدو حجم هذا الدور من أن حزباً مهماً من أحزاب التجربة امتداد لأكثر أحزاب التجربة الثانية، «فالوفد الجديد» باسمه وبشخصه، أو أغلب من تبقى منهم، كذا بتكوينه، لم ينكر في أي وقت أنه وقد ما قبل الثورة رغم توقف نشاطه لربع قرن كامل (١٩٥٢ - ١٩٧٨). تمتد نفس الظاهرة - ولو بدرجة أقل حدة - إلى «حزب العمل الاشتراكي» الذي يتزعمه مجموعة من رجال «عصر الفتاة»، وهم وإن بدأوا بالتنكّر بهزيمتهم الشديد إلا أنهم انتهوا الآن فيما أعثوه دون مواربة أنهم عاشون إلى جذورهم خاصة مع احتفالهم بمرور خمسين عاماً على تأسيس مصر الفتاة (١٩٢٢ - ١٩٨٢). أما «الحزب الوطني الديمقراطي» فقد كان الرئيس أنور السادات حريصاً مع تأسيسه إلى رده للحزب الوطني الأول حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، ويحرص حتى الآن عديد من زعاماته على تأكيد هذا العنصر التاريخي، يبقى أخيراً رجال «التجمع» وبالرغم من أنهم لا يتسلحون بنفس الدرجة من الحرص على التأسيس التاريخي فإن الفصائل الأهم من الحزب تنتمي إلى الجماعات الماركسية خلال التجربة الثانية وتعل العزوف عن إشهار «الأصالة التاريخية» تابع من إدراك زعامات التجمع أنه قد يكون لهذا الإشهار أضراره السياسية.

٢. إن التجربة الثالثة لم تنشأ من فراغ، فانطلاقاً من رفض نظرية أن «البطل» هو الذي يقوم بصناعة التاريخ لانقبل هنا مقولة أن الإجهاد على التجربة الحزبية الثانية وصناعة الشمولية كان يتدبير من عبد الناصر، أو أن ماجرى خلال التصف الثاني من السبعينيات من عودة وثيدة إلى تعدد الأحزاب نبع من ميول وقناعات ديمقراطية من جانب السادات، فالأبطال

لا يصنعون التاريخ وإنما يستوعبون متغيراته ويستجيبون لعملياته، وعلى قدر هذا الاستيعاب وتلك الاستجابة يحتل البطل مكانته التاريخية، وتؤكد متابعة المسيرة التاريخية للحياة الحزبية في مصر هذه الحقيقة التي تجعل الطرف التاريخي، هو المصانع الحقيقي للتجربة الحزبية الثالثة!

صناعة الشمولية ١٩٥٢ - ١٩٦٧

رجال الحركة المباركة الذين استولوا على السلطة ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ لم يجدوا صعوبة كبيرة في اتخاذ قرارهم بإلغاء الأحزاب القائمة بعد أقل من ستة شهور (١٧ يناير ١٩٥٢).

ويشير الاهتمام في هذا الإجراء أنه قد تقرر بعد عمليات إزلال استجابات لها جميعا الزعامات الحزبية، مرة بالمطالبة بتطهير الصفوف وأخرى بالمطالبة باستبعاد أسماء بعينها وثالثة بوضع البرامج. يلتفت النظر أيضاً في نفس الإجراء ضعف ردود الفعل تجاهه، وكان واضحاً أن ماكانت تستطيع تلك الأحزاب أن تفعله في مواجهة التعديلات عليها من جانب القصر أو من جانب الإنجليز قد انتهى تماماً، الأمر الذي يثير التساؤلات!

١- تؤكد كل الدلالات أن أهم الأسباب التي مكنت النظام الجديد من القضاء على التجربة الحزبية الثانية أن «الأحزاب التقليدية» التي صنعت هذه التجربة كانت في حالة يرثى لها من الوهن.. فشل في حل القضية الوطنية، وعجز عن تكوين رؤية اجتماعية واقتصادية متكاملة، وانحسار للوجود الشعبي في الشارع السياسي بعد أن نجحت الجماعات الأيديولوجية في سحب الجانب الأكبر من هذا الوجود لصفوفها.

وباستثناء الوفد ومحاولة تجديد شباب الحزب الوطني التي قادها فتحي رضوان كانت سائر الأحزاب التقليدية قد اختفت من الناحية الفعلية من على الساحة السياسية، وبالتالي فإن قرار ١٧ يناير ١٩٥٢ كان أقرب أن يكون «تسديقاً» على وضع قائم أكثر منه عاملاً في صناعة وضع جديد.

٧. مسبب آخر ناتج عن التغيرات السياسية الكبيرة التي صنعت «الصفيفة الحزبية» خلال التجريبتين الأولى والثانية. فقد كانت هذه الصفيفة أحد عناصر ثلاثة شكلت نظام الحكم.. الوجود البريطاني، والحكم الملكي، والعمل الحزبي.

وباستمرار التفاعل بامتداد التجربة الثانية يمكن للمراقب أن يلاحظ أن العنصر الأول لم يكن يسمح بطفئ أحد العنصرين الآخرين. فالوجود البريطاني كان حريصاً على ألا تستفحل السلطة الحزبية معثلة للحركة الوطنية إلى حد تهديده أو إضعاف الملك. كما أنه كان يتدخل كلما حاول القصر تجاهل القوى الحزبية الحقيقية والاستئثار بالسلطة من خلال قوى حزبية مصنوعة.

وهذه المعادلة القائمة على وجود ثلاثة عناصر للحكم وتوازنها دامت حتى النصف الثاني من الأربعينيات، وبالذات عام ١٩٤٦ بعد أن خرج من مصر اللورد كيلرن آخر الرجال الأقوياء في قصر الدوبارة، وبعد ما أخذ الدور البريطاني في التقلص في إطار انحسار عالمي للموجة الإمبريالية، خاصة بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧، ومعلوم أن العلاقة كانت دائماً وثيقة بين البقاء في الهند والتمسك بمصر.

وقد تمخض عن تآكل الدور البريطاني داخل الصفيفة التي كانت سائدة من قبل، أن اختل التوازن بين العنصرين الآخرين واستأثر الملك بالسلطة بعد إخراج الوفد من الوزارة في أكتوبر عام ١٩٤٤ وحتى عودته إليها في يناير عام ١٩٥٠، ونتج عن هذا الاختلال إضعاف للأحزاب التقليدية وقوة للجماعات الأيديولوجية التي لم يكن لها مكان في المعادلة التي تزعزعت أركانها.

وتهاوت بقية دعائم الصفيفة القديمة بعد خلع الملك فاروق في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢، صحيح أن إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية قد تأخر نحو ستة بعد ذلك، غير أن دور القصر قد لحق بدور الإنجليز انتقالاتاً إلى

ذمة التاريخ، ولم يتم ذلك لحساب العنصر الثالث، أي الأحزاب، بل تم على حسابها!

والسبب في ذلك أن إضعاف دور الإنجليز والقصر في حكم مصر لم يتم من خلال «عمل حزبي» بل نتج إما عن متغيرات عالمية بالنسبة للطرف الأول وأما عن سوء سياسات وتدهور سمعة بالنسبة للطرف الثاني معاً يمكن عتصرهما من خارج المعادلة تماماً، وهو الجيش، من الإطاحة به، وعلى ضوء كل ذلك كان بالإمكان استبعاد السيف القديم بكافة عناصرها!

٣. إن ما تم في مصر من القضاء على التعدد الحزبي ووقف التجربة الثانية لم يحدث بمضاي عن عالم ما بعد الحرب الثانية، وعلى وجه التحديد العالم الثالث الذي احتلت مصر مكانة متقدمة بين دوله.

فباستثناء الهند شهد هذا العالم في مرحلة الاستقلال نظاماً سياسياً اعتمد على الحزب الواحد والمسم بالشمولية.. وكان لذلك الخيار ظروفه. هي بالنسبة للدول التي قاد حركة التحرير فيها حزب بعينه لم يلبث هذا الحزب بعد التخلص من الوجود الإمبريالي، وباعتباره حزب الأغلبية، أن تخلص بعد قليل من الأحزاب المناوئة واستأثر بالسلطة وأصبح الحزب الواحد.

أما بالنسبة للدول التي استولى العمكرويون على السلطة فيها فقد حرص هؤلاء في غالب الأحوال على تشكيل تنظيم سياسي يمثلهم، وكان بدوره تنظيمياً أوحد.

وإذا كانت الهند قد شذت عن هذه القاعدة بحكم تعدد «الأجناس» والمثّل، وبحكم طبيعتها اللامركزية، فإن مصر المتجانسة شعبياً والتركزية سلطة كانت مهياة للأخذ بها.

وعلى ضوء كل تلك الأسباب يمكن القول إن الزعامة الناصرية لم تصنع النظام الشمولي وإن كانت قد نجحت من خلال السياسات التي اتبعتها في الإبقاء عليه مستقرّاً، ودون أي تحد حقيقي لأكثر من عقد ونصف.

الجانب الأول من هذه السياسات متصل بالنشاطات القومية الطموحة والمواقف السياسية الرائدة على المستوى العربي أو مستوى العالم الثالث أو حتى على الصعيد العالمي.

ومثل هذه المواقف والنشاطات أدت إلى نتيجتين أسهمت في استمرار النظام الشمولي، فما تم إحرازه من نجاحات في هذه الميادين خاصة خلال الخمسينيات ومطلع الستينيات قد أقع الكثيرين بأن ما عجز عنه النظام القديم بأحزابه المتعددة أنجز أكثر منه النظام الجديد بحزبه الأوحده، ولم يكن ثمة مجال في مثل هذه الظروف للقول بالعودة إلى التعددية الحزبية.

هذه نتيجة، أما النتيجة الأخرى فقد تبذت فيما نتج عن تلك السياسات من تأليب القوى الغربية وتكرار الاعتمادات الإسرائيلية مما خلق حالة من الاستنفار الداخلي الدائم، كانت وحدة الصف في ظلها يديه، وكان القول بالعودة إلى التعددية، في مثل هذه الظروف قد يوصم صاحبه بشبهة السعي إلى شق الصف والعمالة للقوى المعادية للمستفيد من ذلك.

وتعمل الجانب الثاني في ممارسات شعبية و جهت لشلل القوى الحزبية القديمة، تقليدية كانت أو أيديولوجية، أما القوى التقليدية فقد واجهت مع قيام الثورة المحاكمات التي شكلت لها محاكم خاصة مثل محكمة الفساد أو محكمة الثورة كنا قوانين الحرمان من الحقوق السياسية. أما الجماعات الأيديولوجية فقد تم تحجيمها .. اليسار من خلال ما جرى من عصف بالماركسيين بعد حوادث كفر الدوار (أغسطس ١٩٥٢) وأزمة مارس ١٩٥٤ واليمين بعد العودة لحل جماعة الإخوان المسلمين (يناير ١٩٥٤) ثم الصدام القوي معها الذي جرى بعد محاولة الجهاز السري للجماعة اغتيال عبد الناصر (أكتوبر ١٩٥٤) التي استتبعها تكوين محكمة الشعب وتقليم رقاب أهم زعماء الجماعة ولم يبق في الساحة إلا مصر الفتاة وقد تصور زعماءها أن عضوية عبد الناصر القديمة لجماعتهم سوف تقرد

لهم مكانة خاصة في ظل النظام الجديد ، ولم ينقضى سوى وقت قصير قبل أن تثبت زعامة الجماعة من أنها كانت وأهمه وقيل أن يؤثر أحمد حسين مفادرة البلاد

وتوجه الجانب الثالث من سياسات الإبقاء على الشمولية إلى القوى الاجتماعية التي صنعت الحياة الحزبية خلال التجريبتين الأولى والثانية. واستهدف بعض تلك السياسات ضرب تلك القوى كما استهدف بعضها الآخر احتواء من تبقى منها .

سياسات الضرب وجهت أساساً إلى طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية من الأمراء والباشوات واليكاوات من خلال قوانين الإصلاح الزراعي المتعددة التي أبقت لهم على الفئات من أملاكهم. وكان معنى ذلك ضرب العمود الفقري الذي يشد ظهر تلك الطبقة معشلاً في ثروتها بكل التداعيات التي تتربط على ذلك من عجز عن الاستثمار كقوة مؤثرة في العمل السياسي ناهيك عن تكوين الأحزاب التي صدرت القرارات بعثها .

بقية القوى الاجتماعية التي شاركت في الحياة الحزبية قبل الثورة اتبعت حيالها سياسة الاحتواء .

ويندا بالثقفين بشرالحهم المختلفة ..

أصحاب المهن الحرة تقلص دورهم نتيجة لسياسات التأميم المتتالية وأمكن بسهولة إخضاعهم لشكل من وصاية الدولة، ونختار في هذا الصدد أكثر فئاتهم إسهاماً في العمل الحزبي .. المحامين والصحفيين .

فقد تم عام ١٩٥٤ حل مجالس نقابات هاتين الفئتين وتعيين مجالس جديدة . لغير أن الأهم من هذه الإجراءات الإدارية كان مآصبات هاتين الفئتين في وضعيتهن الاقتصادية مما انعكست آثاره على حركتهن العمالية .

بالتمسية للمحامين فقد أدت إجراءات التمهيز ثم التأميم والتساع قناعة القطاع العام وتقلص حجم القطاع الخاص .. أدى كل ذلك إلى

إغلاق أغلب أبواب الرزق أمامهم وتحول مجموعة غير قليلة منهم إلى العمل في الإدارات الحكومية، وانتقلوا بذلك من شريحة أصحاب المهن الحرة إلى شريحة الموظفين الأقل رغبة وقدرة على المشاركة في العمل العنصري.

أما بالنسبة للصحفيين فقد انتهوا إلى نفس الموقف خاصة بعد صدور قوانين تنظيم الصحافة ولم يعد أمامهم إلا خيار واحد إذا أرادوا الخروج من التنظيم الواحد وهو التخلي عن عملهم.

يمثل الطلاب «الشريحة الثانية» من المثقفين، وهي شريحة غير قابلة بطبيعتها «للاستئثار» من جانب السلطة، ورغم ذلك فقد نجح عبد الناصر في استئثارها لنحو عقد ونصف (١٩٥٤ - ١٩٦٨) مما يحتاج إلى تفسير.

كان وراء هذا النجاح السياسات التي اتبعت حيال أبناء هذه الشريحة خلال تلك الحقبة. جانب من هذه السياسات تمثل في محاربة أي تسييس لهؤلاء. وبعد أن كانت انتخابات الاتحادات الطلابية مناسبة للمناقشات الحزبية تحولت لاختيار عناصر الطلاب ذات النشاط الاجتماعي مما كان يتم تحت رقابة صارمة، وتم من خلال ذلك إبطال مقولة أن «الرجل حيوان سياسي» وإعادة لأصله مجرد «حيوان اجتماعي».

جانب آخر بما تم من تعديلات واسعة في دراسة العلوم الإنسانية، خاصة التاريخ وما كان يسمى بالمواد القومية، وهي تعديلات استهدفت الإدارة الكاملة لمعهد ما قبل ١٩٥٢ والتجديد البالغ فيه لما بعده، وكان لهذه التعديلات مصداقيتها باعتداد فترة الصعود العنصري والاجتماعي وحتى عام ١٩٦٧.

جانب ثالث بدا في سياسات مخططة لصرف أبناء هذه الشريحة لنشاطات وانتماءات غير سياسية خاصة في ميدان الرياضة حيث عرفت «أسابيع الجامعات» والرحلات السنوية إلى الأقصر وأسوان. ناهيك عن الانتماءات الكروية التي اعتصت البقية الباقية من الاهتمامات الشبابية.

الجاناب الأخير نتج عن سياسات التعليم والتأميم والتوظيف، وهذه السياسات - بغض النظر عن الفلسفات التي صنعتها - قد أدت في النهاية إلى ربط حياة الطلاب ومستقبلهم بمجلة الدولة مما كان يصعب معه معارضتها. وهي معارضة كانت تعنى ببساطة تعريض الحاضر، بل والمستقبل لأخطار محققة.

يبقى شريحة الموظفين، وكانت أصلاً من أقل شرائح المثقفين تحزباً، وقد أدت سياسات الدولة في الهيمنة على شئ وجوه الإنتاج إلى القضاء على مابقى من رغبة هؤلاء أو استعدادهم للعمل الحزبي، خاصة وأنهم كانوا مسوفين للانضمام للتنظيم الأوحده، وأصبحت بطاقة العضوية أو دفع الاشتراك بعض مسوغات التعيين في الوظيفة أو البقاء فيها، حتى أن الاشتراك كان يخصم بشكل تلقائي من أصل المرتب.

يبقى العمال وقد نجح النظام الناصري في تجريدهم من أية «نوازح حزبية»، وذلك من خلال السياسات الاشتراكية التي استجابت لمطالب العمال الأساسية سواء بتحديد ساعات العمل أو الاشتراك في أرباح مؤسساتهم أو إدارتها، وهي بذلك قد امتصت أغلب دوافع هؤلاء للعمل السياسي أو الاضطراب الحزبي من جانب آخر فقد استطاع النظام احتواء العمل النقابي وصرف هذا العمل بالأساس إلى ميادين النشاط الاجتماعي من جانب وإلى ربط النقابات بالإدارة الحكومية إلى حد استوزار رؤساء الاتحادات العمالية من جانب آخر. وإذا كانت هذه السياسات قد نبعت من قناعة من جانب عبد الناصر أنه لم يعد ثمة صراع، أو ما عرف بتحالف قوى الشعب العاملة أو تأميم الصراعات الاجتماعية، فإنها قد حققت بشكل مقصود أو تلقائي هدفاً رئيسياً بوقف تحزيب الطبقة العاملة!

في اتجاه التعدد ١٩٦٧ - ١٩٧٦:

العودة المشروطة إلى التعدد الحزبي التي سلم بها الرئيس أنور السادات في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح مجلس الشعب الجديدة في ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ والتي وصفها بأنها «قرار تاريخي» اتخذته، كانت قراراً تاريخياً بحق.

والمقصود «بالقرار التاريخي» أنه قرار حثمت صدوره معطيات تاريخية وإن كان يبدو أن الرئيس قصد غير ذلك حين نسب القرار إلى إرادة شخصية هي إرادته، وهو أمر غير صحيح.

وتتعدد الدلائل التي تؤكد أن العودة إلى التعدد الحزبي قد استوجبتها الظروف التاريخية أكثر مما نبعث من فتاعة أو إرادة شخصية من الرئيس، من هذه الدلائل ما تضمنته أشهر الوثائق الصادرة عن الرئيس السادات نفسه خلال العامين السابقين من رفض قاطع للعودة للتعدد، فقد جاء في ورقة أكتوبر (أبريل ١٩٧٤) مانسته «أننى أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب»، وجاء في خطاب الرئيس عن «الديمقراطية والتنازع» الذى ألقاه بعد أكثر من عام ونصف في ورقة أكتوبر (٢٠ نوفمبر ١٩٧٥) مانسته «أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق الأحزاب».

منها أيضاً أن القبول بالتعدد كان يسير بخطى تبدو أقرب إلى الانزعاج اللاإرادي منها إلى الموافقة الإرادية، وقد بدأت هذه الخطى بالسماح بقيام مناير متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي للتعبير عن الراى الآخر وذلك في «ورقة الاتحاد الاشتراكي» الصادرة في أغسطس ١٩٧٤، وهي بداية متواضعة للقاءة، وبعد نحو عامين (مارس ١٩٧٦) تأتى الخطوة الثانية بتحويل المناير إلى تشييمات للوسط واليمين واليسار، وقبل نهاية العام (نوفمبر) تتحول التشييمات إلى أحزاب. وإن ظلت جميعها منبثقة من الاتحاد الاشتراكي، ويعر عامان آخران (١٩٧٨) قبل ظهور أول حزب من خارج الاتحاد الاشتراكي ورغم كل ذلك تستمر مجموعة من الضوابط والشروط للتصريح بتأسيس الأحزاب.

منها أخيراً ما تمخض عن ظهور الحزبية في تجربتها الثالثة من تغير ملحوظ في صيغة الحياة السياسية التى استمرت قائمة في مصر بامتداد العشريين السابقين (١٩٥٤ - ١٩٧٤) ونمو قوة سياسية معارضة وهو ما كان الرئيس السادات على استعداد لتحمله إلى حد.

وقد وقع الرجل في خطأ عندما تصور أن رجال الأحزاب الجديدة هم الذين صنعوا جو المعارضة المتنامي ضده بينما تؤكد دراسة الحركة السياسية والاجتماعية في مصر أن تلك الأحزاب كانت تعبيرا عن قوى جديدة استطاعت مصالحها مع بعض السياسات القائمة، وبالتالي فهي في حركتها لم تصنع المعارضة بقدر ما كانت متبعة للمعارضة!

ونتح عن هذا الخطأ مجموعة من الإجراءات القمعية وصلت إلى ذروتها في سبتمبر ١٩٨١. وتبدو هنا أهمية الطرف التاريخي، فبعض هذه الإجراءات عندما كان يتخذها عبد الناصر في ظرف سياسي موات كانت تؤتى بشمارها، أما إجراءات السادات التي اتخذها نقيضاً للطرف التاريخي فقد أتت بعكسها وانتهت بالرجل إلى الحادث المأسوي في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ثم صنع «الطرف التاريخي» الجديد من خلال مجموعة من التطورات السياسية والاجتماعية.

على الصعيد السياسي، فقد انهيار عالم عرفه المصريون وعاشوا به وفيه بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ واستمرت عوامل تقوض أركان هذا العالم بامتداد أواخر الستينيات وطوال السبعينيات. وانتهت سنوات الزهو الوطني وأخذت مشاعر الزعامة سواء على المستوى العربي أو على مستوى العالم الثالث في الانحسار.

وكانت مظاهرات الطلاب في فبراير ١٩٦٨ أولى علامات الشعور بالتغير، ولم بعد ثمة سبب لقبول كثيرين للتسليم بالنظام الشمولي مع تزايد هذا الشعور.

ولم يكن ذلك التغير ليغيب عن القيادة الناصرية التي حاولت أن تواجهه بالإرجاء برفع شعار أن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» وبالإغراء بالوعد بتقديم إصلاحات ديمقراطية في بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨.

ويتأكد التغير أكثر بعد تولية السادات وتحركات الطلاب والصحفيين مطالبين بمزيد من الإجراءات الديمقراطية ١٩٧٢ حتى ينتهى الأمر بحرب أكتوبر عام ١٩٧٢.

وبكل المقاييس فإن ماتم إنجاز عمكريًا خلال هذه الحرب كان يفوق بمراحل ماتم إنجاز في حرب ١٩٥٦. ورغم ذلك فقد أعقب الحرب الأخيرة حالة من الاستنفار العام مكثت من تدعيم النظام الشمولى بينما أعقب حرب أكتوبر الخطوات التى أدت إلى سلام كامب دافيد مما لم يعد معه أمام السادات مبرر للإبقاء على نظام عيد الناصر الأوتوقراطى.

أضف إلى كل ذلك أن مصالحه النظام مع الغرب بعد خصام غير قصير تطلب قدرًا من «المكياج الديمقراطى» ولكن لابعضى وقت طويل حتى يجد الرئيس أن هذا المكياج قد تحول إلى ألوان ثابتة تغطى وجه الحياة السياسية الجديدة.

وشهدت نفس الفترة مجموعة من «التغيرات الاجتماعية» كان من المحتم أن تنعكس آثارها على المناخ السياسى العام وعلى رغبة القوى الجديدة التى أفرزتها تلك التغيرات فى المشاركة السياسية.

كانت «الطبقة البيروقراطية» التى نمت فى أحضان التجربة الاشتراكية الناصرية أولى هذه القوى، وتؤكد الإحصاءات تضاعف حجم هذه الطبقة وتغير نوعيتها بشكل كان محتمًا أن يؤدى إلى فتح شهيتها السياسية.

فمن إحصاء عن عدد المديرين بالحكومة والقطاع العام عام ١٩٦٠ ٩٢٩ و ٥٦ مديرا بلغوا ٨٩٩ و ١٢١ مديرا عام ١٩٧٦، أما من حيث النوعية فقد غلبَ التكنوقراط على هذه الطبقة بعد حرب ١٩٦٧ وبعد أن قلت مساهمة العسكريين فى الحياة المدنية وهو الاتجاه الذى عبر عنه بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بوضع «الرجل للناس فى المكان المناسب».

وأهمية غلبة التكنوقراط أنهم أكثر استعدادًا وقدرة على العمل السياسى المتعدد الاتجاهات عن العسكريين الذين يدفعهم تكوينهم إلى

الانتظام في تشكيل واحد، من جانب آخر فإن أبناء هذه الطبقة الجديدة قد اندفعت مع سياسات الانفتاح لتشارك بقدر ملحوظ في قهرها بكل مااستتبع ذلك من المصالح والرشوة في الدفاع عنها.

في نفس الفترة نمت وبشكل سريع للغاية طبقة الرأسماليين الجديدة إذ يؤكد إحصاء في سبتمبر عام ١٩٧٨ أنه كان يعصر ٦٤ مليونيراً، كان أغلبهم من المقاولين وتجار المواد الغذائية والسيارات وقطع الغيار والأجهزة الكهربائية ولوازم الحرفيين وتجارة الخضروات والفاكهة والمواد الأولية، وهي طبقة استمدت أصولها من البورجوازية الوطنية وبقايا كبار الملاك، ومعلوم أن هؤلاء كانوا عماد التجريتين الحزبيتين السابقتين، وهم ليسوا طبقة أقل من أسلافهم رغبة في قيادة التحرية الجديدة وصنعها.

وهي تطلق المثقفين عادت شرائعهم الاجتماعية للنشاط، ولانتخاذ مواقف سياسية معارضة للنظام الشمولي.

وتبدأ «باصحاب المهن الحرة» ويلاحظ أنه بالإضافة إلى المحامين والصحفيين برز أساتذة الجامعات كـ بعض القوى المناهضة للفكر السياسي الواحد.

المحامون عادوا لاحتلال مكانتهم بعد النمو الطاهر لدور القطاع الخاص خلال السبعينيات وعاد إلى مكانتهم نشاطها القديم واسترجعوا مع هذه العودة القدر الأكبر من استقلالهم الذي كانوا فقدوه في ظل التطبيقات الاشتراكية، وأصبحوا بالتالي أكثر جرأة في التعامل مع السلطة، خاصة أن الرئيس السادات قد حرص طول الوقت على صيغ تصرفاته بالسبغة القانونية، وهي في كل الأحوال لعبة المحامين.

الصحفيون كانوا من أكثر الشرائع قلقاً بعد حرب يونيو ١٩٦٧ خاصة مع الشعور بالمسؤولية عن صنع عالم المصريين قبل ذلك، وهو العالم الذي ثبت أن كم الوهم فيه كان أكبر كثيراً من كم الحقائق، ومن هنا بدأت الدور الصحفية تعج بالأراء وبدأت عملية فرز واسعة تمخضت عن ظهور تيارات معارضة.

وما جرى عام ١٩٧٢ أو بعد ذلك من استبعاد العناصر الصحفية التي انخرطت في تلك القيادات وقادته ثم أعادتها مرة أخرى، أو ما حدث من استبقاء بعض العناصر وحرمانها من الكتابة، كل ذلك إنما كان دليلاً على أن هذه الفئة من أصحاب المهن الحرة عادت للإسهام في الحياة السياسية بشكل خارج عن معزوفة السلطة، وهو الأمر الذي انعكس على تكوين نقاباتهم ونشاطها، وهو أيضاً الأمر الذي هياهم للعب دورهم في تجربة حزبية جديدة.

أساتذة الجامعات وكانوا أقرب فئات أصحاب المهن الحرة لبرميل القلق الذي تغير أعوام ١٩٦٨ و ١٩٧٢ واستجابت عناصر جديدة منهم لدواعي هذا القلق ورفعت رايات المعارضة داخل فاعات المحاضرات دائماً، وعلى صفحات مجلات الحائط أحياناً.

وتعرضت هذه العناصر، شأنها في ذلك شأن العناصر الصحفية المعارضة إلى الاستبعاد والإعادة أكثر من مرة ونجحت هذه العناصر التي كان حجمها يزداد مع مرور الوقت في تأسيس بعض نوادي أعضاء هيئة التدريس، بدرجة أو بأخرى، رغم الأغراض الاجتماعية والثقافية البحتة التي أنشئت من أجلها تلك النوادي.

وأبدت هذه الفئة رغبة واستعداداً للعمل الحزبي وهو ما لم يبدء خلال التجريبتين السابقتين، ويمكن للباحث أن يرصد بسهولة أعداداً غير قليلة من أساتذة الجامعات الذين أنهشوا في قيادات شتى الأحزاب التي نشأت في التجربة الأخيرة تعبيراً عن تلك الرغبة وذلك الاستعداد.

تبقى شريحة الطلاب آخر شرائح المثقفين، وبحكم أنها أكثر شرائحهم قلناً فقد كانت أولى الشرائح التي حركتها هزيمة يونيو والتي تحركت بالتالي في مواجهة النظام الشمولي فيما بدا من أحداث ١٩٦٨ و ١٩٧٢.

وتستحق هذه الشريحة التي كانت تشكل الجيوش الحزبية، خلال التجريبتين السابقتين أن نسجل على دورها في تحزيب الحياة السياسية خلال السبعينيات أكثر من ملاحظة:

١- إن الاتحاد الاشتراكي أو أحزاب الأغلبية التي انبثقت عنه، مصر أو الوطنى الديمقراطى، ظلت تجتذب مجموعات منهم من الراغبين فى الخدمة العامة، ابتداء بمراقبة الأسواق وانتهاء بتنظيم الحدائق.

٢- اتجهت مجموعات منهم إلى العمل السياسى، وقد نأثر هذا الاتجاه أكثر ما نأثر بالمنطلقات الأيديولوجية سواء كانت فى اليسار الاشتراكي أو فى اليمين الدينى.

٣- كانت هذه الشريحة من أكثر الشرائح حماسية تجاه المتغيرات الاجتماعية السريعة التى أفرزت تفاوتات طبقية وصلت فى بعض الأحيان إلى حد استفزازى، وكان أبنائها أسرع الفئات استجابة لمثل هذا الاستفزاز وتحدياً للتوضعية القائمة.

ونصل أخيراً إلى الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وهى طبقات شاركت فى نطاق محدود خلال التجريبتين السابقتين خاصة الطبقة الثانية.

أما الطبقة الأولى، أى العمال، فإن ماجرى خلال السبعينيات من تقليص دور القطاع العام وزيادة التضخم إلى حد لم تعد معه زيادة الأجور كافية لملاحقة ارتفاع الأسعار، كل ذلك وإن كانت تظهر آثاره على صورة مطالب هتوية، غير أنها فى نهاية الأمر يمكن أن تترجم إلى انتعاشات حزبية بأمل تحقيق هذه المطالب.

ولايصح أى باحث منصف بعد رصد هذه المتغيرات إلا التسليم بأن التجربة الحزبية الثالثة شأنها فى ذلك شأن سابقتها قد صنعتها وتصلعها ظروف سياسية جدت وأوضاع اجتماعية نشأت، وليس الرغبة الشخصية لحاكم مهما بلغ الإخلاص أو عدم الإخلاص لهذه الرغبة.



الفصل الثالث عشر

الحزب الديمقراطي.. حزب السلطة أم حزب الثورة!

مقار الاتحاد الاشتراكي أو مؤسساته أو أرضته التي حصل «الوطني الديمقراطي» على الجانب الأهم منها هي الأقل قيمة فيما ورثه عن التنظيم الشمولي، الأكثر تأثيراً في صنع ملامح الحزب الكبير كان ما ورثه من علاقات الاتحاد الاشتراكي وتركيبه وممارسته، وأهم جانب في العلاقات يؤثر على الحزب الوطني هو الجانب الخاص بالصلة الحميمة بينه وبين السلطة التي ورثها من بين ما ورث.

وينبغي قبل توصيف هذه الصلة تسجيل عدد من الملاحظات التاريخية بحثاً عن موقعها في إطار الحياة السياسية المصرية بعامه والتاريخ الحزبي بخاصة.

أولى هذه الملاحظات تتصل بموقف الأحزاب الكبيرة للتجارب الثلاثة من السلطة، ويلاحظ أنه بالنسبة للشريطين الأوليين قد نشأ الحزبان الكبيران، الوطني والوحد، من منطلق التحدي للسلطة، إذا كان مقصوداً بها السلطة الفعلية أي الوجود البريطاني، أما بالنسبة للسلطة الشرعية معثلة في قصر عابدين فقد تراوحت العلاقة معها بين مد جسور التقاء

في أغلب الوقت والخسومة لبعض الوقت فيما يخص الحزب الوطني، والعكس فيما يخص الوفد.

اختلفت الصورة بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي، فالعلاقة بينه وبين السلطة، ممثلة في مؤسسة الرئاسة، وصلت إلى حد التلاحم.

ويسوق الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الأسباب التي أدت إلى هذا الشكل من العلاقة فيقول إنه «طبقاً للدستور الساري في مصر نعيش نظاماً سياسياً أشبه بالجمهورية الخامسة الفرنسية وهو نظام رئاسي حيث تعطى لرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية يقوم بممارستها عن طريق الحكومة، وفي نفس الوقت فإن الحكومة مسئولة جماعياً، والوزراء مسئولون كأفراد أمام مجلس الشعب. هنا تكون العلاقة وثيقة بين رئيس الجمهورية وهو يتمتع بسلطات تنفيذية طبقاً للدستور ويمارس هذه السلطات عن طريق الحكومة. وهذا الوضع لا يمكن أن يسير إلا إذا كان رئيس الجمهورية ينتمي إلى نفس الحزب الذي تشكل منه الحكومة وإلا تعذر إيجاد الاتفاق اللازم، والاستعانة الممكن لكي تسير الحياة السياسية دون حدوث صدام أساسي في السلطة، ولذلك فإن رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطني، أو الحزب الذي تشكل منه الحكومة يصبح أمراً ضرورياً».

على الجانب الآخر هناك الاختلاف الظاهر بين هوية السلطة خلال التجريبتين الأولى والثانية عن هويتها خلال التجربة الأخيرة، إذ بينما كانت قبل ١٩٥٢ ذات طابع استعماري يمثل قصر النوبارة أو شكل عنصرى استبدادي يمثل قصر عابدين فقد أصبحت بعد ذلك «سلطة وطنية، واجهت القصريين بكل ما يرمزان له وقضت على دورهما في الحياة السياسية المصرية».

ومع هذا الاختلاف فالتلاحم في الحالة الأولى متطابق عليه بالفشل بينما هو مقبول في الحالة الثانية وإلى درجة تزداد أو تنقص تبعاً لمواقف

السلطة الوطنية من جانب، وثيقاً لتنفيذها لسياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة أو فاشلة من جانب آخر.

الملاحظة الثانية خاصة بتركيب السلطة السياسية، وهو التركيب الذي انعكست معطياته على الحياة الحزبية عموماً وعلى سياسات السلطة تجاه الأحزاب وهي طليعتها الحزب الكبير. وقد بدأت هذه السلطة خلال التجربة الأولى وهي تتكون من ثلاثة أجنحة كانت تيقاً لمسميات العصر السلطة القانونية التي مثلها السلطان العثماني، والسلطة الشرعية معتمدة في خديوى مصر، وأخيراً السلطة الفعلية التي تجسدت في الاحتلال البريطاني، وكانت مساحة الاختلاف بين الأجنحة الثلاثة أكبر كثيراً من مساحات الاتفاق، وفي داخل هذه المساحة واستثماراً لأسباب الاختلاف تحركت أحزاب مصرية عديدة في طليعتها «الحزب الوطني» وليس من دليل على أثر هذا الاختلاف على حزب التجربة الأولى الكبير من تلك العلاقات العكسية بين الخديو وبين كل من دار المعتمد البريطاني والحزب الوطني من جانب آخر، فالشقاق مع المعتمد البريطاني كان يلد وفاقاً مع الحزب الوطني، والعكس صحيح.

يتم التقدم خطوة في اتجاه تركيز السلطة خلال التجربة الثانية وذلك بعد استبعاد جناحها القانوني معتمداً في الدولة العثمانية التي سقطت تحت وطأة تطورات الحرب الأولى، واقتصرت السلطة نتيجة لذلك على جناحي عابدين والدويارة، ويستلعب ذلك أن تضيق مساحة الاختلاف التي كان يمكن أن يتحرك الوفد في داخلها باعتباره حزب التجربة الثانية الكبير، ولعل محدودية هذه المساحة هي التي صنعت في نهاية الأمر مظاهر المصادرات المستمرة لحقوق حزب الأغلبية معتمدة في حل البرلمان التي كان للوفد الأغلبية فيها، أو هي وزارته.

وتتوحد السلطة بعد ١٩٥٢ بعد أن توقف دور قصر الدويارة وأطيح بقصر عابدين، بينما تم في نفس الوقت الإجهاز على التجربة الحزبية الثانية.

وقد بدت «السلطة الواحدة» أولاً ممثلة في «مجلس قيادة الثورة» ثم أخذت منذ أزمة مارس عام ١٩٥٤ في الانتقال إلى «مؤسسة الرئاسة» التي استأثرت بالجانب الأهم من الصلاحيات التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن كونها صاحبة القرار السياسي.

وكان من أهم ما ترتب على تمرکز السلطة على هذا النحو أن توقفت الحياة الحزبية في مصر لنحو ربع قرن، وهي أطول فترة من فترات التوقف منذ أن نشأت تلك الحياة خلال العقد الأول من القرن، واحتل مكانها نظام الحزب الواحد، ولنا وقفة قصيرة مع هذا النظام بحكم ما خلفه من بصمات على الحزب الوطني الديمقراطي.

وقفة مع نظام الحزب الواحد:

على الجانب الأول من هذه الوقفة نلاحظ أن مؤسسة الرئاسة هي التي قامت بتطبيق الحزب، وقد نتج عن ذلك أن أخذ النظام الشمولي في مصر شكلاً مختلفاً عن الأنظمة الشمولية التي عرفتها أوروبا، فأنشبة كانت أو اشتراكية، فبينما نلاحظ أنه في تلك الأنظمة يبدأ الزعيم من الحزب ليصل معاً إلى السلطة فإنه في التجربة المصرية خرج الحزب من جيب الزعيم بعد أن كان قد وصل إلى السلطة...

أما على الجانب الثاني من الوقفة فنلاحظ أن التغييرات التي كانت تصيب النظام الواحد لم تأت من داخله بقدر ما تبعت من سياسات صنعتها مؤسسة الرئاسة أو فرضتها الظروف على تلك المؤسسة، فإلغاء هيئة التحرير وإقامة الاتحاد القومي عام ١٩٥٧ تم بمبادرة من عبد الناصر بعد أن استنفذ التنظيم الأول أغراضه نتيجة لما ترتب على حرب ١٩٥٦ من التخلّص من أي قيد كان يربط مصر ببريطانيا، والتحول من الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٢ جاء بقرار من نفس الجهة وهو قرار صنعه اندساس بعض العناصر المعادية في صفوف الاتحاد القومي مما بدأ في الانفصال السوري وتعميم الجمهورية العربية المتحدة.

ولم يكن هناك شعة ضاربة إذًا مع وصولنا إلى الجانب الثالث من تلك الوقفة أن يكون رئيس الجمهورية في نفس الوقت رئيسًا لتنظيم الذي أقامه مهما اختلف مسماء.

في الجانب الرابع من وقتنا تلك نلاحظ أنه قد نتج عن ذلك التلاحم بين الرئيس وتنظيمه السياسي أن انتحل ذلك التنظيم قدرًا غير يسير من صلاحيات السلطة بالرغم من الافتراض بأنه تنظيم شعبي بالأساس، وقد تراوحت عمليات الانتحال تلك بين مراقبة الأسعار والقيام بعمليات خاصة لتنظافة مثلًا أو تنظيم المرور.

ويبقى الجانب الأخير من هذه الوقفة الذي نلاحظ فيه أن التنظيم الشمولى قد واجه هجمة بيروقراطية يصح معها القول إن الموظفين قد نجحوا في نهاية الأمر في الاستيلاء عليه. صحيح أن العسكريين كانوا يمثلون الجانب الأهم في التنظيم مع قيامه «هيئة التحرير» وانتقل الأمر إلى التكتوقراط بعد ١٩٦٧ في الاتحاد الاشتراكي، فهو أنه في الحالين غلبت القيادات البيروقراطية، والأخطر من ذلك، التمتع البيروقراطي المنصرى.. الذى يقوم دائمًا على النظر إلى أعلى لاستلهام القرارات والموافق، وإذا كان مثل هذا النمط جائزًا في الإدارات الحكومية فهو باليقين ليس من أنماط العمل السياسى.

وقد ورث «الديمقراطى الوطنى» من بين ما ورث من التنظيم الشمولى تلك العلاقات الوطيدة مع مؤسسة الرئاسة، في تلك المرحلة على الأقل التى يغلب عليها طابع الانتقال من الشمولية إلى التعدد الحزبى، وينبذ هذا الإرث واضعًا من خلال المتابعة التاريخية لنشوء الديمقراطى الوطنى، فقد بدأ باسم «المتبر الديمقراطى الاشتراكي» في نوفمبر عام ١٩٧٥، وكان برئاسة «محمود أبو الغية» التى كانت تربطه بالرئيس السادات روابط وثيقة منها رابطة القرى. تحول بعد ذلك إلى تنظيم «مصر العربى الاشتراكي» برئاسة معذوح سالم رئيس الوزراء الذى كان في تكوينه رجل إدارة في الأساس ورجل سياسة في الأقل.

من حزب مصر إلى الوطني الديمقراطي:

وبالرغم من أنه لا يمكن القول أن «المفكر الديمقراطي الاشتراكي» أو «حزب مصر العربي الاشتراكي» كانا معيدين عن مؤسسة الرئاسة إلا أنهما لم يكونا قريبين منها بدرجة كافية كما كان الحال في ظل التنظيم الشمولي. وقد ساد تصور مؤداه أن هذا البعد التمسحي قد أغرى بعض فصائل المعارضة بشن هجماتها على «حزب مصر» وأن هذه الهجمة قد اتسعت إلى الحد الذي وصلت معه إلى الأحداث الجسيمة التي تسببت في مصر في ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧، دفع ذلك الرئيس السادات إلى اتخاذ قراره بتشكيل الحزب الديمقراطي الوطني تحت رئاسته، وكان المشهد الطبيعي يتداعى حزب مصر نتيجة لانضمام أغلب أعضائه للحزب الجديد.

وتوصيف هذا التحول بأنه مشهد طبيعي يعتمد على أكثر من سبب، ربما يكون أهمها أن صلة القرى بين «حزب مصر العربي» وبين الاتحاد الاشتراكي كانت وثيقة إلى الحد الذي صعب معه على الحزب الجديد أن يتحرك بدون شطاء الرئاسة الذي كان يتمتع به التنظيم الشمولي، بمعنى آخر أنه كان مطلوباً فترة حضنة وصولاً إلى مرحلة القطام، وهو ما لم يمر به الحزب الناشئ، مسبب آخر: أن الكوادر التي شكلت الاتحاد الاشتراكي كانت هي بنفسها كوادر الحزب الجديد، وهي بحكم تكوينها الذي غلب عليه الطابع البيروقراطي كانت تتطلع إلى عودة الرئيس إلى المكان الذي اعتادوا أن يروه فيه، مكان الصدارة في تنظيمهم.

غير أنه مع عودة الصلة التلاحمية بين مؤسسة الرئاسة وبين حزب الأغلبية يبقى تساؤل عن أهم الأسباب التي دفعت الرئيس إلى عدم احتلال مكان الرئاسة في حزب مصر دون الحاجة إلى إقامة حزب جديد على أنقاضه، وهو ما لا نظن أن أعضاء الحزب كان يمكن أن يرفضوه، بل قد لا يبالغ إذا قلنا أنهم كانوا يتشوقون إليه. ومثل هذا العمل كان سيضي

«الوطني الديمقراطي» أو حزب الأغلبية كيفما كان اسمه من انتقادات خصومه الذين لا يفتأون يذكرونه بمشهد هروع أعضائه من حزب آخر.

في تقديرنا أن هناك سببين دفعوا الرئيس السادات إلى تكليف الحزب الجديد، أولهما: أنه لم يكن على استعداد أن يربط «حزب مصر» أو على الأقل ما صنعتته حكومته في يناير ١٩٧٧ من سياسات أدت إلى أحداث ١٨ و ١٩ يناير المشهورة بكل ما كانت توعد إليه من أنه لم يعد للحزب أي شعبية في الشارع المصري. السبب الثاني: أن مؤسسة الرئاسة قد شعرت من خلال الفترة المارسة القصيرة لحزب مصر وحكومته أنه كان إدارياً أكثر مما يجب وسياسياً أقل مما ينبغي، واقتضاد الحد الأدنى من الرؤية السياسية والإحسان بنقض الشارع، وهو ما أراد الرئيس السادات تداركه بضم الشخصيات ذات الرؤية السياسية في الحزب الجديد.

وبعد اغتيال الرئيس السادات ورئيس الحزب الوطني في ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ سادت فترة تردد في أن يتولى الرئيس مبارك رئاسة الحزب، ويبدو أنه كانت هناك في تلك الفترة خيارات متعددة أمام مؤسسة الرئاسة وأنها قد استقرت على خيار العودة إلى الجمع بين الرئاستين، وهو الخيار الذي أبقي العلاقة بين الحزب الكبير وبين مؤسسة الرئاسة على نفس الدرجة.

كان مما ورثه الوطني الديمقراطي أيضاً عن «الاتحاد الاشتراكي» تركيبه، صحيح أن هذا التركيب في شكله العام يأخذ الشكل الحزبي المعروف غير أن الشكل لا ينم بدرجة كافية عن «ميكانيزم» الحزب وذلك لأن التركيب الذي يقوم من صنع كواد الحزب عن طريق التمييز قد أدى في النهاية إلى أن تتم حركة الحزب من أعلى إلى أسفل، من الرئيس وحتى أصغر الوحدات الحزبية.

وإنصافاً لتحقيقه التاريخية ينبغي القول بأن أغلب الأحزاب التي عرفت الحياة الحزبية في مصر قد عاشت هذه الظاهرة بدرجة أو بأخرى حيث لم تقرر قواعد الأحزاب زعامتها بقدر ما قامت الزعامات

بتمسكهم القواعد الحزبية، وإن كان هناك اختلاف بالتنسبة للوطني الديمقراطي فإن هذا الاختلاف ناشئ عن مكان الزعامة في رئاسة الدولة.

ولعل القضية الأهم هي «ميكانيزم» الحزب الكبير هي قضية البحث عن صيغة للتلاحم بين القيادة والقواعد، ويبدو أنها أحد الهموم المستمرة لتلك القيادة.

وتعاني ممارسات الوطني الديمقراطي الجانب الأخير من جوانب الإرث الذي ناله من الاتحاد الاشتراكي وقد انبثقت هذه الممارسات من ثقافة مؤداها أن الحزب قد تألف ليحكم لأنه حزب الأغلبية وهو ما عبر عنه نائب رئيس الحزب بقوله «إن حزب كمال أتاتورك في تركيا تمتع بالأغلبية مدة طويلة، وحزب المؤتمر في الهند تمتع أيضاً بالأغلبية لمدة طويلة».

وقد عرفت التجريبتان السابقتان ظاهرة حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية، وبالتالي لا يمكن القول بفرابة الطاهرة، ومع ذلك يمكن القول إن هناك اختلافاً ظاهراً وهو اختلاف ناتج عن أن زواج السلطة مع حزب الأغلبية في التجريبتين المذكورتين لم يكن على هذا النحو الكاثوليكي القائم حتى الآن مع حزب الأغلبية للتجربة الثالثة، بالعكس كانت أسباب الخلاف بين أجنحة السلطة وبين الأغلبية أكبر كثيراً من أسباب الاتفاق مما كان يسمح «لأحزاب الأقلية» بالمشاركة في السلطة سواء من خلال تأليف الوزارات أو دخول البرلمانات، وإن كانت السلطة خلال التجربة الثانية قد غالت في هذا الاتجاه إلى درجة أن أحزاب الأقلية قد شاركت في الحكم أكثر مما شارك حزب الأغلبية.

والصلة بين قضية الحكم وقضية التعدد الحزبي غاية في الأهمية، وقد كانت كذلك بامتداد التاريخ المصري المعاصر غير أنها في الواقع الراهن أكثر أهمية من أي وقت مضى بحكم تأثيرها ليس على واقع أو مستقبل الحزب الوطني فقط بل على استمرار أو توقف التجربة الثالثة

برمتها لم يكن لهذه القضية وجود خلال التجربة الأولى (١٩٠٧ - ١٩١٤) بسبب أن أحزاب تلك التجربة لم تشارك في الحكم غير أنها برزت بشكل ملحوظ خلال التجربة الثانية (١٩١٩ - ١٩٥٣) حين كانت فرصة وصول أحد الأحزاب إلى الحكم مناسبة للإضرار بمصالح الخصوم وتحقيق منافع الأنصار مما أدى إلى ظهور ما يمكن أن نسميه الأمراض المتوطنة في العمل الحزبي، مثل مرض الاستثناءات حين كان كل حزب يحرص على إغداق المزايا على أنصاره من موظفي الحكومة، ومثل مرض «المكتاتورية البرلمانية» حين كان الحزب أو مجموعة الأحزاب التي تحصل على الأغلبية البرلمانية توظفها للعصف بخصومها.

وإذا كان الوصول إلى السلطة قد أدى إلى ظهور مثل تلك الأمراض خلال التجربة الثانية فإن البقاء في السلطة قد أدى إلى ظهور أمراض أشد خطراً يمكن أن تلحقها عين المؤرخ خلال التجربة القائمة، منها ما يمكن أن يصيب حزب السلطة من ترهل نتيجة لانضمام المنتسبين أكثر من انخراط المؤمنين، ومنها ما يمكن أن يصيبه من «سوء سمعة» سواء بسبب انضمام هؤلاء أو بسبب هجمات أحزاب المعارضة التي تداوم على شنّها على سياسات حكومة الحزب صحيحة كانت أو خاطئة، طالما أنها معلنة أنها لن تكون في المستقبل لتتطور على الأقل، مسئولة عن تنفيذ سياساتها الخاصة.

والبقاء في السلطة كانت له ميزاته في ظل النظام الشمولي حين ساد تصنيف تعمس في الفكر السياسي القائم، لا في مصر وحدها بل في أغلب البلدان التي عرفت هذا النظام، يقوم هذا التصنيف على تقسيم المواطنين إلى أنصار للثورة وأعداء لها، ومن هنا كان يتم تعقب الآخرين تحت شعار «لا حرية لأعداء الثورة» ومن ثم فالمعلاقة في ظل النظام الشمولي كانت تقوم على «المواجهة» لا على «المجادلة» التي تقوم عليها العلاقات السياسية في ظل التعدد الحزبي، والتنوع الأول من العلاقة لا يسمح بتبادل مواقف السلطة بين الثورة وأعداء الثورة إلا إذا تم هذا

التبادل بشكل انقلابي، ويختلف الأمر في إطار النوع الثاني من العلاقة الذي يقوم أساساً على تبادل هذه المواقع من خلال صناديق الانتخابات لإتاحة الفرصة لكل حزب لتنفيذ ما يراه من برامج لتحقيق الصالح العام.

ويبدو أن مؤسسة الرئاسة أكثر فهماً لهذه الحقائق من عديد من دوائر الحزب الوطني. ويظهر هذا الفهم في مجموعة من التصرفات التي تستهدف قدرًا من تمثيل أحزاب المعارضة في السلطة، منها اللقاءات الدورية التي يحرص الرئيس مبارك على عقدها مع زعماء المعارضة حيث يتم فيها اطلاعهم على أهم التطورات التي تعكس المصالح الوطنية، ومنها استخدام الرئيس للحق الذي خوله إياه الدستور بتعيين عدد من نواب مجلس الشعب بقيامه بتعيين عدد من رجال أحزاب المعارضة في المجلس.

حزب الثورة،

بينما ورث الحزب الوطني السلطة، بكل مزاياها وأسمائها فقد كان عليه في نفس الوقت أن يتعامل مع جانب آخر من الميراث وهو أنه حزب ثورة ٢٣ يوليو، خاصة وأن الحزب الرئيسى التناحش. الوفد الجديد، كان حزب الأغلبية خلال التجربة السابقة على الثورة، وبشكل هذا الجانب من الميراث القسمة الأساسية الثانية من قسمات حزب التجربة الثالثة الكبير.

ولائق عديدة أصدرها الحزب الوطني الديمقراطي حرص فيها على تأكيد نسبة لثورة يوليو كان أشهرها برنامجها الانتخابي الصادر في ٢٠ إبريل عام ١٩٨٤ الذى جاء في جانب من تصديره «كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ ضد النظام السابق عليها، والذي أخفق وقتئذ في تحقيق آماني الشعب وأماله.. كانت ضرورة لتحقيق آماني الشعب وتقديم المجتمع من أجل نظام أفضل» وجاء في جانب آخر من التصدير «أن الحزب الوطني الديمقراطي الذى قام في أغسطس ١٩٧٨ الميلادى العاشر من رمضان ١٣٩٥ الهجرى هو التعبير الحى عن الالتزام بتطبيق مبادئ ثورة يوليو من أجل الحرية

السياسية والعدالة الاجتماعية وتأسيس الديمقراطية في ظل حياة حزبية سليمة».

ومع أن الانتماء لثورة يوليو مسألة أساسية من مسلمات الحزب الوطني الديمقراطي فإن سائر أحزاب المعارضة، أو غالبيتها، ترى أنه قد غرق الثورة وخروج على ميادنها مما يتطلب محاولة لوضع النقط على الحروف داخل هذا الكم الهائل من الاتهامات المتبادلة في هذه القضية.

يقتضى ذلك أولاً تقديم تعريف محدد للثورة والثورات تقوم نتيجة لعجز النظام السياسي عن استيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصنعها حركة التاريخ وترجمتها إلى مشاركة في السلطة وتغييرات في القانون وإمادة لبناء المؤسسات الدستورية على نحو يستجيب مع تلك المتغيرات، وتوصيف عمل أو مجموعة أعمال بالثورة يكون صحيحاً بقدر ما تحقق من إنجاز في حل التناقض بين السلطة وبين مجموعة المتغيرات التاريخية وليس مجرد الانقضاض على رجال هذه السلطة أو جناح منهم وإبعادهم عن مواقعهم...

وبهذا التعريف المحدد، والمبسط في نفس الوقت، يمكن توصيف ما صنعه عبدالناصر خلال أغلب سني حكمه، بالثورة وإن كان يعيها أنها كانت «ثورة بلا ثوار»، فقد اعتمد النظام على التفسير «بالقرارات الجمهورية» لا التغير من خلال القوى الاجتماعية المستفيدة بالتغيير؟

وخلال الأعوام الصعبة التي تلت حرب ١٩٦٧ وحتى حادث النكسة في أكتوبر عام ١٩٨١ وهي الفترة التي شغل عهد السادات أغلب سنيها حدثت متغيرات كثيرة نحاول هنا تقديمها بعيداً عن تشنجات المؤيدين والمعارضين...

أولاً: كانت هناك قناعة الرئيس الجديد أن عليه لكي يصنع تاريخه أن يأخذ خطأ مستقلاً في صنع الحاضر الوطني بغض النظر عن اتفاق هذا الخط مع التغيرات التاريخية، أو تناقضه معها.

والحقيقة أن السادات لم يكن فريداً في هذا، فالمتابعة تؤكد أنه على امتداد التاريخ المصري حرص كل حاكم على نسخ منجزات سابقه أو أغلبيها.

ثالثاً: كان من البديهي أن يتم التركيز أولاً على سلبيات الحقبة الناصرية، وكان أخطرها ما جرى على نطاق واسع خلال تلك الحقبة من مصادرة حريات المعارضين مما وصمها بالعداء للديمقراطية فتم التركيز على تلك القضية أولاً تحت مسمى ضرب مراكز القوى وكان هناك ثانياً الأزمة الاقتصادية التي كانت مضاعفات حرب يوتية من أهم أسباب صنعها وتم مواجهتها بالعدول عن كثير من السياسات الاقتصادية للحقبة الناصرية.

ثالثاً: بدا من خلال كل ذلك تناقض الحقيتين، وكان من الطبيعي أن تظهر قوى اجتماعية جديدة مستفيدة من سياسات الحقبة الساداتية، حريصة على عدم المساس بتلك السياسات.

رغم كل ذلك فقد ظل السادات حريصاً على عدم التكرار لثورة يوليو وإن كان قد رأى أن ذلك لا يمنع من تصحيح مسار الثورة مما رآه خصومه انعطافاً بها خاصة بعد انقلابه على رجال عبدالناصر في أحداث ١٥ مايو عام ١٩٧١ التي وصفها بعض الصحفيين بالثورة. ولم تلبث التسمية أن أعجبت السادات نفسه فتمسك بها على أساس أنه ليس ما يمنع من أن يكون لكل رئيس ثورته الخاصة.

انعكس كل ذلك على الحزب الوطني الديمقراطي الذي حرص، خاصة بعد وفاة السادات على طرح صيغة توفيقية بدت في أقوال زعمائه بأنه «حزب ثورة ٢٣ يوليو و١٥ مايو» بغض النظر عن حجم التناقض في السياسات التي تراثت عن كل من الحدين، ومع ذلك فهناك مجموعة من الملاحظات تتطلب التسجيل في هذه القضية، قضية علاقة الحزب الوطني بالثورة:

أولى هذه الملاحظات أن أغلب أحزاب التجربة الثالثة حرصت على أن تنسب نفسها للثورة، وكانت هناك بالفعل صلة نسب بدرجة أو بأخرى، فالتجمع منذ نشأته ضم عدداً من الناصريين، والأحرار ترأسه أحد الضباط الأحرار، والعمل فتح أبوابه دائماً لعدد من رجال عبدالناصر واستمر يذكر في كل وقت بعلاقة عبدالناصر القديمة بمصر الفتاة.

الملاحظة الثانية، أنه مع احتدام معركة الانتخابات، ومع ما بدا من أن المنافس الرئيسي للوطني هو الوفد الجديد، الحزب الكبير للتجربة الثانية، علت الأصوات داعية إلى تجمع أحزاب الثورة تحت لواء الوطني الديمقراطي، وقد لقيت هذه الدعوة قدراً من الاستجابة بين بعض العناصر التي كانت معروفة بانتمائها الناصرية فانضمت للحزب أو أيدته في المعركة الانتخابية.

تبقى الملاحظة الأخيرة، وهي أنه كلما يمر الوقت يزداد حرص القائميين على إدارة شؤون الوطني الديمقراطي على تأكيد الانتماء للثورة الأم، ثورة ٢٣ يوليو، ووضع أحداث ١٥ مايو في حجبها الحقيقي باعتبارها نزاعاً على السلطة.

ويتأكد هذا الاتجاه من أمرين، فالوثيقة الوحيدة من وثائق الحزب التي يعتمد بها والتي صدرت في إبريل ١٩٨٤، وهي برنامج الانتخابيين تم تقديمها بتصدير طويل عن ثورة ٢٣ يوليو، وبالمقابل لم تتضمن أية إشارة من بعيد أو قريب لما أسعى بثورة ١٥ مايو.

هذا أحد الأمرين، أما الأمر الثاني فيتمثل فيما عمدت وتعمد إليه دوائر الحزب من بذل عناية ملحوظة في اقتناص مناسبات الاحتفال بعبدالناصر، باعتباره رمزاً لثورة ٢٣ يوليو، وهي عناية كانت غائبة في أغلب سنى الحقبة الساداتية.

وتؤكد مجموع هذه الملاحظات على وعي ملحوظ بدأ يدب في صفوف الوطني الديمقراطي بأهمية تجسيد انتسابه لثورة ٢٣ يوليو لأن الدليل

الوحيد لذلك الانتماء أن يبقى مجرد حزب سلطة تتداعى قوائمها مع اللحظة التي يمكن أن تسحب السلطات فيها تأييدها له .

الفصل الرابع عشر

الوفد الجديد ردة تاريخية أم اتجاه للثنائية

بين النزعة البوربونية والخيار الإنجليزي يتوقف مصير الوفد الجديد بل قد يتقرر مصير التجربة الحزبية الثالثة برمتها.

والوفد الجديد يتصارع بداخله التياران المتناقضان. تيار لا يتعلمون من أمثال آل بوربون الذين عادوا إلى حكم فرنسا بعد ربع قرن من قيام ثورتها الكبرى (١٧٨٩ - ١٨١٥) وتصوروا أنهم قادرون على إسقاط الملكية الثورية، بل وإدانتها، واعتبارها خارجة عن نطاق الشرعية، وهو التصور الذي أدى إلى الإطاحة النهائية بهم بعد نحو عقد ونصف من عودتهم هالدة في التاريخ. كما تعلمنا دروسه. عمرها قصير.

أما التيار الثاني فيتمثل في أولئك الرافضين في استخدام التراث التاريخي للوفد بشكل صحيح من خلال إيجاد صيغة للتعايش مع المتغيرات التاريخية والتعامل مع النظام السياسي الذي أقرزته تلك المتغيرات مستهدين من وراء ذلك تغييره لا تعبيره. وأصحاب هذا التيار مؤهلون أكثر من أية جماعة حزبية قائمة في مصر الآن على طرح الخيار الإنجليزي، بل وتحقيقه. ويقوم هذا الخيار على حزبين سياسيين كبيرين

بتبادلان الأغلبية البرلمانية التي يستتبعها تبادل المواقع الوزارية، وعلى الرغم مما يبدو في هذا القول من إغراق في التفاؤل غير أنه أحد البدائل المحدودة لضمان قدر معقول من الاستقرار السياسي في المستقبل المنظور على الأقل.

وقبل رصد كل من التياراتين يجدر التنبية إلى أن الوفد الجديد لا يدانيه حزب آخر في اهتمامه بالتاريخ . وهو أمر طبيعي يحكم أنه الحزب الوحيد من أحزاب التجربة الثالثة الذي انحدر من التجربة السابقة، شأنه في ذلك شأن الحزب الوطني في التجربة الثانية.

ومشكلة تعاطى التاريخ أنه مثل الدواء قد يفيد القليل منه. وقد يقتل الإسراف فيه! وتبدو خطورة الإسراف فيه أكثر ما تبدو في أصحاب الاتجاه الأول..

الردة التاريخية وتركيبية البارونات والمهاجرين:

في قيادة الوفد الجديد مجموعة من الرجال يمشون، بالوعى أو باللاوعى، تيار الردة التاريخية. ووقوف هؤلاء الرجال في صف هذا التيار لم يأت من فراغ وما وصل بهم إليه مجموع الظروف التي ألمت بهم، وأحاطت بالوطن.

ويمكن تصنيف هذه المجموعة في ثلاث فصائل، وإن كانت جميعها تندرج فيما يمكن توصيفه بجرحى الثورة وهو أحد التعبيرات التي شاعت في الأدب السياسي.

وقبل استعراض تلك الفصائل تنبغي الإشارة إلى أن الفصل بينها ذو طابع نظري، بمعنى أنه كثيراً ما يكون أحدهم منتسماً إلى فصيلتين، أو ربما الفصائل الثلاث في وقت واحد.

وتبدأ بالفصيلة الأولى، وتضم بالأساس السياسيين المحترفين الذين اشتغلوا بالسياسة في مرحلة ما قبل الثورة. وعارسوها من أوسع أبوابها، وهم في هذا كانوا أقرب لمجموعة البارونات التي حكمت فرنسا قبل الثورة.

وما فعله نظام بوليفو مع هؤلاء أمر من الصعب نسيانه فالنظام لم يكتف بحرماتهم من السلطة بل عرضهم للمحاكمات وأودعهم في السجون لفترات طالت أو قصرت، ثم أنه شن عليهم حملات من التشهير، بحق أو بباطل.

تتمثل القصة الثانية في أولئك الذين تركوا البلاد قبل أن تطولهم يد الثورة، وإذا كانت تجربة المهاجرين الفرنسيين غير قابلة للتكرار بحداثتها فإنها قد تكررت بالنسبة لهؤلاء في بعض جزئياتها، منها مثلا أنهم تأسبوا العهد الثوري الغداة بشراسة، ولم يتوانوا عن الهجوم عليه في كل مناسبة متهمين إياه بالدكتاتورية وجر البلاد إلى الخراب، والتهمة الأخيرة طالما تقى بها أقرانهم المهاجرون الفرنسيون، قبل أكثر من قرن ونصف من خروج هؤلاء من أوطانهم! منها أيضا تحالفهم مع أعداء الثورة سواء كان هؤلاء الأعداء ممثلين في الدول الغربية التي هددت الثورة مصالحتها، واستفحل الخطر عندما انتقل هذا التهديد من مصر إلى المنطقة العربية ثم إلى العالم الثالث أو عقاليته، أو كانوا ممثلين في بعض الأنظمة العربية الرجعية التي رأت في انتشار مبادئ الثورة المصرية ما يهدد وجودها مما دفعها إلى تسخير بعض مواردها للرجال من أبناء هذه القصة، فتحول أغلبهم بقدرة قادر إلى رجال أعمال مرموقين، واستثمروا على ثريتهم بالثورة، أو منجزاتها، في انتظار الوقت المناسب للثأر.

وتبقى القصة الثالثة وتتشكل من المتضررين من كافة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي أقدمت عليها ثورة يوليو. ابتداء من قوانين تحديد الملكية المتتالية ومرورا بعمليات التأميم الواسعة وصولا إلى فرض الحراسات بكل مردوداتها الإيجابية والسلبية.

وخطورة هذه القصة الأخيرة الساع قاعدتها وقوة تأثيرها خاصة في الريف المصري مما يمكن توصيفها معه بجيوش المرتدين (1)، ومتذ منتصف المشيئات وعبد الناصر يعرب عن قلقه من هؤلاء خاصة بعد أن

نجحوا في التمثيل إلى عديد من المراكز القيادية في الاتحاد الاشتراكي في أقاليمهم مستخدمين في ذلك مكانتهم الاجتماعية القديمة وعشبيتهم الأسرية الكبيرة.

وتشارك جميع فصائل هذا التيار في عدائها المرير للحقبة الناصرية، ولنا ملاحظة هنا وهي أنه على الرغم مما جرى في أواخر عهد السادات من حصار حزب الوفد الجديد إلى الحد الذي أجبره على تجميد نشاطه، وعلى الرغم مما جرى في حوادث سبتمبر عام ١٩٨١ من وضع زعامات الحزب رهن الاعتقال، فإن خصومة هؤلاء لعبد الناصر تفوق مراراً خصومتهم للسادات، والواضح أن ما أصابهم في مصالحتهم في المرحلة الناصرية كان أكثر إيلافاً مما أصابهم في بعض حرياتهم السياسية أو الشخصية في أواخر عهد السادات.

وتتعدد المصادر التي تؤكد العداوة المبررة من رجال هذا التيار للحقبة الناصرية، ومع وفرة المقالات الصحفية التي تعبر عن ذلك فإننا نقتصر في هذا الصدد على أكثر تلك المصادر وثاقية، ببرنامج الحزب وتصريحات رئيسه.

بالنسبة لبرنامج الحزب، فالتأثير أوضح لرجال التيار الثاني، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض بصمات البوريونيين، منها مثلاً عدم ورود إشارة واحدة لما يجري في ٢٢ يوليو عام ١٩٥٢ أو تصنيقه، منها أيضاً المطالبة بضرورة تكوين لجان قضائية على مستوى عالٍ للكشف عن المسؤولين عن الجرائم والأخطاء الفادحة في إدارة شؤون الحكم قبل حركة التصحيح، منها كذلك اتهام الرئاسة المصرية السابقة بالانحياز السافر للاتحاد السوفياتي السابق «حتى فتحنا له أرضنا وسماواته». ولم يذكر البرنامج من سياسات مصر العربية في الحقبة الناصرية إلا ما أسماه انقسام الوحدة السورية ١٩٦١ وما خلفه من شعور بالمرارة لدى الحكومتين والشعبيين المصري والسوري، كما لم يتذكر من السد العالي غير آثاره الجانبية.

أما بالنسبة لتصريحات السيد / فؤاد سراج الدين رئيس الحزب، وعن أشهرها تلك التصريحات التي نشرتها له جريدة الأحرار في ٩ يناير عام ١٩٨٤ في أعقاب عودة الوفد، فعندما سئل عن إيجابيات عبد الناصر قال بالحرف الواحد: إن هناك حقيقتين لا تغيب المناقشة... والأشياء الأخرى يمكن أن تكون محل مناقشة أو خلاف، أولاً: حركة ٢٣ يوليو أو ثورة يوليو حتى لا ندخل في إشكالات أحدثت تغيراً كبيراً في المجتمع المصري ولكن لن نحفظ على بعض هذا التغيير. ثانياً: حركة التسلية لا شك أنها حقيقة يجب التسليم بها ولكن لن أيضاً نحفظ عليها، باختصار فإن رئيس الوفد الجديد لم ير في الحقبة الناصرية سوى التغيرات الاجتماعية والصناعية... ورأها بتحفظات.

الأهم من ذلك ما جاء في نفس التصريحات من أن الوفد يختلف مع الناصريين بنسبة ٢٦٠ درجة وليس بنسبة ١٨٠ درجة، وهي النسبة التي كان قد ذكرها أحد الناصريين.

تبقى سياسة صحيفة الحزب التي لم تكف عن إدانة الحقبة الناصرية بالحق والباطل، وتقدم قضية أشرف مروان مثالا لذلك حين حاولت الصحيفة في إشارتها إلى دخوله في صفقة مالية كبيرة إيهام القارئ أن مصدر ثروة الرجل كونه زوجاً لaine عبد الناصر، ولم نشر من يعيد أو قريب أنه قد كون تلك الثروة في عهد السادات، وربما يحكم قريه منه. أكثر من ذلك أنها حاولت الزج باسم الصحفي المعروف الأستاذ محمد جمنين هيكل في الصفقة، وإذا كان المستهدف بالنسبة لمروان التشكيك في ذمة عبد الناصر فقد كان مستهدفاً بالنسبة لهيكل إلقاء الظلال على التصرّفات المالية لأقرب رجاله معا دعاء إلى إرسال رده المطول الذي نشرته الجريدة وقد فيه لها ماتها.

وكان بالإمكان أن يبقى تأثير أنصار تيار الودة التاريخية محدوداً لو اقتصر على مجرد شن هجمات الإدانة على عهد عبد الناصر أو حملات التشويش على بعض رجاله غير أن الأمر تجاوز ذلك إلى بعض الممارسات التي يمكن القول معه إن شأنهم شأن البوربونيين لم يتعلموا.

من هذه الممارسات ما جر إليه هذا التيار الحزب الكبير من تحالف مع قوى كانت بطبيعتها وتكوينها معادية له. فيما حدث مع الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤، ولاشك أن من أهم دوافع هذا التحالف روح الشار المشتركة التي جمعت الطرفين تجاه عهد عبد الناصر.

وإذا كان هذا التحالف قد أدى إلى تقجر الخلافات داخل صفوف الوفد، وتقجير قضية العلمانية وموقف الوفد منها، فإنه قد أدى في نفس الوقت إلى خروج شخصية من أهم الشخصيات الداعية إلى نسيان الشار والتعامل مع الواقع.

الشخصية هي المرحوم الدكتور فرج فودة الذي عبر عن ضرورة نسيان الشار في صفحات قليلة من كتابه المعروف «الوفد والمستقبل». فقد جاء في الفصل الثالث من هذا الكتاب المعنون «بهموم وفدية» تذكير ببعض إيجابيات الثورة وحث على إسقاط قضية الشار معها مما أنهاء يقوله. «أخشى ما أخشاه أن نترك أنفسنا أسرى لشار له مبرراته القوية. ولا يتجاوز الفعل إلى إيجابية الاعتراف بالواقع والتوجه للمستقبل... ولا شك أن الدكتور فودة كان يعبر بهذا القول عن إحساس أصابه بقوة تيار الشار من خلال تواجده داخل صفوف الوفد.

الشكل الثاني من أشكال الممارسات التي صنعها نفس التيار في حزب الوفد الجديد تبنى خلال المعركة الانتخابية، فقد حرص هذا التيار قبل مخاطبة الجماهير إلى خطب ود العصبيات المحلية في المحافظات.

وهناك قائمة طويلة جداً بأسماء العائلات التي سعت القيادة الوفدية إلى الاتصال بها، وإلى تذكيرها بأسولها الوفدية، وهو سلوك يغتبط عليه طابع تذكير البارونات الأكثر انتماء إلى العصر الإقطاعي في ظل هذا العصر ويعتقله يكسب الإنسان مكانته وامتيازاته من أصله وينتج عن ذلك أن يخاطب الناس بأسولهم.

ومعنى أن تلجأ القيادة الوحدية، أو التيار البوربوني منها، إلى هذا الأسلوب أنها لم تع حجم المتغيرات الاجتماعية التي صنعتها الحقبة التاريخية التي تلت عام ١٩٥٢. وأن الأسر الكبيرة والعصبيات المحلية قد تفككت أو هي في طريقها إلى ذلك. ومعنى العودة إلى تلك الأسر أو العصبية بغض النظر عما تسببه من إطالة الحياة لقوى اجتماعية دخلت في ذمة التاريخ فإنها تدل بشكل لا لبس فيه على ما في هذه العودة من ردة تاريخية.

وبأى المقاييس فإن تركيبة هذا التيار التنفسية والاجتماعية تحدد موقعه في صف العداء لحركة التاريخ. وبالإمكان إذا هيمن رجائه على مقدرات الوفد الجديد أن يعصف ذلك به، بل قد يودي بالتجربة الحزبية الثالثة نفسها، خاصة وأن هذه الهيمنة قد أدت خلال الفترة القصيرة الماضية إلى عدد من الظواهر السلبية التي أملت بالحزب.

من هذه الظواهر أنه من رجال الوفد، أو وفد ما قبل ثورة ١٩٥٢، بقيت العناصر المحافظة، أو من أسميناهم بالبارونات وخرجت، أو على الأقل جمدت نشاطها، العناصر المستتيرة معثلة في رجال الطليعة الوحدية من أمثال إبراهيم طلعت وعبد المحسن حمودة وغيرهم.

منها أيضاً ما سببه هذا التيار من بلبلة في صفوف جيل ينتمي بالأساس إلى الحقبة الزمالية التي استغرقتها ثورة يوليو، والبعض من أبناء هذا الجيل الذي انضم للوفد كان يرى فيه الأمل اللببرالي بعد معاناة من نظامها الشمولي، ومثل هؤلاء ليست لهم مصلحة في الدخول في معركة ثارية مع حقبة هم من أبنائها.

منها أخيراً أن تجميد هذا التيار في قيادة الحزب قد مكن لحصومه من توجيه الضربات إليه بالذكور بما صنعه رجائه في العهد الملكي مما أدى في النهاية إلى وصول البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، والتي لم ينقذها منها سوى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. وللحقبة فإن عديدين ممن

هاجموا الوفد الجديد من هذا المطلق لم يكونوا معادين للوفد بل كانوا معادين لتيار الردة التاريخية في داخله.

غير أنه يبقى القول إنه من حسن حظ الوفد، بل قد يكون من حسن حظ التجربة الحزبية الثالثة، وجود التيار الثاني.

اتجاه الثنائية ودور الجيل الجديد:

تيار مهم ينمو في الوفد الجديد يمكن لعين الباحث أن ترصد بسهولة من خلال برنامج الحزب وسياساته ومواقف عدد من رجائه.

ويتمثل هذا التيار في الأساس من مجموعتين:

مجموعة المثقفين، ونسبة غير قليلة منهم من أساتذة الجامعات الحاليين والسابقين ويلاحظ أن عديدين من هؤلاء من الحقوقيين.

والعلاقة بين الحقوقيين والوفد قديمة، فعلى الآن لم يلب رئاسة الوفد أو سكرتاريته إلا حقوقي، وكان الأمر طبيعياً خلال التجربة الحزبية الثانية بحكم ما يتطلبه العمل الحزبي من مواهب خطابية هي إحدى أدواتهم، بالإضافة إلى استخدامهم لمعارفهم القانونية في التعامل مع السلطة من ناحية وممارسة العمل الوطني من ناحية أخرى حتى تحول هذا العمل على أيديهم إلى قضية.

ولاشك أن الظروف الحالية مواتية مرة أخرى ليلاعب هؤلاء دوراً سياسياً مهماً بحكم نزوع النظام إلى الاحتكام للقضاء في سائر الخلافات السياسية التي تنشأ بين الحكومة وبين فصائل المعارضة، ويكفي تبياناً لأهمية هذه المجموعة الجديدة القديمة في حزب الوفد الحالي أنها هي التي تمكنت أن تلتزم له حكماً بالعودة إلى ممارسة نشاطه.

ورجال هذه المجموعة، بتجردهم من نزعة التيار المتمكنة في التيار الأول، وبرغبتهم في أن تتم كل تحركاتهم في إطار الشرعية، أقدر على تقديم صيغة توفيقية مع عهد بوليو، وإن لم ترق هذه الصيغة إلى حد الاعتراف بإنجازات المرحلة الناصرية، وربما بتأثير الزعامات القديمة.

نستقري تلك الحقيقة مما كتبه واحد من أهم رجال هذه المجموعة، المرحوم الدكتور عبد الحميد حشيش الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة تحت عنوان «الوفد والثورة والنظام» حيث عدد وجوه الاتفاق بين ما نادى به الثورة مع قيامها وبين ما كان يسمي الوفد إلى حقيقة، وخلص من ذلك أن كافة الظروف كانت تؤهل الوفد ليكون الحليف الطبيعي للضباط الأحرار لولا أن منطق هؤلاء الأخيرين كان يقتضى العدوان على القانون حتى تتحقق السيادة للثورة وليس للدستور.

أما المجموعة الثانية فتتجسد في أعداد من الشباب ممن انضموا بالأساس إلى عصر الثورة، ومما يلفت النظر أن أغلب هؤلاء لم يعيشوا عصر ما قبل الثورة، ولم يتعرفوا على الوفد إلا من خلال كتب التاريخ.

وليس من تفسير لانضمام هؤلاء للوفد الجديد إلا التمزيق الذى عانوه والنتائج من حملات الإدانة المتبادلة بين الناصريين والساداتيين، وهم يحكم تكوينهم ينتمون إلى عهد بوليو ولكنهم يرفضون سلباته.

ومن الصعب على أبناء هذه المجموعة الانسواء تحت الأعلام البوربونية. وهم يشكل حالم بناسب الشباب أكثر، يطرحون رؤية مؤداها المزاجية بين إنجازات عبد الناصر وليبرالية الوفد، وهو ما عبرت عنه إحدى الثلثين لهذا التيار بقولها أن الفكر الوفدى الذى يؤمن بالليبرالية وحرية الآراء والمعتقدات يجب . فى ضوء من تراثه الأصيل . أن يتفهم فصول الماضى القريب وثورة عبد الناصر التى عايشها الشباب واعتق مبادئها .. بهذا يتم اللقاء المؤجل بين الوفد وأجيال الثورة.

وقبل التعرض لدور أصحاب هذا التيار فى صناعة سياسات الوفد الجديد يلقى التحفظ، فمن الخطأ تصوير الأمر وكأن الحزب قد انقسم إلى جناحين لكل منهما سياسته المتناقضة مع الآخر، فهذه السياسة فى نهاية الأمر هى إفرار للتركيبية القائمة، وما تقوم به الآن هو محاولة لتأيمه تأثير كل من الثارين فى صياغة مواقف الحزب.

وأول ما يلاحظ من تأثيرات التغيرات الشاسي في تلك المواقف الخط الواضح في سياسات الوفد الجديد القائم على الاعتدال والتعديل.

أما الاعتدال فيبدو في سياسة مد الأيدي لتنظيم مهشلا في الرئيس أومعشلا في الحكومة، وتقدم الخطية التي ألقاها رئيس الحزب في ٢٢ أغسطس عام ١٩٨٢ في الاحتفال بذكرى سعد والنحاس نموذجًا لذلك. فقد حفل الجانب الأخير من الخطية بشي عبارات التصالحية مع الرئيس مبارك، الذي قضى على فترة التشنج والعصبية، وصحح الكثير من الأخطاء، وسمح بنشاط أحزاب المعارضة وحارب الوساطة والانحراف، وتابع أحوال البلاد ومشاكلها.. إلخ.. ولم ينس سراج الدين في هذه المناسبة تحية حكومة الحزب الوطني التي شهد لها ولرئيسها «الدكتور الصديق فؤاد محسن الدين بالجهود الكبيرة التي يبذلونها في مختلف التواحي في سبيل إصلاح كافة المشاكل».

وأما التعديل فيتضح في قبول الدستور القائم ومؤسساته والعمل على تعديلها من داخلها بصورة تجعلها أكثر ليبرالية مما يتضح في البرنامج الانتخابي الذي أعلنته الحزب في إبريل عام ١٩٨٤. ودعونا نقرأ بعضاً من عناوين هذا البرنامج.

في الدستور بالمطالبة بحق مجلس الشعب في الإشراف على الميزانية وتعديلها. إعادة النظر في المزايا المفرطة التي يتمتع بها أعضاء المجلس. وفي الهيئة القضائية بتأكيد استقلال القضاء. وفي البادئ السياسية والاجتماعية بعدم جواز الانتقاس من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت للفئات الكادحة مع التنبيه لخطورة التفاوت الكبير بين مستوى الدخل. وفي الشؤون العربية بالمطالبة بتوحيد الصف العربي والتويه بتطور السياسة المصرية في عهد الرئيس مبارك. ولم يرفض البرنامج سياسة الانفتاح الاقتصادي وطالب فقط بوضع ضوابط لتشجيع المصريين على إقامة صرح صناعي وإنتاجي والقضاء على الانحرافات والتضاربات غير المشروعة.

بإختصار فإن البرنامج الانتخابي للوحد الصادر في ذلك العام تضمن رؤية لا تتعارض مع النظام السياسي الذي أقرته الثورة، ولا تتناقض مع القوى الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التي برزت ونمت خلال المبعينيات.

من التأثيرات الأخرى للتيار الثاني في صنع سياسات الوحد الحرس الذي أيداء الحزب في عدم التورط في التجبية مع أحزاب المعارضة ضد الحكومة تحت دعوى أن تقاليد الوحد وتاريخه لا يسمحان بذلك.

ففي لقاء صحفى مع رئيس الحزب ساق حيثيات قرار الوحد بعدم الدخول في قوائم مشتركة مع أحزاب المعارضة فقال، هذه الفكرة طبقت في عام ١٩٦٦ بأن حدث ائتلاف بين الوحد وبين الأحرار الدستوريين أساسه تقسيم الدوائر الانتخابية وتنفيذ هذا الاتفاق كان محل خلاف كبير...

وللحقيقة فإن القضية ليست قضية التقاليد والتاريخ لأن الوحد الجديد خالف تلك التقاليد وذلك التاريخ فيما هو أخطر من ذلك، القضية، هي رأينا، أن الزعامة الوحدية رفضت أن تضع نفسها في سلة واحدة مع بقية أحزاب المعارضة بحكم اختلاف الوضعية، فبينما لا ترى تلك الأحزاب مانعاً من إنتاج سياسات متطرفة تجاه حكومة يدفعها إليها موقف ميئوس منه بالمشاركة في السلطة. فالوحد ليس على استعداد للإسباق وراء تلك السياسات يدفعه إلى ذلك قناعة أنه يمكن قبوله بدلاً أو شريكاً في السلطة مع الوطنى الديمقراطى.

ونؤكد أيضاً لهذه الحقيقة فإن الوحد لم يحجم عن الدخول في عدد من المعارك الصغيرة مع حزبي المعارضة الرئيسيين بعد، التجمع الذى ساعته سياسات الوحد التصالحية، والعمل الاشتراكى الذى تذكر بعض أعضائه العلاقة العدائية القديمة بين مصر القناة التى كانوا ينتمون إليها وبين الوحد.

فوق كل ذلك فإن قيادة الوفد، وهي ترى صراع الحكومة مع التيارات الدينية المتطرفة، لم تتردد في إصدار البيانات التي تدعو فيها هذه التيارات وترفضها، وهي في ذلك تشارك النظام موقفه تجاه هذا الخطر. وتؤكد مجموع هذه المواقف، مع نمو التيار الذي يمثلها، إمكانية أن يقدم الوفد البديل للحزب الوطني في حالة الحاجة الوطنية إلى ذلك، مما قد يصل بالبلاط إلى الخيار الإنجليزى كما نوهنا في بداية الدراسة. خاصة بعد أن أفلس تماماً نظام الحزب الواحد، وخاصة بعد أن انكشفت سياسة الديكور الحزبى وأصبح في حكم المستحيل استمرارها...

الفصل الخامس عشر

الأحزاب الصغيرة بين التبعية والأصالة

نشأ في أحضان التجربة الثالثة عدة أحزاب صغيرة نشطت جميعها من موقع المعارضة، والتي بدأ ظهورها بأربعة أحزاب هي: الأحرار الاشتراكيون، التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، العمل الاشتراكي، وأخيرًا حزب الأمة.

والتوصيف بالصغيرة لا يعنى الغض من قيمة تلك الأحزاب بقدر ما يقرر الحجم الحالي لا المستقبلى لتلك القوى السياسية، ويقدر ما يرى من دورها شبه المندوم في المؤسسات الدستورية، بصرف النظر عن الأسباب التي صنعت هذا الغياب الظاهر.

وعلى الرغم من تباين الفلسفات التي قادت عليها الأحزاب الأربعة مما يصعب معه وضعها جميعاً في «سلة واحدة» فمن الملاحظ أن من أكثر ما يؤثر في سياستها هذا الشعور بصغر الحجم والدور مما يمكن رصده من خلال الملاحظات الآتية: .

١ - المحاولات المتكررة لالتخاذ «مواقف مشتركة» من الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته كان من أشهرها محاولة مقاطعة الانتخابات التي

جرت في أكثر من مناسبة، وإذا كانت تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح فإن دلالتها لا تُلغى.

٢ - محاولات أخرى لإقامة جبهة معارضة وهي المحاولات التي نلاحظ أن الأحزاب الصغيرة أكثر حماساً لها بحكم ما يمكن أن يترتب على نجاحها من زيادة الحجم والوزن، وبالمقابل نلاحظ أن حزب المعارضة الكبير، الوفد الجديد، يتلقى تلك المحاولات بفتور ملحوظ تعبيراً عن عدم الشعور بنقص الحاجة.

٣ - بينما نجد أن الأحزاب الصغيرة في معارك دائمة مع «الوطنى الديمقراطى» بحكم موقعها في المعارضة، وبينما نراها لا تتهيب بين الحين والآخر في الدخول في «معارك صغيرة» مع الحزب الكبير الثانى، الوفد الجديد، رغم أنه يجمعهم وإياه خندق واحد، هو خندق المعارضة، فإنها قلما تختلف بين بعضها، وليس من تفسير لمثل تلك الظاهرة سوى الشعور بالتكاثف بين الأخوة الصفار، حتى لو كانوا أعداء بحكم انتماءاتهم الأيديولوجية.

و- الأحزاب الصغيرة: للتجربة الثالثة تختلف بشكل لا يس فيه عن أحزاب الأقلية في التجربة السابقة عليها، فهى تشاء الأحزاب الأخيرة من منطلقات شخصية (عدلى، ساهر، والنقراشى؛ مكرم عبيد) فإن الأحزاب الحالية، رغم محورية شخصية الزعيم، تنطلق من قواعد أيديولوجية.

وقد ساد القبول بهذا الشكل منذ بدء التجربة الحزبية الثالثة عندما صُنعت النابر ثم التنظيمات تبعاً لواقف المنتهين إليها العشائرية، بمن ووسط ويسار، وكما لا ينكر حزب الأحرار يعينته فإن التجمع لا يستطيع إنكار يساريته، وهذا غير «العمل الاشتراكي» الذى بدأ يسارياً وانتهى بعينياً بعد تحالفه مع الإخوان المسلمين حتى إنه لم يعد اشتراكياً لا بالفعل ولا بالاسم.

وليس معنى انقطاع الصلة بين الأحزاب الصغيرة للشجيرة الثالثة وأحزاب الأقلية في سابقاتها أنه ليس ثمة صلة تربطها بتجربة ما قبل ١٩٥٢، فالتاريخ لا يموت والصلة موجودة خاصة مع الجماعات الأيديولوجية لتلك التجربة، الماركسيين أو مصر الفاشة أو الإخوان المسلمين.

وتقودنا مسألة تصنيف الأحزاب الصغيرة إلى قضية من أهم قضاياها إلحاقًا بشيئها ما جرى مع نشأة تلك الأحزاب من تحديد مواقعها الأيديولوجية، في اليمين واليسار، من خلال قرارات أسسها الرئيس السادات بناء على تقرير من لجنة مستقبل العمل السياسي. ذلك أن هذا التحديد ارتبط بتصوّر من جانب الرئيس أنه صاحب الحق في رسم الخريطة الحزبية، وهو قد خلط بذلك بين مسفته كرئيس للدولة ذي سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة وبين حقه في فرض الوصاية على التنظيمات هي شعبية بالأساس. وإذا قبلت الحوار مع رأس السلطة فإنها لا تقبل يقينًا تبعيتها له وإلا فقدت أصالتها وفقدت معها أية شعبية مما يجردها من أية قيمة سياسية ويحولها إلى مجرد مؤسسة إدارية تابعة لجهاز الدولة.

وباستيعاد حزب الأمة، يحكم أنه لم يكن له وجود خلال السنوات الخمس الأولى للتجربة الحزبية الثالثة في عهد السادات (١٩٧٦ - ١٩٨١) مما سيكون هو وبقية الأحزاب موضوع الفصل الأخير، فإننا نلاحظ أن هذا الخلط قد أثر تأثيرًا بالغًا في وضعية بقية الأحزاب الثلاثة ومستقبلها. ومن خلال متابعة هذا التأثير يمكن الخروج بقاعدة وهي أنه كلما استجاب حزب لهذا الخلط كلما تضائل حجمه وتآكل دوره كقوة سياسية بينما كان ازدياد الحجم ونعاطف الدور مرهون بالقدرة على إثبات الأصالة ورفض التبعية، وهو ما يمكن التثبت منه من قراءة في تاريخ كل من الأحزاب الصغيرة خلال ما انقضى من التجربة الحزبية الثالثة...

الأحرار الاشتراكيون والمعارضة المسرحية:

الضمور الشديد الذي أصاب حزب الأحرار الاشتراكيين، يمثل اليمين في التجربة الثالثة، يتطلب تفسيراً.

وثبتو درجة هذا الضمور إذا لاحظنا أنه مع نشوء الحزب كان صاحب العدد الأكبر من مقاعد المعارضة في مجلس الشعب (١٢ مقعداً)، إذا لم يكن لحزب المعارضة الآخر، التجمع الوطني بصفته معشلاً للياسر، سوى مقعدان. وقد استتبع ذلك أن كان الحزب معشلاً للمعارضة في المجلس.

يتآكل هذا العدد في انتخابات عام ١٩٧٩ حين لم يحصل الحزب إلا على ثلاثة مقاعد فقط، ويصل هذا التآكل إلى مداه في انتخابات مايو عام ١٩٨٤ حين تذيّل الحزب، ويجدارة، سائر الأحزاب التي شاركت في المعركة الانتخابية، الكبيرة والصغيرة.

وما أصاب الحزب في تلك الانتخابات له تفسير وهو أنه لم يعد ثمة سبب أيديولوجي لاستمرار الأحرار الاشتراكيين بعد أن تواجد على ساحة العمل الحزبي قوة كبيرة ذات جذور تاريخية عميقة، هي الوفد الجديد، تمثل ما حرص الأحرار على إبعاده ثقله بإمتداد الفترة المسابقة على هذا التواجد، وهو أنه حزب الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي، ولم يكن معقولاً أن يتصرف المنتمون لهذا التيار، عن حزبه الأسيل (الوفد الجديد) ويتجهون إلى الحزب البديل (الأحرار الاشتراكيين).

وإذا كان معقولاً أن ينعكس ما حدث من عودة الوفد على المنتمين للتيار الليبرالي خارج الأحرار، فقد كان العكس انعكاسه على أعضاء الحزب، بل على مؤسسيه.

كانت أول مظاهر هذا الانعكاس في صحيفة الحزب، الأحرار، حين تطوعت قبل أن يصدر الوفد صحيفته لتكون منبراً لأقلام كتابه، بل إن رئيس الحزب، السيد فؤاد سراج الدين، أدلى للأحرار بأهم أحاديثه

الصحفية قبل صدور الوفد، كما يلاحظ أن صحيفة الحزب ظلت قبل صدور الوفد أو بعده تفرد بمساحات غير قليلة في صفحاتها لأخباره.

المظهر الآخر تمثل فيما جرى بعد عودة الوفد الجديد وصندوق صحيفته، فقد انسحب عدد من أهم أعضاء الحزب متضمنين إلى الوفد حتى أن العضو الوحيد الذي كان قد بقى للحزب في مجلس الشعب، السيدة آفت كامل، أعلنت عن نيتها على ترك الأحرار والانضمام للوفد، وهو الأمر الذي حدا حذوه بعض من أهم أصحاب الأقلام في الأحرار الذين هاجروا بأقلامهم وأعمدتهم إلى صحيفة الوفد في أعقاب صدورها.

غير أن الأهم في تقديرنا، فهما أصاب الأحرار الاشتراكيين من ضمور أمران:

أولهما: تناقضه مع نفسه، فهو من جانب يحاول الانتساب لثورة يوليو فيما جاء صراحة في مقدمة برنامجه الانتخابي «لقد شارك الأحرار في ثورة يوليو كما شاركوا في ثورة التصحيح، ولذلك فإن انتماءهم السياسي إنما هو بالثورة الأم- ثورة يوليو- ثورة الأحرار بمبادئها الستة التي جعلت في سماء مصر وهي سماء الوطن العربي والإفريقي كله.. إلخ..» وهو من جانب آخر يتخذ خطاً أيديولوجياً مناقضاً لأغلب إنجازات ثورة يوليو، خاصة فيما يتصل بالتوسع في الحريات الاقتصادية إلى حد يتضح معه من قراءة برنامج الحزب أنه يخدم أكثر الطبقات الاجتماعية التي حرصت ثورة يوليو على ضمها.

وقد وقع السيد «مصطفى كامل مراد» رئيس الحزب في خطأ حين تصور أن مجرد كونه من الضباط الأحرار كافى لتسمية الحزب إلى الثورة.

ثانيهما، قبول الحزب منذ البداية أن يلعب دوراً في مسرحية التجربة الحزبية الثالثة وذلك من خلال أن يلعب الدور الذي تلقته إياد المملوطة، خاصة خلال الفترة التي بدأت بقيام الأحزاب عام ١٩٧٦ وانتهت بحل

مجلس الشعب عام ١٩٧٨، وهي الفترة التي كان فيها الحزب معشلا للمعارضة.

بدأ هذا القبول في مواقف عديدة داخل المجلس وخارجه.. أما مواقفه داخل المجلس فقد كان أشهرها ما فعله في أواخر نوفمبر عام ١٩٧٧ من تقديم استجواب مصحوب بعملة صحفية شنتها جريدته الحديثة الصدور، وكان الاستجواب عن نقص محصول القطن خلال العام الزراعي السابق، وتشير الدراسات الحديثة إلى ما يشبه التواطؤ بين الحكومة وبين الحزب على تقديم الاستجواب المذكور.

والإتهام بالتواطؤ رغم قصوته كانت له أسبابه كما كانت له دلائله. أما السبب فقد كمن فيما كانت تواجهه الحكومة من استجابات خاصة بهضبة الأهرام وارتفاع الأسعار، وكانت رغبة في إرجائها، وجاء استجواب نقص محصول القطن للذراع به لتحقيق رغبتها. وأما الدلائل فقد بدت في مبادرة الحكومة بتسويق استجواب الأحرار على الاستجابات الأخرى، وفي اعتراف رئيس تحرير جريدة الحزب، فيما بعد، بأن الضجة التي أثرت على أعمدها بشأن استجواب القطن كانت مصنوعة.

موقف آخر تمثل في الاتعياز الطاهر لموقف الرئيس السادات في تأييد مشروع هضبة الأهرام، وهو الاتعياز الذي تم التعبير عنه من خارج المجلس هذه المرة، من خلال لسان الحزب التي قالت بالحرف الواحد في عندها الصادر في ١٣ فبراير عام ١٩٧٨ «إن معنى أن رئيس الجمهورية يقابل ممثلي الشركة وتحظى بكل هذا الاهتمام برغم ضيق وقت سيادته أن المشروع درس دراسة واقعية نقلا عن أحد النواب».

دفعتم تلك المواقف البعض إلى وصف حزب الأحرار بأنه الحزب الذي يضع حدودا لمعارضته التي تبدو وكأنها معارضة متفق عليها.

وعادة لا يأخذ الناس الأحزاب من هذا النوع مأخذ الجذو. ويكون أصحابها أول من يهجرونها مع توقف الدور المتفق عليه وهو ما حدث

من انسحاب بعض ممثليه في مجلس الشعب وانضمامهم للحزب الوطني الديمقراطي مع تأسيسه، على رأسهم فكرى مكرم عبيد، وهو ما حدث ثانية من خروج آخرين وانطوائهم في صفوف الوفد الجديد بعد عودته لنشاطه، ولا يبقى بعد كل ذلك من الحزب إلا صحيفته التى تقشع أبوابها لمختلف الاتجاهات متذرة في ذلك بأنه نهج الحزب الشهير أن تمنح الجميع الفرصة للتعبير عن آرائهم، حتى أنه يمكن القول إن «الأحرار» الصحيفية لاتعبر عن الأحرار الحزب بقدر ما تعبر عن قوى سياسية أخرى. ومع أن ذلك يؤدي إلى زواج الجريدة بدرجة أو بأخرى إلا أنه يدل في نفس الوقت على ما أصاب الحزب من ضمور.

التجمع الوطني والتراث اليسارى:

المرحوم الدكتور فؤاد مرسى القطب اليسارى المعرف كتب في الأهالي صحيفة التجمع بعد أكثر قليلا من شهر من صدورهما، وعلى وجه التحديد في ٨ مارس عام ١٩٧٨. كتب يصف القوى السياسية التى تشكل التجمع بأنها من «الناصرين والماركسيين والدجنين المستعبرين والقوميين الوجوديين والديمقراطيين».

وعندما نقول (جماعات) الماركسيين هنا نغنيها. فهناك أولا أبناء التنظيمات الماركسية التى كانت موجودة قبل عام ١٩٥٢ والتى استمرت بعدها قائمة كتتنظيمات سرية رغم ملاحقة أجهزة الدولة لها وتعرضها للمصادرات المستمرة حتى وافقت في منتصف الستينيات على حل نفسها والانضمام تحت العلم الناصرى بعد أن عايشت توجهاته اليسارية الواضحة. وهناك ثانياً الجيل الثانى وأغلب أبنائه ممن تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفيتى في فترة الانفتاح عليه التى دامت لأكثر من عقد ونصف (١٩٥٦ - ١٩٢٧) وتأثروا أشد التأثير بنظامه، يبقى بعد ذلك الجيل الثالث وهم أبناء انفتاح السبعينيات، فقد خلقت تلك السياسات الاقتصادية جماعات مطحونة وتقاونات طبقية وصلت في بعض الحالات إلى حد

الاستقرار، وكان أغلب أبناء هذا الجيل من أسر أصحاب الدخول الثابتة من صفار الموظفين أو متوسطيهم، ومن بعض فئات العمال.

وعندما نقول (الجناح اليساري الناصري) فإننا نعنيه أيضاً، ذلك أن الناصريين هم أبناء تجرية قبل أن يكونوا أبناء فلسفة. وبينما تتمم الفلسفة بوحدة الرؤية ويكون الاختلاف في داخلها في حدود التفسيرات تتمم التجربة بتعدد الأبناء.

وانطلاقاً من هذه البديهية فهناك عديون من أبناء التجربة الناصرية ليسوا على استعداد للوقوف في نفس صف الماركسيين، منهم مثلاً «البيروقراطيون» الذين تولوا المناصب الكبيرة في عهد عبدالناصر وكانوا بالتالي أدوات تنفيذية أكثر منهم شخصيات سياسية. ورغم ذلك لا يرون بأساً من ارتداء قميص الرجل، منهم أيضاً الذين تولوا مراكز الزعامة في الاتحاد الاشتراكي أو كانوا من رجال تنظيمه الطليعي، وأغلب هؤلاء يصعب إقناعهم بأن يكونوا مجرد شركاء في حزب سياسي بعد تفردهم لفترة غير قصيرة بالهيمنة على التنظيم السياسي الأوجد، خاصة إذا كانوا لا يمثلون في هذه الشركة بتصيب الشريك الأرجح.

لا يبقى من الناصريين بعد كل ذلك سوى الجناح اليساري من الرجال الذين نظروا للتجربة الناصرية، أو من أبناء تنظيمات الشباب الذين لقنوا مبادئ الاشتراكية في المعهد الاشتراكي أو في غيره من مؤسسات الحقبة الناصرية، هؤلاء يحكم تكوينهم ربما يكونون أقرب للماركسيين منهم لمائر الأجنحة الناصرية.

ولقد نجح هؤلاء بعد الاحتكام إلى القضاء في تكوين حزبهم الخاص، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، والذي نجح رغم ما أصابه من انقسامات في أن يبقى مجسداً للفلسفة الناصرية.

ومع الوعي بطبيعة هذا التكوين كان التجمع الوطني منذ نشأته حزباً يسارياً حقيقياً غير مؤهل للقيام بالدور المسرحي الذي قام به الأحرار

كحزب يميني. ويتبدى ذلك في موقفه من السلطة ويتضح من أساليبه في العمل الحزبي، وهي مواقف وأساليب انعكس عليها تراث اليسار المصري التاريخي بشكل لا يمس فيه.

أما (الوقوف) من السلطة فقد بدا في العلاقة بين التجمع الوطني وبين الرئيس السادات والتي سمت بالعداء طول الوقت، وهو عداء ناتج عن اختلاف المواقف قبل أن يكون عداء لشخص السادات. فالتجمع يحكم موقعه عادي سياسة الانفتاح الاقتصادي ومضاعفاتها الاجتماعية على الصعيد الداخلي. كما أنه يحكم نفس الموقع عادي سياسات التصالح مع الغرب وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الخارجي. وهي سياسات كان الرئيس صانعها الأول.

وقد تكشف هذا العداء منذ البداية بعد أسابيع قليلة من نشوء التجربة الحزبية الثالثة حين تمجرت أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، ورأى الرئيس السادات أن أصبح اليسار كانت وراها، وتراشق الطرفان بالتهمة فاسماها الرئيس «بالانتفاضة الحرامية» بينما دأبت الأهالي صحيفة الحزب التي صدرت بعد ذلك بأكثر من عام على تسميتها «بالانتفاضة الشعبية»، من ناحية أخرى فقد ظهر ممثلو الحزب في مجلس الشعب سائر الاستجابات التي كانت تعين الرئيس من قريب أو بعيد، كما حدث في قضايا هضبة الأهرام والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

أضف إلى كل ذلك موقف الأهالي في فترة إصدارها الأول التي لم تتجاوز الشهور الستة (أول فبراير إلى ١٤ يوليو ١٩٧٨)، فهي تملئها على زيارة القدس أنها «تكملة لسياسة التنازلات»، وفي رأيها في الأحزاب التي كان يسعى لتشكيلها بعض الشخصيات المعروفة بمواقفها العدائية من السادات أو من النظام، مثل حزب الجبهة الوطنية ومثل حزب الوفد، فهي لم تكتف بتأييد قيام تلك الأحزاب بل إنها فتحت صفحاتها لهذه الشخصيات بروجور فيها لأحزابهم الجديدة.

وقد أدت هذه العلاقة العدائية إلى تصفية الجريدة من خلال المصادرات المستمرة والتي انتهت بتوقف الأهالي عن الصدور، كما أدت إلى أن يتخذ قراره بالامتناع عن النشاط السياسي الجماهيري والاقتصار على العمل الداخلي بالقرارات واحتجاجاً على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية.

واستمر تجمع نشاط الحزب إلى ما بعد حادثة المنصة واتجاه الرئيس مبارك إلى سياسة المصالحة الوطنية التي انتهت إلى عودة الحزب إلى نشاطه. والخلاف بين التجمع وبين السلطة لازال قائماً وإن كان من الملاحظ أن مساحته قد تقلصت كثيراً عن مساحته قبل عام ١٩٨١. ويعود هذا التقلص في جانب منه إلى لقاء سمعة الرئيس الجديد، كما يعود في جانب آخر إلى سياساته الخارجية القائمة على عدم الاندفاع في سياسات التقارب مع إسرائيل أو التحالف مع أمريكا، وهو الاندفاع الذي كان يميز سياسات سلفه، ويعود في الجانب الأخير إلى الإقلاع عن مصادرة الحريات واتساع المسوح به منها.

هذا عن الموقف من السلطة، أما عن الأساليب فمن الواضح أن التجمع الوطني قد تعلم من تراث اليسار الكثير، ولعل أهم ما تعلمه تلك القدرة الملحوظة على التحول من العلنية إلى السرية أو العكس، وهي قدرة تتمثل في استمرار تماسك الكوادر الحزبية سواء كانت تعارض نشاطها بشكل علني أو سري. كما تتمثل في حرص قيادات الحزب على التمسك بقدر من السرية مما بدأ في أن ألغى كتاب الأهالي سمعوا في مرحلة إصدارها الأولى إلى استخدام التوقيعات المستعارة بدلا من أسمائهم الحقيقية، وتتمثل أخيراً في الإصرار على الاستمرار في إصدار النشرات الداخلية، سواء كانت صحيفة الحزب تصدر أو لا تصدر، وليس من سبب لهذا الإصرار سوى تحسب قيادات الحزب لاحتمالات التحول إلى العمل تحت الأرض فتتحول معها تلك النشرات إلى منشورات.

وبعد الأساليب تبقى قضية أخيرة متصلة بالتركيب، وإذا كنا بصدد توثيق علاقة التجمع بتراث اليسار المصري، فإن من أهم ما يلاحظ بشأن تركيبته دور المثقفين في صنعه ثم قيادته، وهو الأمر الحادث بالنسبة للتجمع، فبالإضافة إلى أنه يضم عددا من المثقفين اللامعين فإنه في نفس الوقت يحظى بتعاطف عدد غير قليل من هؤلاء وليس مقهوماً أسباب تلك المعركة الصغيرة التي دخلتها الأهالي مع رئيس تحرير المصور، الأستاذ مكرم محمد أحمد عام ١٩٨٤، عندما وصف رجال الحزب بأنهم مجموعة من المثقفين، فهذه حقيقة بهم يحكم الفضائل التي يشكل منها التجمع، وإذا كانت هناك معركة حقيقية فهي المعركة التي ينبغي أن يدخلها هؤلاء مع أنفسهم لتجنب ما أصاب جماعاتهم من تشرذم خلال التجربة الحزبية الثانية الناتج عن زيادة جرعة الثقافة، وهي المعركة التي ينبغي أن يخوضوها للتوصل إلى صيغة قادرة على إقناع الرجل العادي، فيما نظن أنه أحد همومهم وهو ما نترك الحكم على نجاحه أو فشله لمستقبل التجربة الحزبية الثالثة.

العمل الاشتراكي وامتدادات مصر الفتاة:

إذا كان حزب الأحرار قد قبل منذ البداية القيام بدور مرسوم، وإذا كان التجمع والناصرى قد وقفوا الموقف النقضى، فإن حزب والعمل الاشتراكي، كان له موقف مختلف.

فقد شهد صيف عام ١٩٧٨ تطورات مهمة في الحياة الحزبية الوليدة عندما أعاد الرئيس السادات رسم الخريطة الحزبية، فأعلن قيام والوطنى الديمقراطى، برؤاسته معا نتج عنه اختفاء حزب «مصر الاشتراكي» سعى الرئيس في نفس الوقت إلى رسم خريطة المعارضة الحزبية من جديد بعدما أصاب حزبي المعارضة اللذين قاما مع قيام التجربة.. الأحرار بعد اكتشاف دورهم في المسرحية، والتجمع بعد أن أخذ المعارضة مأخذا جدياً واشتدق فيها مما أدى إلى تجميد نشاطه. من هنا جاءت فكرة السماح للمهندس إبراهيم شكرى بتأليف حزب معارضة جديد.

وتبدو وجاهة الفكرة من أن الاختيار قد وقع على شخصية لها تاريخها السياسي الذي يتسم بحسن السمعة، وهو ما حرص السادات على التوثيق به مع اتجاهه النية إلى تأسيس الحزب، بالإضافة إلى أن المهندس شكري قد تعاون مع الرئيس السادات من خلال شغله لمنصب وزير الزراعة.. لكل هذه الأسباب قدمت كافة التسهيلات لإقامة الحزب الجديد الذي أعلن قيامه يوم ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ بعد أن وقع الرئيس السادات وأعضاء الهيئة البرلمانية على بيان تأسيس الحزب في مظاهرة سياسية. وبعد أن انضم عدد من النواب المبروقين بولائهم للرئيس على رأسهم محمود أبو وافية للحزب الجديد، وكان مفهومًا طبعًا أن ذلك الانضمام قد تم بإيعاز من السادات نفسه ولكن الذي حدث بعد ذلك لم يكن في الحسبان.

فلم يكن قد انقضى وقت طويل على انتخابات عام ١٩٧٩ التي حصل فيها العمل الاشتراكي على ٢٢ مقعدًا وأصبح مع ذلك حزب المعارضة الرئيسي.. لم يكن قد انقضى وقت طويل حين شن الدكتور حلمي مراد حملة على الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني معللًا أن حزب العمل ليس فرعًا للحزب الوطني.

وتفاقمتم الأزمة إلى حد انسحاب ممثلي الحزب الوطني داخل حزب العمل (أبو وافية ومجموعته) وإلى حد توقف الجريدة عن الصدور لأسابيع قليلة أواخر ديسمبر ١٩٧٩ وأوائل العام التالي. وقد أرخت هذه الأزمة لانتقال الحزب الجديد من مرحلة التبعية التي رفض الاستسلام لها إلى مرحلة الأسالة، ولم تجهد زعامات الحزب نفسها طويلاً في البحث عن أصولها. فقد كانت موجودة بحكم أن إبراهيم شكري نفسه وأغلب الرجال الذين التقوا حوله كانوا من الأعضاء القدامى لصبر الفتاة أو الحزب الاشتراكي.

وللحقيقة فإن من يقلب صحيفة الشعب خلال الفترة التي أعقبت ظهوره لا يجد فرقاً كبيراً بينها وبين الاشتراكية لسان الحزب قبل ١٩٥٢.

سواء في الشكل أو في المضمون، فمن حيث الشكل حرص المسؤولون في حزب العمل، رغم الصعوبات الفنية، على أن تكون مساحة صفحاتها نصف مساحة الصحف اليومية وهي نفس المساحة التي كانت تصدر بها الاشتراكية، كما حرصوا على اختيار يوم صدورها الأسبوعي بيوم الثلاثاء، وكانت الاشتراكية تصدر مرتين إحداهما في نفس اليوم. أما من حيث المضمون فقد عادت إلى الكتابة بعض أقلام الاشتراكية القديمة كما عادت بعض أعمدتها، في نفس الوقت أخذت الصحيفة الجديدة من شقيقتها القديمة أسلوب الهجوم على السلطة دون أي تهييب.

وقد وقعت صحيفة حزب العمل الاشتراكي بالمرصاد لسياسات الرئيس السادات، فمن الهجوم على فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل إلى هجوم ثان على قانون العيب وثالث على جامعة الشعوب العربية الإسلامية ورابع على وجود الشاء في مصر.

ومع زيادة الهجوم على سياسات رئيس الجمهورية كانت تزداد عمليات التناصيل، فبدأ «أحمد حسين» مؤسس مصر الفتاة يكتب سلسلة من المقالات للصحيفة، كما بدأ رفيقه في تأسيسها «الأستاذ فتحى رضوان» في كتابة مقال أسبوعي للصحيفة، وكان في العادة، من أكثر مقالات الصحيفة سخونة مما يتسق مع تاريخ الرجل.

وامتد التناصيل إلى الاهتمام بالناصرية، ويختلف رجال العمل الاشتراكي في نظرتهم لعبد الناصر عن غيرهم فبينما يسعى الآخرون إلى الانتساب لعبد الناصر فإن هؤلاء ينسبون عبد الناصر إليهم، وهو ما عبر عنه الأستاذ إبراهيم شكرى في أحد تصريحاته الأخيرة بقوله إننا ناصريون قبل عبد الناصر.

ولاشك أن كل تلك التطورات قد أصابت الرئيس السادات بخيبة أمل شديدة دعتة إلى أن يشن حملة شديدة على الحزب في مايو عام ١٩٨٠ رد عليه إبراهيم شكرى ببيان طويل جاء فيه «كان الرئيس السادات يأمل

أن يساهم حزب العمل الاشتراكي الحكومة ويتهاون في اتخاذ مواقف المعارضة الجادة. ومن هنا فقد كان غضب الرئيس السادات شديداً منذ انتخابات ١٩٧٩ على حزب العمل الاشتراكي حتى أنه لم يلتق برئيسه زعيم المعارضة منذ هذا التاريخ حتى الآن.

وبدلاً من أن ترهب تلك الحملة زعامات «حزب العمل» ازدادت عنفاً، وهي في هذا كانت تسير على بعض تقاليد مصر الفتاة، وتحول الحزب إلى عقد المؤتمرات الشعبية، وعمدت صحيفته إلى فتح صدرها لأشقى قوى المعارضة التي تم مصادرتها خلال المرحلة السابقة. حتى أنها قبلت أن تشر للوفد رغم عداوته التقليدية مع مصر الفتاة.

وانتهى الأمر باستخدام الرئيس السادات لنفس السياسات التي سبق له استخدامها تجاه الأحزاب المعارضة الأخرى مثل التجمع والوفد، فتم في ١٢ أغسطس عام ١٩٨١ إسقاط عضوية أحد أعضائه في مجلس الشعب، هو أحمد فرغلي، وبعد أقل من أسبوعين صودرت جريدة الشعب مما كان إيذاناً بالإجراءات العنيفة التي اتخذت من جانب الرئيس في ٥ سبتمبر من نفس العام والتي اعتقل فيها عدد من أعضاء الحزب، وإن كان من أكثر تلك الاعتقالات مدعاة للدهشة اعتقال الأستاذ فتحي رضوان الذي كان الرئيس السادات نفسه يعرب عن احترامه الشديد له.

ويسقط عهد السادات بعد اغتياله ومع استئلاف أحزاب التجزية الثالثة لنشاطها عاد «العمل الاشتراكي» لممارسة نشاطاته السياسية وإن كان ذلك يتم في جو مختلف عن المرحلة الساداتية، فبينما كان خلال تلك المرحلة الممثل الوحيد للمعارضة الحقيقية فإنه في المرحلة الجديدة مجرد حزب من أحزاب أخرى. إذ يقف إلى جواره في الحلبة كل من الوفد الجديد والتجمع الوطني.

وبالإمكان تسجيل ملاحظتين عن حزب العمل الاشتراكي في تلك المرحلة.. أولاهما الحرص البالغ لزعامات الحزب على استعمار مد

جذورهم إلى مصر الفتاة معاً يبدو في الاحتمالات الكبيرة التي تقام في ذكرى وفاة أحمد حسين، والتي أقيمت بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على تأسيس مصر الفتاة (١٩٢٣ - ١٩٨٣).

الملاحظة الثانية تتصل بموقع الحزب مع القوى السياسية ولا يمكن القول إن له علاقة حسنة بعزبي المعارضة الآخرين، لعلاقته بالوفد الجديد بقف في طريق تحسينها تراث عدائي، أما علاقته بالتجمع فيقف في طريقها الانقلاب الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة.

فقد شهد العقد الأخير تحولاً درامياً في توجهات الحزب مع ارتفاع موجة المد الإسلامي.. فقد انتقل من اليسار إلى اليمين، وإن تم ذلك بعملية شبه جراحية انتهت بخروج أصحاب التوجه الاشتراكي من الحزب، وبإسقاط توصيف الاشتراكية من اسمه وباتتحالف مع الإخوان المسلمين والتعاطف مع جماعات التطرف الديني.

وهذا التحول وإن بدا غريباً إلا أن له سوابقه في تاريخ مصر الفتاة.



الفصل السادس عشر

الأحزاب الهيكلية

في عام ١٩٨٢ عرفت التجربة الحزبية سمياً لواحد من أكبر أحزاب التجربة الأولى. ذلكم هو حزب الأمة، ولكن شتان بين الحزبيين، إذ يكشف قليل من التأمل أن حزب الأمة طليعة عام ١٩٨٢ هو تقويض حزب الأمة طليعة عام ١٩٠٧، الأمر الذي يمكن متابعته بسهولة..

حزب الأمة الأول كان يتكون من أميان وكبار رجالاتها بينما يعترف مؤسس حزب الأمة الثاني، أحمد الصباحي، أنه قد عرض رئاسة الحزب على ١٥ شخصية عامة لكنهم رفضوها جميعاً.. وبينما كانت التوجهات العلمانية لأحمد لطفى السيد شديدة الوضوح، فإن التوجهات الدينية لأمة الصباحي لا مراء فيها، بينما كان الأول داعية للوطنية المصرية رغم التبعية لدولة الخلافة، ومفهوم «الأمة» عنده هو المفهوم الوطني. فإن الأخير يفهمها على أنها «أمة الإسلام» بعد نحو قرن ونصف من دعوة رفاعة الطهطاوي للوطنية المصرية.

ويقدم حزب الأمة نموذجاً غريباً في تاريخ الأحزاب لا نظن أن له مثيلاً ليس في تاريخ الأحزاب المصرية فقط، بل ربما في التاريخ الحزبي قاطبة، وتتمثل الغرابة في أنه أول حزب يتكون «بحكم قضائي» دون أن يكون له وجود فعلي، وهو الحكم بإشهاره الصادر في ٢٥ يوتية عام ١٩٨٢.

وهذا الشذوذ في التكوين نالغ بلا شك عن القوانين التي تضع الشروط على إقامة الأحزاب مما توجب عليه أن عجزت قوى سياسية عن تكوين أحزاب لها بينما نجح آخرون لا يمثلون إلا أنفسهم أن تكون لهم أحزابهم.

وكان متصوراً أن هذا الشذوذ لن يعمر طويلاً غير أن عقداً كاملاً قد مر بعد ظهور حزب الأمة تزايدت خلاله حالة الشذوذ لتشكل ظاهرة عامة لم تعرفها أي من التجارب الحزبية السابقة، والتي يمكن أن نسميها بالأحزاب الهيكلية.

فالخدمة التي أصبحت تمارسها الدول الحزبية خلال العقود الأخيرة على نطاق واسع .. خدمة بناء أسلحة هيكلية من طائرات ودبابات وغيرها لتضليل الأعداء عن الأسلحة الحقيقية .. هذه الخدمة، أو شيء قريب منها أصبح يجسده، ليس حزب الأمة فحسب، وإن كان له فضل السبق، وإنما عدد من الأحزاب التي نشأت على غرار.. الحضر، الشعب الديمقراطي، جبهة الفتاة، العدالة الاجتماعية، وهي أحزاب أشك أن مصريين كثيرين- حتى من المعنيين بدراسة التاريخ الحزبي، يعلمون اسمها، ناهيك عن شطوط مؤسسيها أو برامجها.

وتتعد وجوه الشبه بين السلاح والأحزاب ذات التركيبة الهيكلية، فكلاهما مغلول ولاعتبارات عديدة..

أهم ما تقتدر إليه الأسلحة الهيكلية المحرك The Engine والذخيرة فهي في العادة ترقد على الأرض كالبيط ولا تتحرك من مكانها إلا بالدفع من طرف آخر.

بالنسبة للأحزاب فإن الجماهير التي تشكل القواعد الحزبية تكون في العادة محركها كما تكون بنفس القدر ذخيرتها التي تستند إليها في مواجهة الآخرين الأمر الذي يغنيها عن دفعهم، ولسوءالحظ فإن أحزاباً استمدت كل قوتها من توقيعات بضعة من المصريين تصفهم من العمال

والفلاحين (١). يمكن أن تنتهي علاقاتهم بها في أعقاب التوقيع. ومن حكم قضائي يعنى بالشكل أكثر مما يعنى بالموضوع وفقاً للقانون الذى تحكم بعقضاء، لا يتوفر لها فى النهاية سوى الهيكل.

وإذا أخذنا الحزب النموذج ضمن الأحزاب الهيكلية مثلاً لطبيعة الموقعين، أى حزب الأمة، لوجدنا صورة تعزج فيها المأساة بالملهاة على نحو صارخ.

فما لم يذكره وكيل المؤسسين، أحمد عوض الله خليل المعروف باسم أحمد الصباحي، أن نحو نصف المؤسسين من أقاربه، وما ذكره بعض خصومه ممن انشقوا عليه بعد الحكم بقيام الحزب أن الرجل عندما لم يتمكن من جمع الأسماء اللازمة التى يتطلبها القانون ذهب إلى بلد، منيا القمع، ليحصل على توقيعات مجموعة من بلدياته الذين أغراهم بمكافآت بسيطة.

هذا عن جانب الملهاة. أما جانب المأساة فيتبدى عندما رفضت المحكمة الإدارية العليا فى نفس الجلسة التى حكمت خلالها بتجويب الجبهة الوطنية الذى تقدم بطلب تشكيله المستشار ممتاز نصار، وهو شخصية كانت تحظى باحترام واسع، ليس لسبب إلا لأنه شعن برنامجه رفضاً لكاسب دافيد، والمحكمة فى ذلك كانت تطبق مرة أخرى نص قانون الأحزاب الذى ائسم بدوره بقدر كبير من الشنود، مع جملة القوانين التى كانت قد صدرت فى أواخر عهد الرئيس السادات.

تستقر تلك الأحزاب أيضاً إلى ما تستقر إليه الأسلحة الهيكلية من تصويت أسلحتها إلى الاتجاه الصحيح، تسبب بسيط، أنها بلا ذخيرة، هذا إذا كانت أسلحة أصلاً.

لعل ذلك هو الذى أدى فى نهاية الأمر إلى أخذ المصريين، إلا العدد الضئيل الذى يشكل تلك الأحزاب، ألا يأخذوا مايقوله قادتها أو ما يفعلونه مأخذ الجد.

مثل على ذلك الدعوات الطريفة التي يطلق بها رئيس حزب الأمة بين الحين والآخر على الشعب المصري.. المطالبة بإعادة ارتداء الطربوش، مشروبات جديدة يطلب من كل المصريين الإقبال عليها أسمائها شايينا وكافيينا، المطالبة بعودة عسكري الدرك (١) .. وما إلى ذلك من ذخيرة فاسدة توضع في أسلحة هيكيلة .

حزب الخضر مع اتفاقنا التام على نبل دعوته فإنها في النهاية، وفي مجملها، لا تتعامل مع الاحتجاجات اليومية للمصريين، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين استمروا عمادًا للعمل الحزبي والذين تملحتهم مطالب الحياة اليومية، فهؤلاء قد يصيرون على هواء غير نقي بدرجة كافية حتى لو كان سببًا في قتلهم قتلًا بطيئًا، ولكنهم لا يصيرون على أزمات السكن والغذاء والتواصلات والعلاج والتي تقتلك بهم قتلًا سريعًا وسريعًا .

حزب العدالة الاجتماعية الذي أجازته المحكمة قبل نحو عام كانت أهم أخباره مناقشة مشكلة المرور مع وزير المواصلات وإنشاء معهد تدريبي لهندسة السيارات، الأمر الذي بدا معه وكأنه حزب من أصحاب السيارات ولا نظن أنه يعني كثيرًا من المصريين الذين لا يجدون موضع قدم في وسائل النقل العام.

ولو أضفنا إلى هذه الأحزاب الثلاثة حزبين مصر الفتاة والشعب الديمقراطي لأصبح مايقرب من نصف الأحزاب القائمة على ساحة العمل السياسي في مصر من تلك النوعية، الأمر الذي كان لابد وأن يخلق بصماته على مجمل التجربة الحزبية الثالثة .

من بين أزمات كثيرة أصابت تلك التجربة، فإن الأحزاب الهيكيلية مسئولة عن أفة التميع، فقد تم خلط الأوراق على نحو متعمد أو غير متعمد إلى أن انتهى الأمر بوجود هياكل دون قوى والمكس صحيح .

وخطورة أفة التميع أنها مع مرور الوقت وتفاقم الظاهرة فإن القبول بصيغة التعددية الحزبية في الوجدان الوطني المصري يأخذ طريقه إلى

التناكل: الأمر الذى يسهل أى وقت لئى فرد أو لاية قوة الانقلاب عليه
فيروح غير مأسوف عليه من أحد.

من جانب آخر فإن هذه التعددية من الأحزاب ترس من مجموعة من
المفاهيم التى تتنافس تمامًا مع فلسفة الفكرة الحزبية..

مفهوم أن الحزب يتأسس معشلا لمصالح فئة بعينها أو طبقة بذاتها
غالب تمامًا لدى الأحزاب الهيكلية، لتتحول الفكرة إلى تحقيق الطموحات
التي قد تقتلص فى أوقات كثيرة وتتحول إلى أطماع صغيرة لرجل بعينه
يجيد فن الاحتكام إلى القضاء معا تبدو معه مفارقة وظاهرة تمشت بين
الأحزاب..

المفارقة أن المجموعة التى تشكل حزبا مفروض أنها تتجمع حول
برنامج يمثل تيارا مجتمعيا، يتقلب ليصبح هذا البرنامج مجرد تكة
لاكتساب الشرعية القضائية ثم يمكن بعد ذلك أن يغير الحزب فى
برنامجيه كما يغير الإنسان ثيابه .. ثيما لمقتضيات الحال.

أما المفارقة فقد تبدت استمر بشكل يكاد يكون قاعدة مع سائر تلك
الأحزاب بعد صدور الحكم بتجويدها من المحكمة الإدارية العليا .. نشوب
الخلافات بين المؤسسين الذين تملكهم فى الغالب فكرة اقتسام الغنيمة ..

فقد شهدت الشهور التى تلت تأسيس حزب الأمة سرعات قوية بين
وكيل للمؤسسين، أحمد الصباحي، وبين مجموعة الدكتور حلمي
عبد الشافي الذين اعتبروا أنفسهم المؤسسين الحقيقيين للحزب وارتأوا
أحقية الدكتور عن الشيخ فى رئاسته.

حزب الشعب الديمقراطي بعد تجويده فى أوائل عام ١٩٩٢ شهد نفس
الصراع بين أبى القطل الجيزاوى وأبور عفيفى على رئاسة الحزب، وهو
النزاع الذى عرف طريقه إلى ساحات المحاكم ولم ينته إلا بعد صدور
الحكم للأخير، وهو مقاول غير معروف أنه كان له من قبل أى نشاط
سياسي، بالرئاسة.

حزب الخضر شهد خلال الفترة القصيرة التي انصهرت من حياته ثلاثة رؤساء .. الدكتور حميد رجب، رجل الدراسات القرونية، فالأستاذ عبدالسلام داود الصحفي المعروف، وأخيراً الأستاذ كمال كبيرة والذي شغل منصب أمين عام الحزب منذ نشأته .

ومثل هذه الصراعات إذا كانت تتم عن شيء فإنها تتم عن غلبة الروح العائلية التي إذا اتسعت قليلاً تحولت إلى شكل من أشكال الشللية، وهو ما يتناقض تماماً مع الفكرة الديمقراطية التي تقوم على قيام اليثيان الحزبي من خلال انتخابات صحيحة من القاعدة إلى القمة.

تعمل التسهيلات التي تقدمها الإدارة الحكومية سبباً آخر من أسباب تفاقم الظاهرة وزيادة تأثيراتها الضارة على التجربة الحزبية الأخيرة.

تتراوح هذه التسهيلات بين معونة مالية تقترب من مبلغ لثلاثة آلاف جنيه سنوياً، والتصريح للصحفيين في الصحف القومية بالعمل في الصحف الحزبية دون أن يؤدي ذلك إلى أي انقصاص من رواتبهم أو وضعهم الوظيفي في مؤسساتهم، وإدخال رؤساء تلك الأحزاب، أو أغلبهم للبرلمان، خاصة مجلس الشورى الذي تتسع فيه أعداد المعينين من قبل الرئيس، فضلاً عن الحصول على نسبة بين أعداد الحجاج، وتصدر قوائم المدعوين في المناسبات الوطنية والدينية.

ولأول وهلة يبدو هذه الممارسات وكأنها تحقق أهدافاً ديمقراطية لدعم الحزبية، فهي توفر الإمكانيات التي تعطى للأحزاب القدرة على الاستمرار، ومن جيب دافع الضرائب المصري، ثم إنها تحول دون أن تتطلع الأحزاب المصرية إلى أية قوى خارج الوطن بحثاً عن الدعم المادي بكل ما يترتب على ذلك من مضاعفات، ليس على التجربة الحزبية فحسب هذه المرة، وإنما على الأمن الوطني نفسه.

غير أن ما يبدو من ظواهر هذه الممارسات شيء وما حدث بالفعل كان شيئاً آخر، فيما نقصره هنا على ما أسماه «الأحزاب الهيكلية».

فمختلف أنواع تلك التعونات أدت إلى الإبقاء على تلك الأحزاب على ما قامت عليه، فإنها لو لم تكن متاحة لما توفر أمام المسؤولين عنها سوى أحد طريقتين: أما المعنى لضم أعضاء جدد يبعثون الحيوية في عروقها ويوفرون لها الدعم المادي الذي يملكها من الاستمرار مما يحولها إلى أحزاب حقيقية، وأما - وهو الاحتمال الأرجح - تأخذ في التآكل حتى تختفي عن الساحة السياسية تمامًا كما يتوقع أن يحدث لكثيرهم، حزب الأمة، خاصة عندما يتحول الحزب إلى غرم للقائمين عليه بدلا أن يكون ضمًا، أو أن يتحول إلى جمعية أهلية تروج للمكرة إنسانية كما يتوقع أن يحدث بالنسبة لحزب الخضر. وفي الحالتين تتخلص التجربة الحزبية الثالثة من أحد أمراضها مما قد يبعث الرجاء في أن تبقى على قيد الحياة.

تؤدي الأحزاب الهيكلية أيضًا إلى شنود ظاهر في قاعدة ظهور العمل الحزبي عندما يخرج للمصريين مجموعة من البشر من المجهول ليصبحوا بحكم قضائي حزبًا شرعيًا.

فالأحزاب الشعبية، وليس الشرعية بحكم القانون، تقوم على أكتاف شخصيات عامة طامعت معتزلة الحياة السياسية وأصبح لها رؤية يعلمها الناس الذين يختلف معها بعضهم ويتفق البعض الآخر وهو أمر مختلف جد الاختلاف فيما يحدث مع تلك الأحزاب.

لعل ذلك ما دعا صحيفة قومية إلى أن تعلق على قيام حزب الشعب الديمقراطي أولئك عام ١٩٩٢ برئاسة شخصية لم يعرف أحد من العاملين في مجال السياسة عنها شيئًا من قبل بالقول في أحد عناوينها «مقاوم مغمور يرأس حزبًا هلاميًا» ومع أنه قد مر على هذا التعليق أكثر من عامين فالمقاوم مازال مغمورًا والحزب مازال هلاميًا.

وتشبه طابع الأمور أن من يخرج من المجهول يروح بعد وقت قصير أو قليل إلى المجهول وأن يشاء على قيد الحياة لا يعني أنه لم يمض موتًا إكلينيكيًا، وفي لحظة الولادة.

أخيراً ههنا تلك الأحزاب قد أدت إلى تفشي ظاهرة «التأجير مفروش» التي لم تعد ظاهرة اقتصادية اجتماعية فحسب بل تحولت إلى ظاهرة سياسية!

بدأت هذه الظاهرة مع قيام أول تلك الأحزاب، حزب الأمة - فيما سبق وروصدناه في دراستنا التي نوهنا بها في مستهل هذا المقال - من معنى حديث من جانب مؤسس هذا الحزب لدى قيامه من محاولات تأجير «الإخوان المسلمين»، وهو ما فشل فيه تعرض الأخيرين عن المنكس في «هيكل الصباغ»، إلا أنه لم ييأس واستمر يرفع لافتة «الإيجار مفروش» في مناسبات عديدة تالية كانت أشهرها إعلان رئيس الحزب في انتخابات عام ١٩٨٧ التي جرت بنظام القائمة بأن «قوائم الأمة مفتوحة أمام جميع المواطنين بشرط أن ينضموا أولاً إلى الحزب».

لعل كل ذلك يقود إلى تساؤل أخير يستمر مطروحاً حول تلك الكيانات الهيكلية... إذا كانت تلك الأحزاب تشكل كل هذا الخطر على التجربة الحزبية برمتها، فما الذي يبيحها على قيد الحياة طوال هذا الوقت، بل الأخطر من ذلك ما الذي يؤدي إلى تكاثرها على هذا النحو المرضي؟!

نرى أن سياسات «الحزب الوطني الديمقراطي» هي المسئول الأول عن هذا البقاء، وهي السياسات الموروثة من نظام ما قبل التعددية الحزبية والتي تقوم على استعراز عرض الحزب الواحد The one party's show. إذ تؤكد كل الشواهد أن الأحزاب الهيكلية تدعم هذا التوجه.

وتتعدد المؤشرات التي تدعو إلى القبول بهذه الفكرة..

من تلك المؤشرات أنه في غضون السنوات العشر الماضية فإن أغلب الأحكام التي صدرت بقانونية أحزاب جديدة إنما قد صدرت لهذه التوعية باستثناء واحد هو «الحزب العربي الديمقراطي الناصري» ولا نعتقد أن أحداً يعارض أن لهذا الحزب وجوداً حقيقياً في الشارع السياسي المصري.

ونحن لا نعرض ولا يمكن أن نعرض بطبيعة تلك الأحكام، ففى نهاية الأمر يحكم القضاة بمقتضى القانون الذى أصابهم.. قانون تنظيم الأحزاب، ونرى أن جملة الممارسات التى شهدنا هذا القانون تضعه ضمن القوانين سيئة السمعة مثل قانون العيب أو قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.. فهذا القانون يشكل خطراً داهماً على التجربة الحزبية الثالثة التى يفترض أنه قد سن لتنظيمها منها. ثانياً أن وجود تلك الأحزاب يدعم الشكل الديمقراطى مهما بدا من تناقضه مع الواقع منها أيضاً أن تلك الأحزاب من خلال مواقف معاللة لسياسات الحزب الوطنى الديمقراطى تكسر أى إجماع فى مواجهة هذا الحزب يمكن أن يتم بين مجموع الأحزاب المعارضة، وقد تكرر هذا أكثر من مرة من حزب الأمة على وجه التحديد كان منها ما حدث فى انتخابات المجالس المحلية فى خريف عام ١٩٨٨.

ولعل الأحزاب الهيكلية تمثل فى هذا الصدد حصان طروادة، وكان هيكلاً أمكن من خلاله اقتحام صفوف الجانب الآخر، وهو هنا أحزاب المعارضة الحقيقية، وتحطيم مقاومته.

وقبول تلك الأحزاب القيام بمثل هذا الدور ناشئ بلا شك عن فهم من القائمين عليها بحجمها الحقيقي على الساحة السياسية، وأنه ليس ثمة أمل لها فى دخول مجال المنافسة، الأمر الذى يدعوها إلى مغالبة القوة السياسية الرئيسية على الساحة، حزب الحكومة، وهو غزل يتفهم الفائزون على هذا الحزب الأخير بواقعه النفعية، ويقابونه بما يستحق.. بعض الفتات.

غير أن هذا الغزل النفعى يحمل فى جانيه الأخير احتمالات توجيهه إلى أية قوة سياسية أخرى فاعلة على الساحة بل يصحب ذلك من مزيد من التعقيدات للتجربة الحزبية الثالثة.

وتؤكد قراءة حاضر جلسات لجان الحوار الوطنى التى جرت خلال الشهر الماضى، والتى جاء فيها تمثيل هذه الأحزاب والساحة التى سمح

أياها بها أكبر كثيرا مما حصلت عليه أحزاب أخرى فاعلة. حتى من غير تلك التي قاطعت الحوار.. تؤكد جدية هذه الاحتمالات.

ويدون الدخول في التفاوض فإن للمراقب أن يلاحظ أن أغلب ممثلي تلك الأحزاب في كلماتهم لم يكونوا يعرضون لبرنامج أو لرؤى من جانب أحزابهم وإنما كانوا يوجهون خطابهم لقوى سياسية أخرى من المشاركة في الحوار أو غالبية عنه.

صحيح أن الحزب الوطني الديمقراطي كان في طليعة تلك القوى إلا أن بعضها كان يوجه خطابه لقوى سياسية أخرى بعضها داخل الوطن والبعض الآخر خارجه مما كان يخلق قلب رجل مثل قدر له أن يشارك في هذا الحوار ويشاهد من الداخل.

ونرى أن المسؤولين من رجال الحكومة والحزب الوطني إذا ما وضعوا مجمل الخطاب الذي كانت توجهه تلك الأحزاب الهيكلية خلال جلسات الحوار موضع التحليل لربما توصلوا إلى نفس النتيجة.. نتيجة أنها في النهاية مخلوقات شاذة تعيش على المحاليل لأنها كما سبق الإشارة مينة إكثنيكها ولا يبقى سوى سحب إبر المحاليل المقروسة في عروقها وإعلان وفائها رسميا، الأمر الذي قد يلقن التجربة الحزبية الثالثة برمتها التي تشكل الأحزاب المذكورة عبئا ثقيلا على مسيرتها.

الفصل السابع عشر

ثقوب في التجربة الحزبية الثالثة !!

الشهور التي مرت بين إعلان الرئيس مبارك يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ عن التنية على تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة تولي رئيس الجمهورية لمنصبه ليصبح بالانتخاب بدلا من الاستفتاء، وبين عقد الانتخابات التي جرت على هذا الأساس والتي ظهرت نتيجتها يوم ٩ سبتمبر، كان ما جرى فيها أشبه بالإعصار، حتى أنه مع بعض التجاوز يمكن تسميتها (بكاترينا) المصرية.. مع الفارق طبعًا، فالثانية تعبير عن غضبة الطبيعة، والأولى تمت بصنع الإنسان وبرضائه في أغلب الأحوال.

مصدر تسميتها بالإعصار أن مصر لم تشهد منذ سنوات طويلة مثل هذا الحراك السياسي الذي شاركت فيه قواعد عريضة من الجماهير بالرأي، سواء بالكتابة في الصحف، أو بالحديث في الأجهزة المسموعة والمرئية، داخلية كانت أو خارجية، أو حتى بظهور جماعات خارجة عن الأطر المعروفة منذ ثورة ١٩٥٢، لعل أهمها جماعة دكفاية التي ضمت مختلف ألوان الطيف من القوى المعارضة، ونظمت مظاهرات معادية للحكومة لم تعرفها البلاد منذ عام ١٩٧٧، ولم تحدث في أي وقت في عصر الرئيس مبارك على الأقل. وأن متغيرات كبيرة عرفها النظام

الحزبي الخامل خلال تلك السنوات. سواء داخل حزب الحكومة، الوطني الديمقراطي، أو أحزاب المعارضة الحقيقية: الوفد، التجمع، الناصري والتي أضفنا إليها مؤخراً حزب الغد، أو حتى الأحزاب الصغيرة التي تزلت علينا «بالباراشوت» سواء بأحكام قضائية أو بقرارات لجنة الأحزاب بمجلس الشورى والتي وجد رؤساؤها فجأة أنفسهم يتهاقسون على أرفع المناصب في البلاد، وهو وضع فاق يقينا كل أحلامهم.

وبينما تصنع أعلامير الطبيعة كوارث إنسانية فإنه قد ترتب على (كاترينا) المصرية، وعلى غير ما توقع الكثيرون، أن دخلت السياسة كل بيت. وأصبحت موضع الحديث بين أي اثنين يجتمعهم مكان واحد بعد إهمال طويل يشلونها قبولاً بفكرة أن الأمر لولى الأمر (١)، وأنهم مهما قالوا وفعلوا فن يكون لقولهم قيمة، ولا لشعلهم أثر. وفي هذه الظروف المستجدة تجاهل الجميع نصيحة الإمام محمد عبده الشهيرة بتجنب السياسة وكل ما اشتق من فعل «ساس»! وقد رأينا أنه لا يكفى رصد الإعصار، وإنما من المهم تتبع آثاره على المدى القريب أو البعيد.

نتوى أن يتم هذا الرصد على مستويات مختلفة، نخصص أولها عن أثره على ما نسميه بالتجربة الحزبية الثالثة، التي بدأت في عهد الرئيس السادات، والتي أثبت الإعصار الأخير أنها معتتة بالشقوب.١

أول هذه الشقوب : متصل بالأحزاب التي أسميناها في الفصول السابقة مرة بأحزاب النيكور، ومرة أخرى بأحزاب الماكياج الديمقراطي، وقد أضفت القوانين اللاحقة على تغيير المادة ٧٦ مزيداً من مساحيق الماكياج على وجوه هذه الأحزاب، حتى بدت أخيراً كالمسح الذي أساء لتجربة بأكملها، فحصلت بمقتضى هذه القوانين على إعانة حكومية تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه سنوياً، كما حصلت على «هيزاء» للترشيح لمنصب الرئاسة دون ما اعتراض، وزاد الطين بلة أن تدفع خزينة الدولة نصف مليون جنيه لكل مرشح من رؤساؤها.

ولعل نتائج الانتخابات قد كشفت الوجه القبيح لهذه المسوخ فمن بين سبعة من تلك الأحزاب حصل ثلاثة من مرشحيها على ما يزيد قليلا من أربعة آلاف صوت، من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة التي نالت من السبعة ملايين، بينما حصل مرشحو مجموع الأحزاب السبعة على أكثر قليلا من خمس وخمسين ألف صوت. بنسبة أقل كثيرا من واحد في المائة، بمعنى أن تكلفة هذه النسبة الضئيلة بلغت ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه، وهي في مجموعها مستقطعة من أموال دافعي الضرائب، ومعظمهم من أصحاب الدخول الثابتة والذين استطاع على تسميتهم بمعدودي الدخل الذين انحدروا إلى ما دون خط الفقر.

جانب آخر من هذا الوجه القبيح أنه شوه بعضاً من صورة التجربة ودفع عدداً من الصحف العالمية المهتمة بالشئون المصرية إلى توصيفها «بالسرحية» وهي لو كانت قد اقتضرت فعلا عليها مع الحزب الوطني الديمقراطي لصدق عليها هذا الوصف! وكانت ستصبح مسرحية تفتقر حتى إلى المقد الدرامية، لولا أن الله سلم وقبل «الوفد العتيد» و«الوفد المساعد» خوض التجربة، الأمر الذي وفر لها بعضاً من مذاق الديمقراطية.

الثقب الثاني: نجم عن مقاطعة سائر الأحزاب الفاعلة، خاصة التجمع والناصرى، للتجربة، بكل ما كانا يمكن أن يضيفاه إليها، والسبب الظاهر لهذه المقاطعة رفض زعامات الحزبين للتغييرات التي دخلت على المادة ٧٦ وأفرغتها من مضمونها الديمقراطي، وبدا مع ذلك وقد خرجا من المولد بدون عروسة وبدون حمص.

ونحن وإن كنا لم نقرهما على هذه المقاطعة إلا أننا نلتزم لهما بعض العذر، صحيح أن الحزبين يملكان برنامجين يعبران عن وجهة نظر الفقراء من العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، ولكنهما لا يملكان الأموال الطائلة التي أنفقت على الحملة الانتخابية سواء بالنسبة للوطني الديمقراطي أو بالنسبة للوفد، فقد كان وراء الحزبين قوى

الرأسمالية القديمة والجديدة، والتي نرى أنها قد تجاوزت الملايين العشرة بكثير. بينما يتفق التجمع والتأخرى بالكاد على مجرد إصدار صحيفتهما الأسبوعيتين.

الثقبة الثالثة: متصل بالحزب الوطني الديمقراطي، وفي تقديرنا أن السلطة التنفيذية (الشرطة وهيئات وزارة الداخلية عموماً أو غيرها من الوزارات) لم تكد تتدخل في هذه الانتخابات كما جرت العادة في الانتخابات البرلمانية، سواء بالضبط الإداري الذي عرفته مصر على أيدي إسماعيل صدقي في انتخابات عام ١٩٢٥، أو بالتزوير المباشر الذي عرفته البلاد بدءاً من الانتخابات التي أجرتها حكومة محمد محمود في أوائل عام ١٩٣٨، فالظروف كانت مختلفة هذه المرة، بعد أن أشرف القضاء بشكل مباشر على مختلف أطوار العملية الانتخابية.

وترى أن اختلاف الظروف نشأ عن العيون المفتوحة على هذه العملية، سواء من الداخل أو من الخارج، ففي مصر كانت هناك لجنة حقوق الإنسان التي اختارت مجموعة من اللجان الانتخابية كنماذج لتترب ما يجري داخلها، لتضعها لتقريرها عن الانتخابات، وكان هناك أيضاً الأحزاب المشاركة، والتي بذلت ما وسعها من جهد ليكون لها مندوبون داخل اللجان. هذا فضلاً عن منظمات المجتمع المدني التي تعت الموافقة في اللحظة الأخيرة على وجود ممثليها داخل اللجان، بل أن عديداً من المواطنين الذين ليست لهم صلة بهذا أو بذاك قاموا بجانب من هذه المراقبة وهم يدلون بأصواتهم داخل اللجان أو وهم قرييون من أبوابها يرسدون ما يجري بداخلها، ولو عن بعد.

فضلاً عن ذلك فقد كانت هناك العيون المفتوحة من الخارج، وإذا كان أي من الجهات الدولية، هيئة الأمم المتحدة أو غيرها، لم يطلب نوعاً من المراقبة فقد أثبت مندوبو الصحف الأوروبية والأمريكية حول اللجان بدعوى القيام بعملهم. هذا فضلاً عن اتصالاتهم ببعض هيئات المجتمع المدني التي أعدتهم بما أرادوا من معلومات.

وليس دليلاً على ضعف التزوير أو انعدامه من اعتراف المجلس الأعلى للانتخابات الرئاسية بالنسبة المشبوهة من الناخبين الذين استخدموا حقهم الانتخابي، والتي لم تزد عن ٢٢ في المائة، والتي تبدو ضآلتها سواء بالنسبة للانتخابات السابقة التي كانت تجري سواء لمجلس الشورى أو مجلس الشعب، والتي كان يعلنها المسؤولون بوزارة الداخلية الذين يتولون العملية من الألف إلى الياء، أو حتى بالنسبة لنتائج الدراسات العلمية التي أجريت قبل الانتخابات، ففي دراسة أعدتها باحثة من كلية الإعلام على عينة ممن يتمتعون بحق الانتخابات في المدن والريف أسفرت عن نسبة نحو ٤٥ في المائة من هؤلاء يلوون ممارسة حقهم الانتخابي، غير أن حتى هذا الرقم المتواضع لم يتحقق، وهو أمر نحمده للجنة القضائية التي تولت الإشراف على الانتخابات، وإن كان ينال من جانب آخر على ضعف تأثير القوى الحزبية بما فيها الحزب الوطني الديمقراطي، رغم حصول مرشحه على أكثر من ٦,٢ مليون صوت.

لكن تبقى ملاحظة مفادها أن هذه الأغلبية الساحقة التي نالها الرئيس مبارك يمكن قبولها في هذه الانتخابات نظراً لتاريخ الرجل الطويل بكل ما اكتسبه من خبرة سياسية، وخوفاً من كثيرين من أن التغيير قد لا يأتي بما لا يحمد عقباء، إعمالاً للحكمة المصرية القديمة، «التي تعرفه أحسن من التي ما تعرفوش»، ولكنها لا ينبغي أن تبقى مبدأ في الانتخابات القادمة، وإلا تحولت في النهاية إلى استفتاء في ثوب جديد.

ملاحظة أخرى خاصة بهذا الحزب... صحيح أنه لم يستخدم التزوير كما حدث في مرات أخرى، خاصة في الانتخابات البرلمانية، غير أن الصحيح أيضاً أن رجاله في الإدارة كانوا يمثلون قوة ضغط مرئية أحياناً وغير مرئية في أغلب الأحيان، وصحيح أنه مرشحه، الرئيس حسني مبارك، رفض تقاضى نصف المليون جنيه التي أهملها الدولة لكل مرشح، غير أنه كان وراء عدد كبير من رجال الأعمال الذين هزلوا لتأييد المرشح سواء كانوا من أعضاء الحزب أو كانوا من غير الحزبيين بالثروة.

الأمر الذي يمكن أن نتبينه بسهولة من إعلانات الدعوة لانتخاب مرشحه، سواء في الصحف أو في اللافتات التي ملأت الشوارع الرئيسية.

بمعنى آخر أن الحزب الكبير في التجربة الثالثة وقد خرج من رحم الحزب الواحد، الاتحاد الاشتراكي، لا يزال يحمل آثار هذا المولد، رغم مرور ثلاثين عاماً على هذا الخروج. الأمر الذي أساء بدرجة أو بأخرى لهذه التجربة، غير أننا نقدر أن ثمة تغييرات قادمة في الطريق صنعتها أول انتخابات للرئيس.

على ضوء ما أحدثته «كاثريناء» المصرية من متغيرات، تعلمنا دروس التاريخ أنه يتوجب خلال السنوات القادمة، والتي نحددناها بفترة السنوات الست من ولاية الرئيس مبارك، إحداث جولة تغييرات طالبتنا بها هي كل مناسبة، لعل أهمها ما نادى به بعض أعضاء البرلمان بشيول تعديل المادة ٧٦ مع إعادتها إلى خطها الصحيح قبل أن تقع في أيدي «لرزية القوانين» وهو ما أسموه بسياسة «خذ .. واطالب».

ولنا ملاحظة هنا أن المطالبة باستكمال الإصلاحات الدستورية لا ينبغي، كما يتصور البعض، بالضغط على الرئيس مبارك أو إنها موجهة ضده شخصياً، وإنما هي موجهة أساساً لبعض القوى المحيطة به، سواء في الحزب، أو في الحكومة، والتي ترى أن مصالحها في إبقاء الحال على ما هو عليه .. يدعونا إلى تسجيل هذه الملاحظة ما أعلنه الرجل في أكثر من مناسبة خلال الحملة الانتخابية عن نيته على التنازل عن بعض سلطاته الواسعة التي ورثها عن سلفيه، مع عمل بعض التعديلات الدستورية التي يتم معها تلافي الانتقادات التي أدخلت على تعديل المادة ٧٦. والتي دفعت بعض الأحزاب المؤثرة إلى عدم الاشتراك في الانتخابات، وفيما يتصل بالتجربة الحزبية الثالثة، تشعب طبيعة هذه الإصلاحات فيما يمكن رصد في أكثر من جانب:

فيما يخص الأحزاب الديكورية وما أثبتته من فشل ذريع في انتخابات الرئاسة، وما جلبته من كوارث على التجربة فقد حان الوقت للتخلص منها، وبشكل قانوني، فليس مطلوباً إصدار قرارات بعلمها، وما إلى ذلك من قرارات قسعية.. المطلوب فقط إلغاء ما تقرر في قانون الأحزاب من تقديم معونة سنوية لكل منها، وعدم تمثيلها في المجالس التشريعية بالتعيين، خاصة مجلس الشورى، وما يترتب على ذلك بالطبع من إلغاء اعتماد نصف الثلثين جنبه التي (عكسها) كل من رؤساء هذه الأحزاب معن رشحوا أنفسهم في انتخابات الرئاسة وفي رأينا أنه لو تم اتباع مثل هذا النهج فسوف تختفى هذه المخلوقات الطفيلية، عن الساحة بعد وقت غير طويل، وتتخلص التجربة الحزبية الثالثة من عرض مرضى ليس له مثل في أي بلد آخر، ولن يبقى مصنفين بين بلاد العجائب الحزبية.

غير أن هذه الأحزاب المصنعة ليست بهت القصيدة، فهي سوف تختفى عن الساحة السياسية إن عاجلاً أو آجلاً، بمجرد إخراجها من «حضانة الحكومة».. الأهم من ذلك ما هو متحصل بالحزب الوطني الديمقراطي، وعلى الرغم من حملة عدد من المثقفين فإن الطرف أصبح مناسباً الآن لقض الاشتباك بينه وبين مؤسسة الرئاسة، خاصة بعد التجربة التي خاضها في الانتخابات الأخيرة، فنحن نرى أن الحزب قد بدأ يجد شبيهه خلالها على نحو غير مسبوق. الأمر الذي قد يمكنه من الوقوف وحده في الميدان دون حماية خارجية، من هذه المؤسسة أو غيرها.. صحيح أنه لن تكون له هذه الأغلبية الساحقة التي تسيء لتجربة الحزبية أكثر مما تليدها، ولكنه سوف يظل قوة كبيرة ومؤثرة في الحياة السياسية المصرية بعد أن يدخل في منافسة متكافئة مع الأحزاب الأخرى.

وقد تأكد مع نجاح الوطني الديمقراطي في حملة انتخاب الرئيس صحة نظرية العالم الروسي الشهير «بافلوف» عن التحدي والاستجابة، إذ نرى أن حجم التحدي الذي واجهه الحزب هذه المرة لم يواجهه في أية مرة سابقة، مما دفع هذا الديتانصور إلى الحركة بعد طول رفاد، الأمر الذي

ثبت معه أنه يمتلك من الكوادر والمؤيدين، خاصة في محيط رجال الأعمال من هم على استعداد إلى دعمه اقتصاديا في حملاته السياسية. وعليه أن يكشف عن وجهه الحقيقي من أنه أحد الأحزاب الليبرالية، وليس حزب تحالف الرأسمالية الوطنية مع العمال والفلاحين مما ورثه من عهد الاشتراكية التي وهنت في أرض الكنانة، والتي على الأحزاب الممثلة لها، التجمع والتناصرى أن يتوليا مهمة إعادة دفع الدماء إلى عروقها مهما تطلب ذلك من جهد ووقت، فللعادلة الاجتماعية أنصارها في كل زمان ومكان، حتى في عصر الهيمنة المتوحشة للرأسمال الأمريكي.

يبقى على الحزب الوطنى أيضاً أن يتخلص من بعض العناصر التي راجت حولها قصص الفساد، والتي اعتقدت أن أقصر طريق للتنمية رعوس أموالهم بطرق غير مشروعة هو الانتماء لهذا الحزب، باختصار أن يرتدى زيا مناسباً لتحقيقه من ناحية وللتغيرات التي أدخلها «الإعصار» على الواقع المصرى من ناحية أخرى.

وفي تقديرنا أن صفار السن من أعضاء الحزب قد لعبوا دوراً أساسياً في هذه القفلة، الأمر الذى نلاحظه في طبيعة الحملة الانتخابية وما بدا من ورائها من وجوه جديدة غير معتادة في الحزب الكبير، والذين كانوا وراء البرنامج المتقدم الذى قدمه الرئيس مبارك إلى الناخبين، كما كانوا وراء اختيار المواقع التى احتك خلالها بالناخبين، هذا فضلا عن المظهر الفعلى الذى بدا به، وإن كان محل انتقاد بعض صحف المعارضة والصحف المستقلة.

ولأن المفاجأة التى حملتها نتيجة الانتخابات بسبق حزب القد لحزب الوفد لها صلة بهذا الموضوع.. دور الشباب في نتائج الانتخابات، فلا بأس من الاجتهاد هنا محاولة تفسيرها..

هناك أولا طارق لمن، فالدكتور نعمان جمعة رغم مكانته العلمية ورغم رئاسته لحزب عريق.. الوفد الجديد، غير أن الرجل قد تجاوز السبعين وبالتالي فإنه لم يتفوق على مرشح الحزب الوطنى كثيراً في هذه الناحية،

خاصة وأن صحف المعارضة فضلا عن الصحف المستقلة، وبعض الحركات السياسية الجديدة على رأسها «كفاية» قد صبت بعض انتقاداتها على الرئيس مبارك من هذه الزاوية، بالمقابل كان الدكتور أيمن نور أصغر المرشحين، وخاطب الشباب بلغتهم، الأمر الذي ترتب عليه تعاطف شريحة غير قليلة منهم معه، ومع أنه لم تصدر بعد الدراسات التحليلية التي تبين طبيعة الشرائح السنية التي استجذبت حقها الانتخابي، فإننا نتوقع أن يكون الشباب ما دون الثلاثين من أعرش هذه الشرائح.

هناك ثانياً الصورة التي بدأ بها كل من المرشحين، وقد كررت قناة «الجزيرة» المشهورة مشهدين متتاليين، ولم يكونا يقينا في صالح رئيس الوفد الذي اعتقد كثيرون أنه المنافس الحقيقي للرئيس مبارك؛ المشهد الأول: لأيمن نور في أحد مؤتمراته الشعبية، وقد سقط اللوح من المنصة الواقف عليه حيث كان يخطب، فأسرع مؤيدوه بالأخذ بيده، فنهض واقفاً وقد تعالت نفسه واستكمل خطبته بعد أن اتهم الحكومة بأنها التي دبرت له هذا المقلب، ولاشك أن كثيرين قد تعاطفوا معه من جراء هذا الموقف، المشهد الثاني: للدكتور نعمان جمعة في أحد مؤتمراته وقد استاء من أحد الحضور فأمر أنصاره بطرده من القاعة، ولم تكن المقارنة في صالحه يقينا.

هناك ثالثاً ما قدمه الدكتور جمعة باعتباره زعيم الحزب الكبير الذي قاد الحركة الوطنية طوال السنوات التي سبقت قيام ثورة يوليو، ولمسوء الحظ فإن أغلب الشباب المعارضين للوطنى الديمقراطى، والذين تشوقوا إلى التجديد، لم يعاصروا هذا الحزب في أمجاده، فضلا عن ضعف معلوماتهم التاريخية، فالتجهاوا إلى تأييد المستقبل الذى قدمه لهم نور، حتى أنه سمي حزبه «بالقوة» وبدا مع ذلك أنه الطبعة الجديدة من الحزب الليبرالى، وثبت في هذه المناسبة أن التاريخ لا يفيد كثيراً في الانتخابات عموماً، وانتخابات الرئاسة على وجه الخصوص.

هناك أخيراً ما جرى للدكتور أيمن نور قبيل ترشيح نفسه من احتجاج في السجن بتهمة تزوير التوكيلات التي اعتمد عليها في إقامة حزبه.

وعلى الرغم من أن النيابة قد حولته للمحكمة مما يشير إلى صحة التهمة، فإن الشباب، في تقديرنا، لم يحفلوا كثيراً بهذا الجانب من القضية، وراوا فيها محاولة من الحكومة لمنع رئيس حزب الغد من ترشيح نفسه، كما لم يحفلوا بما نشرته الصحف من أن وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، قد ضغطت للإفراج عنه، وساروا قدماً وراء ما اعتقدوا أنه يمثل المستقبل الأفضل الذي يتشوقون إليه.

وعلى الرغم من التصريح الذي أدلى به الأستاذ متبر فخرى عبدالنور نائب رئيس حزب الوفد والذي عزا فيه تقويق مرشح حزب الغد على الدكتور نعمان جمعة إلى تحالف نجح الأول في عقده مع الإخوان المسلمين، مثلاً على ذلك بما جاء في تصريحاته بأنه سوف يسمح لهؤلاء بتكوين حزب لهم إذا ما فاز في الانتخابات، فإننا لا نستريح كثيراً لهذا التفسير، خاصة وأن كل شيء مباح في السياسة، هذا من جانب، ولأنه لم يكن هناك قبل يوم ٧ سبتمبر، هذا التصريح، ما يشير صراحة إلى هذا التحالف، من جانب آخر.

يبقى بالنسبة للتجربة الحزبية الثالثة أن تطالب الحكومة برفع الأيدي عنها، خاصة بعد ما صرح به الرئيس مبارك عن التنية على إلغاء الأحكام العرفية واستبدالها ب قانون لمواجهة الإرهاب، وللقصود برفع الأيدي ليس الأحزاب القائمة فقط، الوفد والتجمع والناصري، والتي تم تكييفها لمصالح الوطني الديمقراطي، ولمصالح الجماعات الخارجة عن إطار الشرعية الدستورية بحكم ما أحدثه من فراغ استثمارته تلك الجماعات، وإنما أيضاً عن حرية تشكيل أحزاب جديدة تمثل القوى الصاعدة في المجتمع والتي أثبتت وجودها في هذه الانتخابات.

غير أنه تبقى مشكلة التصريح للجماعات ذات الطبيعة الدينية بتشكيل أحزاب سياسية، ونحن نوافق الحكومة القائمة، أو أية حكومة أخرى، على منع التصريح بذلك، بحكم ما قد ينتج عنه من مخاطر شديدة لا يحتملها وطن مثل مصر، وعموماً فإن مثل هذه الجماعات سوف تعود إلى حجمها

الطبيعى بإطلاق حرية العمل لمساثر القوى الفاعلة فى المجتمع وسد الفراغ الناشئ عن سياسات الحكومات السابقة. ولأساليب أخرى يضيق المقام هنا عن تفصيلها.

وعلى ضوء كل هذه المتغيرات فإننا نرى أنه من الخطورة يمكن توقف حركة الإصلاح عند التعديل المختلف عليه للمادة ٧٦، وما لحقه من تعديلات أخرى فى قوانين الأحزاب وانتخابات الرئاسة، والتي كانت بدورها محل اختلاف، وأن الواجب أن يكون ما جرى بداية لإصلاحات واسعة أخرى، وأن تكون فترة الرئيس القادمة بمثابة فترة انتقال من «عرض الرجل الواحد» "One Man's Show" إلى عرض ديمقراطى حقيقى. ولا نرى بأساً فى هذه المناسبة، وتأكيداً على إدراك الحقائق التى خلفها الإقصاء، من التخلي عن اتباع السياسات التى ظلت تقوم على احتكار «الوطنى الديمقراطى» للسلطتين التنفيذية والتشريعية، التى وإن بدت مدعاة للاستقرار فى مرحلة ما، فهي باعثة على الاضطراب فى المرحلة الحالية، واتباع سياسات تقوم على دعوة كل القوى الوطنية للمشاركة فى السلطتين، وألا يبقى الانتماء لحزب غير الوطنى مدعاة لحرمان مجرى من أى مكان يستحقه، وأن يصبح محمد حسنى مبارك خلال السنوات الست القادمة رئيساً لكل المصريين. وليس لحزب بعينه، ويتبع من السياسات ما يثبت ذلك، الأمر الذى سوف يدخل معه التاريخ من أرحب أبوابه.



المراجع

- أحمد زكريا الشلق
حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٩
- حزب الأحرار الدستوريين القاهرة ١٩٨٢
- جولد شميت، آرثر انوارد
الحزب الوطني المصري (ترجمة هزاد دواره)
مراجعة فتحى رمضان القاهرة ١٩٨٣
- حمادة محمود أحمد اسماعيل
جماعة الإخوان المسلمين ودورها في تاريخ
مصر ١٩٢٨ - ١٩٤٩ (ماجستير غير منشورة - آداب) القاهرة ١٩٨٢
- رفعت السعيد
تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر
١٩٠٠ - ١٩٢٥ القاهرة ١٩٨١
- تاريخ المنظمات اليسارية المصرية
١٩٤٠ - ١٩٥٠ القاهرة ١٩٧٦
- زكريا سليمان بيومي
الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية . القاهرة ١٩٧٩
- الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية القاهرة ١٩٨١

- طارق البشري
الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ . ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٣
- عاصم الدسوقي
كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم
في المجتمع المصري ١٩١٤ ، ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥
- عيد الخائف لاشين
سعد زحلول ودوره في السياسة المصرية
عبدالله عزباوي بيروت ١٩٧٥
- حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦
(ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)
- عيد العقليم رمضان
تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ . ١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨
الإخوان المسلمون والتنظيم السري القاهرة ١٩٨٢
- عبدالوهاب بكر
أمناء على النشاط الشيوعي في مصر
١٩٢١ . ١٩٥٠ القاهرة ١٩٨٢
- على شليس
مصر والفتاة ونوعها في المجتمع المصري
١٩٢٢ . ١٩٤١ القاهرة ١٩٨٢
- محمد سيد أحمد
مستقبل النظام الحزبي في مصر
القاهرة ١٩٨١
- محمد فريد حشيش
حزب الوفد ١٩٢٦ . ١٩٥٢
(ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠)
- نبيلة عبدالحكيم كامل
الأحزاب السياسية في العالم المعاصر القاهرة ١٩٨٢

• **يونس تيب رزق**

الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ .

١٩١٤ القاهرة - ١٩٧٠

الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب. ٢٢٥ الرقم البريدي : ١١٧٦١ رئيس

WWW.egyptianbook.org

E - mail : info@egyptianbook.org



ستظل القراءة هي المظلة الرئيسية
للبناء الروحي والفكري والوجداني
للإنسان، والثقافة هي بكل المقاييس
أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل
و«ثقافة السلام» هي الضمان الأكيد
لإرساء دعائم الأمن والسلام الاجتماعي،
والتسامح ومكافحة العنف، ونشر العلم
والمحبة والإخاء والديمقراطية،
والتواصل مع الحضارات الأخرى.

سوزله مبارکه